The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

الجـــــامعـــة الإســلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـــلـــيـــــة التـجـــــــارة
ماجستيـــر اقتصاديـات التنـميـة

أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي

"دراسة تطبيقية لدول عربية"

The Impact Of External Funding On Economic Growth An Applied Study On Arab Countries

إِعدَادُ البَاحِثِ

همام وائل محمد ابو شعبان

إِشرَافُ

الأستاذ الدُكتُور

محمد إبراهيم مقداد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

نوفمبر/2016م – صفر/1438هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي

"دراسة تطبيقية لدول عربية"

The Impact Of External Funding On Economic Growth An Applied Study On Arab Countries

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**همام وائل ابو شعبان**	**اسم الطالب:**
Signature:		**التوقيع:**
Date:		**التاريخ:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: Ref: ج س غ/36/

التاريخ: Date: 2017/01/17

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **همام وائل محمد أبو شعبان** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي
"دراسة تطبيقية لدول عربية"

The Impact of External Funding on Economic Growth
An Applied Study on Arab Countries

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438هـ، الموافق 2017/01/17م الساعة الثانية عشر ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد ابراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. معين محمد رجب	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الدراسة باللغة العربية

تناقش الدراسة دور التمويل الأجنبي في النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية (الأردن، مصر، الأراضي الفلسطينية) خلال الفترة الزمنية من عام 1995م حتى عام 2015م، إذ يعتبر نقص الموارد المالية من أخطر المشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وأهمية النمو الاقتصادي، والتمويل الأجنبي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والدين الخارجي) ومن ثم تحليلها.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج قياسي الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel linear multiple regression)، كذلك تم استخدام Fixed Effects للوحدات المقطعية، تعتبر بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن (Panel data) **وخرجت الدراسة بما يلي:**

- **يوجد أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.** أي كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 0.03% لدول الحالة مجتمعة.
- **أما المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي فليس لهم أي أثر على النمو الاقتصادي.**

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- تحسين السياسات الاقتصادية المالية والتجارية لدول الحالة من خلال تحسين مستويات الإنتاج المحلي، وتخفيض الضرائب، وتعزيز كفاءة أداة السياسات المالية ومستويات الدين العام المحلي، وإعادة النظر في جميع السياسات التي تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة بشكل حاد، مع ضرورة العمل على الحد من تأثيراتها السلبية، وتحسين ميزان المدفوعات ووضع سياسة اقتصادية فاعلة بشأن الميزان التجاري لدول الحالة بوقف تضخم الواردات، وفرض ضرائب على الكماليات منها وتحسين الصادرات.
- المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري من خلال تطوير التشريعات والاجراءات وتوفير الحماية القانونية للمستثمر، وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study discusses the role of foreign financing in economic growth in the three case Arab countries (Jordan, Egypt, and the Palestinian territories) from 1995 to 2015. Lack of financial resources is considered one of the most serious problems facing the economic growth in these countries. The study aimed to identify the reality and the importance of economic growth and foreign finance (direct and indirect foreign investment, official development aids, external debit) and then analyzing them. The researcher adopted the analytical-descriptive approach using multiple linear regression of the data, and panel linear multiple regression of cross sectional data across time. He also used Fixed Effects for cross sectional units. The study data is considered of the cross sectional nature across time (panel data). **The study concluded with the following findings:**

- There was a statistically significant impact of the foreign investment on the economic growth at the significance level (0.05), which means that every increase in foreign investment by one unit leads to an increase in the economic growth rate by (0.03%).
- There was no statistically significant effect of official development aids and external debit on economic growth at the significance level (0.05) level.

The study reached a set of recommendations including:

- Improving the financial, commercial and economic policies of the case countries by improving the economic growth indicators and levels of domestic production, reducing taxes, enhancing the efficiency of financial policies and levels of domestic public debit, and improving the balance of payments. Developing effective an economic policy concerning the trade balance for the case countries by stopping the inflation of imports and imposing taxes on luxuries, improving exports, and reconsidering all the policies that lead to a sharp budget deficit, and the necessity of working to reduce its negative impacts.
- Contributing to the improvement of the investment climate through the development of legislations and procedures, providing legal protection for the investor, establishing the rules of protecting intellectual and physical property rights, and adopting the best international practices in the resolution of commercial disputes.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُواْ الْأَلْبَابِ﴾

[الزمر:09]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب...

أمي الحبيبة

إلى من رافقتني مشوار حياتي ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة... **زوجتي العزيزة**

إلى أعز ما أملك في الوجود، الشمعة المضيئة في حياتي، ولدي **سمير**

إلى من لهم الفضل علي أخواني وأختي الأعزاء

إلى الأكرم منا جميعا، شهداء شعبنا الذي قضوا على طريق الحرية

إلى الأصدقاء والأقرباء ... إلى الزملاء والأحباء...

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي،

ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور الفاضل محمد مقداد، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، وأمدني من منابع علمه بالكثير والذي ما توانى عن مد يد العون والنصح والإرشاد، حتى وصلت الرسالة إلى ما هي عليه. فله مني كل التقدير ودام ذخراً للوطن والعلم.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، الدكتور الفاضل/ علاء الدين الرفاتي، والدكتور الفاضل/ معين رجب، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما تكبدها من عناء في قراءتها وإغنائها بمقترحاتهما القيمة.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل العاملين بالجامعة الاسلامية، وخصوصاً أساتذتي الكرام (الأستاذ الدكتور محمد مقداد، والدكتور خليل النمروطي، والدكتور علاء الدين الرفاتي، والدكتور سمير صافي، الدكتور سيف الدين عودة)

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل سمير صافي، والأستاذ الفاضل علي صنع الله اللَّذان ساعداني وأرشداني كثيراً في النواحي الإحصائية في هذه الرسالة.

إلى جميع هؤلاء، وإلى الأصدقاء والأقارب والزملاء في الدراسة الذين كانوا عوناً في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة والقلب.

جزاكم الله خيرا ووفقكم الله وسدد خطاكم

الباحث

همام وائل أبوشعبان

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

نتيجة الحكم على الأطروحة ..... ب

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ت

Abstract ..... ث

الإهداء ..... ح

شكر وتقدير ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

فهرس الجداول ..... س

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... ش

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 المقدمة: 2

1.2 مشكلة الدراسة: 3

1.3 أهمية الدراسة: 4

1.4 أهداف الدراسة: 4

1.5 الدراسات السابقة: 5

1.5.1 الدراسات المحلية 5

1.5.2 الدراسات العربية: 9

1.5.3 الدراسات الأجنبية: 11

الفصل الثاني النمو الاقتصادي والتمويل الاجنبي **14**

2.1 مقدمة 15

المبحث الأول النمو الاقتصادي **16**

2.2 مقدمة: 16

2.2.1 مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه: 16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 مقاييس النمو الاقتصادي:..... 17
2.2.3 مفهوم التنمية وعلاقتها بالنمو:..... 18
2.2.4 مصادر النمو الاقتصادي:..... 21
2.2.5 دور التمويل في النمو:..... 22
المبحث الثاني الاستثمار الأجنبي 26
2.3 مقدمة:..... 26
2.3.1 تعريف الاستثمار وأنواعه:..... 26
2.3.2 أنواع الاستثمار: 27
2.3.3 اقسام الاستثمار الاجنبي: 28
2.3.4 الاستثمار الأجنبي المباشر: 29
2.3.5 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: 31
المبحث الثالث المساعدات الانمائية الرسمية..... 33
2.4 مقدمة:..... 33
2.4.1 مفهوم المساعدات وانواعها: 33
2.4.2 أنواع المساعدات الخارجية: 34
2.4.3 المساعدات والنمو الاقتصادي: 35
المبحث الرابع الديون الخارجية 39
2.5 المقدمة:..... 39
2.5.1 مفهوم الديون الخارجية: 39
2.5.2 أسباب لجوء الدول للديون الخارجية:..... 40
2.5.3 أنواع الديون الخارجية: 41
2.5.4 الآثار الاقتصادية للديون الخارجية:..... 44
2.6 الخاتمة:..... 48
الفصل الثالث واقع النمو الاقتصادي والتمويل الأجنبي في دول الحالة 49
3.1 مقدمة: 50
3.2 واقع النمو الاقتصادي لدول العربية..... 50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.1 النمو الاقتصادي العالمي: 51
3.2.2 النمو الاقتصادي في المنطقة العربية 52
3.2.3 الأردن: 53
3.2.4 مصر: 55
3.2.5 فلسطين: 58
3.3 التمويل الأجنبي في الدول العربية: 63
3.3.1 الاستثمارات الأجنبية: 63
3.3.2 المساعدات الانمائية الرسمية 71
3.3.3 **الديون الخارجية:** 81
3.4 خاتمة: 90
الفصل الرابع التحليل القياسي لأثر التمويل الاجنبي على النمو الاقتصادي" الدراسة العملية ".... **91**
4.1 المقدمة: 92
4.2 المنهجية المستخدمة: 92
4.3 مجتمع وعينة الدراسة: 92
4.4 طرق جمع البيانات: 92
4.5 فرضيات الدراسة: 93
4.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 93
4.7 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: 95
4.8 معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة: 96
4.9 اختبار وتحليل الفرضيات: 98
4.9.1 الفرضية الأولى: 98
4.9.2 الفرضية الثانية: 100
4.9.3 الفرضية الثالثة: 101
4.9.4 تأثير المتغيرات المستقلة 103
الفصل الخامس النتائج والتوصيات **106**
5.1 النتائج: 107

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 التوصيات 111

المصادر والمراجع 114

أولا: المراجع العربية..... 115

ثانياً : المراجع الأجنبية:..... 122

الملاحق 123

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس الجداول

جدول (1.1): عجز الموازنة في الفترة 2000–2015م لبعض الدول العربية بالمليون دولار **3**

جدول (2.1): عوامل اللجوء للمديونية **41**

جدول (2.2): العوامل التي فاقمت في مشكلة الديون الخارجية **41**

جدول (2.3): الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد **42**

جدول (4.1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب الدولة **95**

جدول (4.2): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة **96**

جدول (4.3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة **97**

جدول (4.4): تحليل الانحدار الخطي البسيط– الفرضية الأولى **98**

جدول (4.5): تحليل الانحدار الخطي البسيط– الفرضية الثانية **100**

جدول (4.6):تحليل الانحدار الخطي البسيط– الفرضية الثالثة **102**

جدول (4.7):تحليل الانحدار الخطي المتعدد **103**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (2.1): مصادر اشكال الاستثمارات الاجنبية **29**

شكل (3.1): يبين ترتيب دول العالم اقتصادياً عام 2015 وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) **52**

شكل (3.2): الناتج المحلي الإجمالي للأردن بالأسعار الثابتة بالمليار دولار امريكي **54**

شكل (3.3): يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمصر بالمليار دولار **58**

شكل (3.4): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1995م-2015م بالأسعار الثابتة **63**

شكل (3.5): تدفقات الاستثمارات المباشرة الواردة ورصيدها لدول العالم من عام 2002 م – 2015م بالترليون دولار **66**

شكل (3.6): أهم الدول المستثمرة في الاردن ما بين يناير 2003 ومايو 2015 ..... **68**

شكل (3.7): أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين يناير 2003م ومايو 2015م **69**

شكل (3.8): اهم الدول المستثمرة في فلسطين ما بين يناير 2003م و مايو 2015م..... **70**

شكل (3.9): صافي المساعدات الانمائية الرسمية في العالم بالمليار دولار **73**

شكل (3.11): المساعدات الاحنبية لجمهورية مصر العربية **78**

شكل (3.12): المساعدات الانمائية الرسمية لفلسطين **80**

شكل (3.13): يوضح الديون الخارجية للأردن بالمليار دولار (1995م-2015م) **85**

شكل (3.14): يوضح الديون الخارجية لمصر بالمليار دولار (1995-2015م) **86**

شكل (3.15) :يوضح الديون الخارجية للسلطة الفلسطينية بمليار دولار (1995م-2015م) ... **89**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

شهد عالمنا المعاصر، أحداثاً عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية في الاقتصاد العالمي، وضعت الشعوب المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، جعلتهم يبحثوا عن سبل مختلفة تمكنهم من تلبية احتياجات ورغباتهم ومواجهة تحدياته، وبالرغم من تنوع وتعدد التحديات إلا أن التحديات الاقتصادية تتصدر المشهد لارتباطه بجميع مناحي الحياة، وفي المقابل حققت بعض الاقتصادات في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين معدلات نمو مرتفعة، تميزت هذه الاقتصادات التي حققت النمو بانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي، مستفيدة بذلك من تدفقات المعرفة واتساع الأسواق العالمية مما مكنها من تصريف منتجاتها، وحافظوا على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عال من الادخارات لتمويل الاستثمارات، وعملوا على بناء إطار مؤسساتي يميزه الحكم الرشيد في إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو المستديم.(المعهد العربي للتخطيط، 2009م).

وتسعى غالبية الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بشتى الطرق والوسائل الفعالة التي تساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال استغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة. وعرف عجمية (2006م) النمو الاقتصادي بأنه " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. "

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية النمو ويشكل الاستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كل من (الاستثمارات الاجنبية، والقروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية) حيث تساهم في تراكم الرأسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى الى الارتقاء بمستوى المعيشة.

إلا أن النمو الاقتصادي يعالج على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد، فالزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله. فقد يحدث نمو اقتصادي في المجتمع، ولكن الرفاهية غالبا لا تعود على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 مشكلة الدراسة:

اهتم الاقتصاديون بدراسة علاقة التمويل الخارجي مع النمو الاقتصادي مستعملين في ذلك عدة نماذج وبيانات لتحديد المعايير والضوابط التي من خلالها يؤثر هذا النوع من التمويل على النمو الاقتصادي وتمثلت المشكلة الأساسية في الجدال القائم في الدراسات التطبيقية، حول أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو السلب.

ومن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية تنامى النزعة نحو بناء التكتلات الإقليمية الاقتصادية، وشدة التنافس الاقتصادي، ومخاطر التهميش التي تنتظر الكيانات الصغيرة غير القادرة وغير المؤهلة للمنافسة، وانفتاح الأسواق للشركات عابرة القارات، وتحديات العولمة.(الزهيري،2003م، ص13) وتعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي، لاسيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم وخاصة في الدول العربية غير النفطية، وصاحبها ارتفاعاً مستمراً في الدين العام لهذه الحكومات.(صندوق النقد العربي،2001م)

وتعاني اقتصادات (مصر، الأردن) من عجز مزمن في الموازنة العامة والتي تربطها علاقات اقتصادية بدولة فلسطين التي تعاني أيضاً من عجز في الموازنة العامة، وينتج عنها عجز في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد فاقم من تعاظم عجز الموازنة ضيق مصادر الموارد العامة، وتقلصها ومحدوديتها وعدم مرونة الطاقة الضريبية والجمركية، ومن اتساع نطاق اقتصاد الظل الهامشي وغير المنظم، فضلاً عن تدهور التبادل التجاري في غير صالح هذه الدول. وبالرغم من حصول هذه الدول على تمويل خارجي كبير يشمل كل من المساعدات الانمائية والقروض الخارجية قامت بتشجيع الاستثمار الاجنبي. والجدول رقم (1.1) يوضح عجز الموازنة خلال الفترة ما بين 2000- 2015م.

جدول (1.1): عجز الموازنة في الفترة 2000-2015م لبعض الدول العربية بالمليون دولار

البيان	عجز الموازنة في العام 2000م	عجز الموازنة في العام 2015م
مصر	-3,790	-39,800
الاردن	-287	- 987
فلسطين	-219	-385

المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد التابعة للأمم المتحدة (الموقع الالكتروني) 2000-2015م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية:

ما هو أثر التمويل الخارجي في عملية النمو الاقتصادي للدول العربية (الاردن، ومصر، وفلسطين)؟

ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدة أسئلة فرعية :

- ما هو أثر الاستثمار الاجنبي لهذه الدول في النمو الاقتصادي؟
- ما هو أثر القروض المقدمة لهذه الدول في النمو الاقتصادي؟
- ما هو أثر المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لهذه الدول في النمو الاقتصادي؟

1.3 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- حاجة الدول وسعيها نحو استقطاب مصادر التمويل المختلفة مما يساهم في التراكم الرأسمالي والتي تؤثر على النمو الاقتصادي خاصة وعجز الموارد المحلية عن تمويل الاستثمارات.
- الاهتمام العالمي المتزايد بأهمية استقطاب الاستثمار الاجنبي وتقليل الاعتماد على المديونية والمساعدات الانمائية الرسمية في علاج فجوة الموارد المحلية وعجز الموازنة في اقتصاديات الدول الصاعدة فتضيف الدراسة بحثاً جديداً إلى المكتبة العربية باستخدام التحليل الكمي.
- ميول ذاتية نابعة من رغبة في معرفة المزيد عن هذا الموضوع وخصوصا فيما يتعلق برغبتي باستكمال الدراسة في تمويل التنمية.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الدول العربية.

2- دراسة اثر الاستثمار الاجنبي على الدول العربية محل الدراسة.

3- دراسة اثر القروض الخارجية على الدول العربية محل الدراسة.

4- دراسة اثر المساعدات الانمائية الرسمية على الدول العربية محل الدراسة.

5- التعرف على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تقديم التوصيات التي يمكن من خلالها تعزيز دور التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي لهذه الدول.

1.5 الدراسات السابقة:

1.5.1 الدراسات المحلية

1- دراسة الزين (2013م)، بعنوان "الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية واثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995م- 2010م)".

هدفت الدراسة الى التعرف على الاستثمار الاجنبي في الاراضي الفلسطينية واثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995م- 2010م). من خلال تحديد مجالات وظروف الاستثمار في الاراضي الفلسطينية واستعراض حجم ومصادر تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى الاراضي الفلسطينية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها:

- حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة مازال متدنياً ولا يتناسب مع الطموحات لأن البيئة الاستثمارية في فلسطين غير مشجعة، بالإضافة الى ممارسات الاحتلال الاسرائيلي الذي يحول دون تطور المناخ الاستثماري في فلسطين، وضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.
- الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن والوضع الاقتصادي الراهن والوضع السياسي الحالي، وانقسام الحكومة الى حكومتين يعرقل توحيد القوانين والتشريعات في الضفة وغزة واستكمال سن القوانين والتشريعات الداعمة للاقتصاد الوطني.

2- سمارة (2013م) "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"

هدفت الدراسة على اجابة على سؤال هل هناك تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، واستخدمت الدراسة أسلوب الوصفي التحليلي للفترة 1995م-2010م. وتوصلت الدراسة الى نتائج منها:

- أثرت المساعدات الخارجية إيجابا على النمو الاقتصادي الفلسطيني، وتعتبر المساعدات الخارجية الوسيلة الأكثر أهمية في تمويل عجز الموازنة ونفقات السلطة الفلسطينية.
- خلقت المساعدات الخارجية تبعية اقتصادية وسياسية للخارج، وهي مساعدات سياسية بامتياز وفق رؤية الدول المانحة ، ولا يتوقع لها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات تنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصي الدراسة: الابتعاد عن اللجوء المساعدات الخارجية كمصدر لتمويل عجز الموازنة واستبداله بصندوق عربي أو إسلامي يدعم المقومات الفلسطينية كاستحقاق وليس كمعونة.

3- دراسة (نصار، 2013م) "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي – حالة بعض الدول العربية"

هدفت الدراسة الى تحليل أثر دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية (مصر، لبنان، المغرب، السودان، الاردن) خلال الفترة 1995م – 2011م. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج قياسي للعلاقة السببية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يلعب الاستقرار السياسي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي دورا كبيراً في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- انتفاء العلاقة السببية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاتجاهين بالنسبة مصر والسودان والمغرب في الاجل القصير، اما بالنسبة للأردن فان الاستثمار الاجنبي المباشر سبباً في النمو الاقتصادي، اما لبنان فان النمو الاقتصادي يعتبر سببا في الاستمارات الاجنبية المباشرة، فهناك العديد من المعوقات الادارية والتشريعية التي تعوق جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية.

وتوصي الدراسة: بتحسين البيئة التشريعية واصلاح النظام القضائي، وتوفير الحماية القانونية للمستثمر، وتحسين الاوضاع السياسية، وتطوير السياسات وتنويع الانشطة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص واستخدام وتطوير نظم المعلومات وتطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية باعتبارها كفيلة بان تعمل على جذب وتفعيل دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

4- (ابو عجوة، 2011م) "تأثير المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المساعدات الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين. خلال الفترة) خلال الفترة 1995م – 2010م واستخدم الباحث الوصفي التحليلي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بنى نموذج قياسي لقياس أثر المساعدات الدولية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في فلسطين توصلت الدراسة إلى:

- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أ تشكل خطط تنموية واقعية لتتناسب مع متطلبات واحتياجات وإمكانيات المجتمع الفلسطيني من خلال التنسيق مع منظمات التمويل (المنظمات الممولة).
- هناك حاجة لتوجيه المزيد من المساعدات إلى القطاع الإنتاجي، الذي هو بدوره لديه أكبر تأثير إيجابي على مؤشرات التنمية في فلسطين.
- يجب على منظمات التمويل الدولية ممارسة المزيد من الضغط على الجانب الإسرائيلي للإبقاء على الإنجازات التي حققتها المساعدات الدولية بدون دمار.

5- (مراد، 2007م) "المساعدات للفلسطينيين التي قد تساعد حقا"

تركز الدراسة على المجتمع المدني، وهو قطاع بالغ الأهمية للديمقراطية والاستقرار والتنمية الفلسطينية بغض النظر عن حالة من الحكومة. وقام البحث بدراسة التطوير المشوه للمجتمع المدني في فلسطين وإسرائيل، حيث الصمود المادي للمجتمع الفلسطيني هو أساسي لتحقيق حل نهائي وعادل للصراع السياسي. بعد ذلك، وتستند الدراسة على مائة مقابلات مع أعضاء من المجتمع المدني الفلسطيني والنشطاء والمهنيين لاستكشاف كيف كان للاعتماد على المساعدات الدولية آثار سلبية غير مقصودة على المجتمع المدني الفلسطيني وعلى قدرته على دفع التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة. هذه الدراسة يذهب أبعد من ذلك إلى القول بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يطبق سياسات المساعدات التي تحترم أولويات الأصلية وقدراتهم. وقد وجدت الدراسة ما يلي :

- أن الفلسطينيين كانوا أكبر المستفيدين من المساعدات الدولية بالنسبة للفرد الواحد، ولكن على الرغم من مئات الملايين من الدولارات التي أنفقت، التنمية لم تتحقق في الواقع.
- الحكومات المانحة مولت أجندات قد خنقت تقريبا الجهود المحلية.
- أصبح العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مسؤولة أمام المانحين وتم عزلها عن العمل التطوعي الأساسي، مرة واحدة نابضة بالحياة، والتي تفسح المجال أمام الملايين من الناس لتعتمد بشكل سلبي على المساعدات الغذائية والمأوى المجاني، والصدقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- **(ماس، 2005م). "نحو استخدام أكثر فعالية للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني"**

ركزت هذه الدراسة على المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين حيث استعرضت لمحة شاملة من المساعدات الدولية الموجهة للفلسطينيين منذ توقيع اتفاقات أوسلو ،وتقييم إلى أي مدى نجح الفلسطينيين (وكالات الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) للإستفادة بنجاح هذه المساعدة لخدمة المصالح الوطنية توصلت الدراسة إلى:

- هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين المؤسسات المستفيدة الفلسطينية ووكالات التمويل، وبين المجموعتين أنفسهم. اقترحت الدراسة إنشاء هيئة مؤسسية مع هيكل تنظيمي واضح، بقيادة وزارة التخطيط، لتخطيط وتنسيق تدفق الأموال الدولية.
- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تخطط وتصمم مشاريع متوازنة بين الاحتياجات الطارئة على المدى القصير واحتياجات التنمية على المدى الطويل. اتجاه الأموال ينبغي أن يستند إلى معلومات مفصلة وتحديد الاحتياجات والأولويات،
- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تشرك الحكومة المحلية (أي البلديات والمجالس القروية) أكثر في اتخاذ قرار بشأن أولويات الإنفاق الوطني واستخدام المساعدات الدولية.

7- **دراسة جابر (2005م) بعنوان: التمويل الأجنبي، الواقع... والتحديات.**

هدفت الدراسة إلى توضيح التدفقات المالية الاجنبية المقدمة للسلطة الفلسطينية للفترة 1994م-2001م بشقيها المساعدات الانمائية والقروض الخارجية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى:

- تنامي القروض العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤثر سلباً التنمية .
- تساهم المساعدات الدولية في تخفيف حدة الآثار السلبية للسياسات الإسرائيلية عن طريق دعم الموازنة وإيجاد برنامج فرص تشغيل.
- أن التأثير في تحديد أولوية المساعدات الدولية من الدول المانحة يساهم بشكل مباشر في الفائدة المرجوة من هذه المساعدات.
- استحوذت المساعدات الفنية، والدورات التدريبية على ما يقرب من ثلث هذه المساعدات.

وتوصي الدراسة: بإعطاء القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والتكنولوجيا والمواصلات والاتصالات، أولوية عند تخصيص وتوزيع المساعدات الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتعامل مع القروض التجارية غير الميسرة بحذر شديد، وفي حالة الاقتراب منها عند الضرورة، لابد من العمل على تسديدها في موعدها . فالقروض الميسرة تتراكم مع الوقت لذا لابد من توجيهها لخدمة القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة.

8- دراسة العبادي (2001م) "القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية"

تهدف الدراسة إلى معرفة مصادر القروض المختلفة المستخدمة في إعادة البناء والتنمية في الاراضي الفلسطينية، ومعرفة أعباء الدين العام وإمكانية السداد وتكلفتها على المدى الطويل ، بجانب بيان مدى عدالة توزيع هذه القروض على القطاعات المختلفة والمعايير التي تستخدم في توزيعها، ووضحت ثمار التنمية الناتجة نتيجة استخدام هذه القروض حسب القطاعات والمناطق. توصلت الدراسة إلى:

- يساهم الاقتراض الخارجي في جسر فجوتي الاقتصاد، ويحتاج الاقتصاد الفلسطيني إليها فهي محصلة طبيعية للحاجة لإعادة بناء السلطة ترزح تحت احتلال الذي عمد لتشويه بنيته الاقتصادية.
- يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بدرجة عالية على المساعدات الأجنبية لتمويل برامج الاستثمار والتطوير في المناطق المختلفة التي آلت إلى السلطة الفلسطينية.
- ارتبط تطور التدفقات المالية إلى فلسطين خاصة القروض والمساعدات بعملية التسوية السياسية.

1.5.2 الدراسات العربية:

1- المركز العربي للتخطيط (2011م) بعنوان: مساعدات التنمية الرسمية والأداء الاقتصادي والفقر مع الإشارة للبلدان العربية.

تهدف الدراسة إلى تحديد دور المساعدات التنموية الرسمية في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والتعرف على علاقة الفقر بمساعدات التنمية الرسمية وتحديد حصة المساعدات الرسمية من الإنفاق العسكري للبلدان العربية باعتبار أن الإنفاق العسكري يبتلع جزء غير يسير من المساعدات الرسمية. **توصلت الدراسة إلى:**

- نمو مصدر التمويل المتمثل في مساعدات التنمية الرسمية كمصدر من مصادر الجهود التنموية في البلدان النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أهمية مساعدات التنمية الرسمية لا تزال متواضعة إن لم تكن معدومة في تحسين مستوى التنمية البشرية كمؤشر للفقر.
- توجد علاقة بين الإنفاق العسكري وزيادة الفقر وتختلف من دولة لأخرى بالإيجاب أو السلب.

وتوصي الدراسة بضرورة توفر آلية لضمان الإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالفقر بهدف تحسين مؤشرات التنمية فيها لاستفادة من هذا المصدر التمويلي يحتاج ضمن عوامل أخرى.

2- دراسة جنوحات (2005م). بعنوان: إشكالية الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية.

تناولت الدراسة قياس عبء المديونية الخارجية لمجموعة مختارة من الدول العربية ودرست مبررات لجوء الدول للتمويل الخارجي، وأهم العوامل المختلفة وراء ازدياد مشكلة الديون الخارجية وأثرها على الادخار والاستيراد ومدى ارتباطها بالتبعية المالية والسياسية للدائنين، وعلى تنمية اقتصاديات الدول النامية **وتوصلت الدراسة إلى:**

- ينتج عن انخفاض معدلات الادخار المحلي عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية العديد من الدول العربية.
- أثرت الديون الخارجية سلباً على عمليات التنمية في معظم البلدان المدينة، ويعتمد على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون تعبئة الفائض الممكن .
- يقابل الفجوة في الموارد المحلية فجوة مناظرة في التجارة الخارجية، ونتيجة لنمو حجم الديون بمعدلات كبيرة ازدادت أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبير يفوق معدلات نمو الصادرات لمعظم دول الحالة وبالتالي تناقصت قدرة تلك الدول على الاستيراد.

3- دراسة ابو ليلى (2005م) "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي- المملكة الاردنية الهاشمية"

هدفت الدراسة الى تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي للسلاسل الزمنية للفترة 1976م – 2003م و توصلت الدارسة الى:

- وجود علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يعزز الاستثمار الاجنبي المباشر النمو الاقتصادي في الاردن، بالرغم من محدودية تأثير الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار في الاردن.
- وجود علاقة سببية من المستوردات والاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن.

وتوصي الدراسة بالسعي المستمر على توفير بيئة استثمارية مثلى لزيادة المقدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية. والعمل على انشاء صناعات تكميلية للاستثمارات المختلفة المقامة في الاردن. والنهوض بالصناعات المحلية والارتقاء في مستوى ونوعية الانتاج، لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق المحلي والخارجي.

4- دراسة عمر، (2003م). بعنوان: مؤشرات الدين العام في مصر.

هدفت الدراسة إلى توضيح أنواع الاقتراض وهيكله ومؤشراته المختلفة حسب تصنيف المؤسسات الدولية وحددت أسباب زيادة المديونية العامة في مصر، ثم استخدم مؤشرات الاستدامة المالية على الاقتصاد، وحققت الهيئات العامة الاقتصادية الاستثمارية عجزاً مزمناً في الوقت الذي يفترض فيه أن تحقق فائضاً من مواردها بالرغم من أنها تمارس أعمال وأنشطة يمارسها القطاع الخاص. **وتوصلت الدراسة إلى:**

- أن العجز في الموازنة المصرية هو السبب الرئيسي في تفاقم هذه الأزمة.
- وصلت بعض مؤشرات الدين العام المصري إلى المستويات الحرجة في حين آخر هناك بعض المؤشرات تخطت المستويات الآمنة بكثير مما ينذر بصعوبات في خدمة الدين المستقبلي.

وتوصي الدراسة بضرورة ترشيد إدارة الدين العام وتقليل الاستهلاك الحكومي الترفي.

1.5.3 الدراسات الأجنبية:

1. Hadhek Zouhaier . Mrad Fatma (2014م) "Debt and Economic Growth"

هدفت هذه الورقة دراسة تأثير الديون على النمو الاقتصادي في تسع عشرة دولة " تونس ومصر والأردن ومالي والنيجر والكونغو وإثيوبيا وأنغولا وغامبيا، بنغلاديش وموريتانيا والجزائر ومالاوي وغينيا وغانا، والهند، وسريلانكا، وكوت ديفوار، السلفادور" على مدى نحو 21 عاما ابتداء من عام 1990م. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الدين الخارجي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار فزيادة الدين الخارجي إلى 10٪ يخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.28 نقطة مئوية.

– الدين الخارجي يؤثر سلباً كنسبة من الدخل القومي الاجمالي على النمو الاقتصادي حيث تحول المبالغ المخصصة للاستثمارات لتمويل سداد الديون الخارجية .

وتوصي الورقة بتخفيض الديون لدعم آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

2. **The European Central Bank (2014) The Impact Of High And Growing Government Debt On Economic Growth An Empirical Investigation For The Euro Area 1 "**

هدفت هذه الورقة الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي دراسة تأثير متوسط الديون الحكومية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اثنتي عشرة دولة في منطقة اليورو" بلجيكا النمسا، فلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا ، اللوكسمبرغ ، هولندا، البرتغال، اسبانيا" على مدى نحو 40 عاما ابتداء من عام 1970م. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

– وجود علاقة غير الخطية بين الديون والنمو.

– أن ارتفاع نسبة الدين عند حوالي 90–100٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير ضار على النمو الاقتصادي

وتوصي الورقة بتخفيض الديون لدعم آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3. **Ekanayake .(2009) C- "The effect of foreign aid on economic growth in developing countries".**

تحلل هذه الدراسة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي ل (83) من البلدان النامية المتلقية للمساعدات من أجل فهم أفضل لتأثير المعونة على النمو، فضلا عن أي تغيير في تأثيره مع مرور الوقت، للبلدان النامية. وتستخدم الدراسة بيانات سنوية على مجموعة كبيرة من البلدان النامية تغطي آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 1970م–2007م. واستخدم الباحث نموذج بانل داتا. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- إن المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، ومتغير المساعدات الخارجية لديه علامة سلبية في ثلاثة من أصل أربع حالات، ففي حالة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدان الأفريقية كان للمساعدات الخارجية تأثير إيجابي. وهذا ليس مستغربا بالنظر إلى أن أفريقيا هي أكبر متلق للمساعدات الخارجية من أي منطقة أخرى.

- إن المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المتوسط.
- هناك اختلافات الإقليمية في الدول في خصوصية آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودول الكاريبي.

الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي في البلدان النامية، حيث تعتبر من الدراسات الأوائل كدراسة متخصصة في مجال التمويل الخارجي للتنمية حسب علم الباحث، وخصوصا الدور التمويلي لكل من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الإنمائية الرسمية والقروض في عملية النمو الاقتصادي، في حين أن الدراسات السابقة تناولت مواضيع علاقة متغير مستقل واحد من المتغيرات الثلاثة مع النمو الاقتصادي حيث تناولت دراسة الزين (2013م)، دراسة (نصار، 2013م) دراسة ابو ليلى(2005م) الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي.

و تناولت دراسة سمارة (2013م)،(2009) Ekanayake "المساعدات الخارجية مع النمو الاقتصادي وتناولت دراسة عبادي (2001م)، دراسة جنوحات (2005م)، دراسة عمر، (2003م)، Mrad Fatma . Hadhek Zouhaier (2014) ، The European Central Bank (2014م) القروض الأجنبية و الدين الخارجي مع النمو الاقتصادي وتناولت دراسة جابر (2005م) التمويل الأجنبي بدون ذكر متغير الاستثمار الأجنبي.

تضيف الدراسة نموذج قياسي للمتغيرات المستقلة مع النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية خلال فترة زمنية من 1995-2015م نموذج قياسي (Panel Data)

واستفاد الباحث من الدراسات السابقة واستطاع أن يجمع هذه الجهود المتفرقة من أجل تصميم نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي والتمويل الاجنبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي والتمويل الأجنبي

2.1 مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي عنصر أساسي للتنمية الاقتصادية التي تهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وهي تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقافية أي أنها تطوير لكافة بنى المجتمع وهذا يعنى إنها تتركز في الإنسان فهو وسيلتها وغايتها، ولاشك أن تمويل النمو الاقتصادي يقع على عاتق الأفراد والمؤسسات في المجتمع. وتزداد درجة الحساسية في أي اقتصاد لتمويل النمو الاقتصادي لعوامل عديدة، منها قلة أو عدم تنوع صادراته، وصغر قاعدة موارده، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمته المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الاختلالات الهيكلية المتعددة. ولعله من الصعوبة في أن تحيا دولة من الدول بمنأى عن التفاعلات الاقتصادية الدولية. فهي تتأثر بصورة كبيرة بالتطورات والتغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي العالمي، ويتخذ الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات دول العالم عدداً من الصور والأشكال. فقد يأخذ ذلك شكل تبادل للسلع أو للخدمات أو انتقال لعناصر الإنتاج المختلفة من دولة إلى دولة كحركة رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي والمساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الخارجية.

وعلى هدى ما سبق، فإننا نعرض هذا الفصل في أربعة مواضيع. وتناول الموضوع الأول النمو الاقتصادي وتمويله وأهميته، أما الثاني فنعرض فيه الاستثمار الأجنبي والثالث يركز على المساعدات الإنمائية الرسمية، ورابعا القروض الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

النمو الاقتصادي

2.2 مقدمة:

تحتاج الدول إلى النمو الاقتصادي لتحقيق الزيادة في مستوى دخل الفرد، وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي يُمَكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي. تعاني الدول النامية من اختلالات هيكلية ومعوقات تعوق السير الحسن للعمليات الإنتاجية وكذلك شيوع نمط الاستهلاك الترفي وبالتالي عدم قدرة الدول على خلق نموذج للتراكم لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن، والى تسرب جزء هام منه إلى الخارج، واستنزاف في حصيلة النقد الأجنبي للدولة فتلجأ للتمويل الخارجي بشروطه الصعبة.

وفي هذا المبحث سنتناول ماهية النمو الاقتصادي وأنواعه ومقاييسه ومصادره ودور رأس المال في النمو الاقتصادي والتفسير التاريخي للجوء الدولة للتمويل الأجنبي.

2.2.1 مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عجمية، وآخرون،2006م). "

ويرى الباحث أن هناك شرطاً لحدوث النمو الاقتصادي ألا وهو أن يفوق معدل النمو معدل نمو السكاني، أما إذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل نمو السكان، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً ولن يتغير، وللتوضيح ذلك نستطيع أن نقول بأن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي _ معدل النمو السكاني

ومن منظور آخر النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي. ويركز كوزنتس في كتابه على أن: " يعتمد النمو الاقتصادي لبلد ما، على الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي" أي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، أي أن (عطية،2003م):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ويشترط للنمو الاقتصادي أن تكون الزيادة المتحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابه. وهناك أنواع للنمو الاقتصادي: (صبيح، 2008 م، ص ص17-18).

1. **النمو التلقائي:** يتحقق النمو التلقائي بفعل قوى السوق التلقائية بشكل عفوي، أي بفعل القوى الذاتية دون إتباع للتخطيط العلمي المسبق، بحيث يكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملاً للسوق وليس أساسيا، ويتصف النمو التلقائي بالاستمرارية، وأنه من النوع البطيء، والتدريجي، والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية. وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان المتقدمة.
2. **النمو العابر:** يحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة سرعان ما تزول، وفي الغالب ما تكون خارجية، وبزولان هذه العوامل، يزول معها هذا النمو، ويتصف هذا النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية.
3. **النمو المخطط:** يحدث النمو بسبب عملية تخطيط شامله للاقتصاد القومي، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو ارتباطاً وثيقاً وبقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تميزت بها معظم البلدان الاشتراكية السابقة، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل.

2.2.2 مقاييس النمو الاقتصادي :

يمكن التميز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصاد من خلال دراسة مؤشرات النشاط الاقتصادي وهي كالتالي: (نصار، 2013م، ص ص18-22).

1- **المعدلات النقدية للنمو:**_تحسب بناءً على تقييم منتوجات الدولة والتي تشمل المنتوجات العينية والخدماتية بما يقابلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم بعض التحفظات عليه، كسوء التقدير خاصة بالمنتوجات الخدماتية، وإغفال أثر التضخم. وهنا نميز بين أنواعه وهي:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** استخدام العملة المحلية للبلد لقياس معدلات النمو، وهذه المعدلات لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار.
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة :** تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، أي يتم تعديل بيانات معدلات النمو بالأسعار الجارية استناداً للأرقام القياسية للأسعار.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يستخدم هذا المقياس عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر.

2- **المعدلات العينية للنمو:** نظراً لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو مع متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، أما في مجال الخدمات كان لا بد استخدام بعض المقاييس العينية: كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من الغذاء.

3- **مقارنه القوة الشرائيه:** تعتمد المنظمات والمؤسسات على الدولة عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، وتتحدد القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلية مقارنةً بالنسبة لقوتها الشرائية في الاسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري واعتمد الباحث على بيانات البنك الدولي في القوة الشرائية للناتج المحلي الاجمالي للدول الثلاثة .

2.2.3 مفهوم التنمية وعلاقتها بالنمو:

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي، وما يتحقق من إنجازات، أي أن التنمية تعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة، وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى: كمحو الأمية ونشر التعليم والقضاء على الأمراض، إلا أن التركيز كان على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوانب الاقتصادية، بمعنى أنها تهتم بزيادة الإنتاج، وبهذا المفهوم فإن التنمية ما هي إلا مرادفٌ للنمو الاقتصادي السريع (حلاوة، وصالح،2009م، ص ص 30-29) ، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على التصنيع لزيادة الدخل والقومي وتحسين معدلات نمو اقتصادي سريعة، وامتدت هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وبعد فشل استراتيجية التصنيع اتبعت الدول استراتيجيات المعونات الخارجية والتجارة من خلال الصادرات.

ويرى الباحث أن النمو المرتفع في الدخل القومي أو الفردي قد لا يؤدي لتحسين مستوى المعيشة، وانخفاض البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، بدأ مفهوم التنمية يأخذ بعدا آخر ليتضمن الأبعاد الاجتماعية، بعدما كان مقتصراً على الأبعاد الاقتصادية فقط، من هذا المنطلق بدا كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل، حيث اخذت تركز على معالجة مشكلات البطالة، والفقر، واللامساواة، وذلك من خلال تطبيق نموذج "ددلي سيرز "الذي يعرف التنمية من خلال مكافحة الفقر، وحجم البطالة، واللامساواة في التوزيع، كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج " تودارو "الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد :**احترام الذات، وحرية الاختيار، وإشباع الحاجات الأساسية**، وامتدت هذه الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين.(عثمان، وأبوزنط،2010م، ص ص20-19)

ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ يظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية المهتمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، ولكن هذه المرحلة كانت تتعامل مع كل جانب من جوانب التنمية منفصلاً عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على حدة، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق أهدافها في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المستديمة. و تعددت تعاريف التنمية المستديمة، وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 م، وعرفت في هذا التقرير بأنها "تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " .(عثمان، وأبو زنط،2010 م، ص25).

تنطوي التنمية على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فإن التنمية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد حسبما نيكولاس كالدور "Necolass kaldor " فقد عرفها بأنها "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدبير متعددة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة، ودائمة في متوسط دخل الفرد عن فترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع" (الوادي، والعيساوي،2007 م، ص ص 26-261).

إذاً فالتنمية الاقتصادية بمعناها الواسع، هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البني الهياكل الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية وفي هيكل المؤسسات الوطنية، وفي أنماط السلوك، ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية، والروحية الكريمة للفرد والمجتمع. (Barro,2003,p.2).

بالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما يختلفان اختلافات كبيرة، فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة أما التنمية فتنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبير في الهياكل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية حيث إن:

- ❖ النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه يكون مقروناً بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والعلاقات الخارجية.
- ❖ التنمية الاقتصادية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان هذا النمو قائم من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية الاعتماد على الذات وفك الروابط والتحرر من قيود التبعية أو بصيغة أخرى من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية المؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية. (حلاوة، وصالح، د.ت، ص ص30-32)

ويرى الباحث إنه من الممكن حدوث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، وذلك عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع ممثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.4 مصادر النمو الاقتصادي:

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي، والعوامل الاقتصادية هي من أهم العوامل التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي ومن أهمها" (الأشقر،2007 م، ص74).

- **النمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في القوة البشرية عاملاً إيجابياً لحدوث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف في ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية.(تودارو، 2006 م،ص 171) .
- **التقدم التقني:** يعد التقدم التقني من العناصر الهامة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الانتاج والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج (خلف، 2006 م، ص ص105-104)، ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات، بل يشمل أيضاً استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات. (الحبيب، 1994م، ص 403).
- **الموارد الطبيعية** : تُعَد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة : كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسواء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني النمو الاقتصادي بها على المدى الطويل.(صبيح،2008م، ص103).
- **رأس المال:** وينقسم رأس المال لقسمين: رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات، والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي، ورأس المال البشري: المتمثل في القوى المعاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل .فعند زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي.(الحبيب، 1994م، ص401) فعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي. (تودارو، 2006م، ص168) دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، إذ أن زيادة الادخار تؤدي لزيادة الاستثمار، والذي يؤدي بدوره لزيادة الناتج والدخل ما يزيد القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد. (خلف، 2006م، ص107) فالمصانع والعدد والآلات تزيد رأس المال المادي للدولة، وهذا يؤدي لتوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية .(تودارو، 2006م، ص168).

2.2.5 دور التمويل في النمو:

إن مهمة التمويل هي إمداد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. وقد ظهرت قضية التنمية الاقتصادية بشكل واضح كمفهوم اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الاعتقاد السائد حينذاك هو إن المشكلة في جوهرها هي مشكلة نقص التمويل والاستثمارات. وانه يكفي إن تتوافر الموارد المالية الكافية لكي تحل مشكلة الفقر.

التمويل هو: توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب. (الحسيني،1999م، ص29) ولم يقتصر التمويل على الحصول على المبالغ المالية فحسب لكنه تعداها إلى جلب المعدات والخبرات من أجل تثبيت واستثمار المبالغ المالية بصورة أحسن لتحقق مردودا أعلى، واستفادة أفضل. فأن للتمويل معنيان: (يونس، وآخرون،1985م، ص 155)

المعنى الحقيقي: هو توفير الخدمات والسلع اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة تستخدم لأغراض التنمية.

المعنى النقدي: فهو الحصول على الأموال النقدية الكافية لتوفير الموارد الحقيقية لخلق رؤوس أموال جديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل الاستثماري هو: الإنفاق الاستثماري والذي يشكل أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبطان بعلاقة طرديه حيث إن:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات).

ويختلف الإنفاق الاستثماري عن غيره من أوجه الإنفاق في أنه يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه عبر الزمن. (حبيب،1994م، ص200) ويوفر المجتمع التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية إما بموارده المحلية أو عن طريق موارد خارجية. وحسب الوضع الاقتصادي العام للدول النامية تختلف قدرة هذه الأقطار على توفير التمويل المطلوب عن طريق المدخرات. إلا إن الاحتياجات الرأسمالية للتنمية تفوق القدرة الادخارية في الغالب. مما يستدعى استكمال مواردها المحلية المحدودة بموارد خارجية. (الحسيني،1999م،ص15).

تختلف الدول النامية كثيرا في مدى اعتمادها على مصادر الادخار المتنوعة والتي لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية مثل متوسط الدخل الفردي، والأصول لدى الدولة من الموارد الإنتاجية والمصادر القطاعية للدخل القومي، ولكن تتأثرا أيضا بطبيعة سياسات تعبئة الادخار المحلي بأنواعه المختلفة. (جبلز، واخرون، 2009م، ص ص445-458).

إن مجموع المدخرات لدولة هو مجموع الادخار المحلي والادخار الأجنبي.

ويمكن تجزئة المدخرات المحلية إلى عنصرين: ادخار الحكومة والادخار الخاص المحلي.

ويتكون الادخار الحكومي من مدخرات الميزانية الذي يظهر نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن إنفاقها.

ويتكون مصادر الادخار الخاص من: ادخار المنشآت وهي ما تبقى من إيرادات المنشأة المساهمة العامة (دخل الشركة أو المنشأة بعد الضرائب ناقصاً أرباح حاملي الأسهم). ومدخرات القطاع العائلي فهي ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك. (جبلز، واخرون،2009م، ص ص445-458).

ويتكون ادخار القطاع العائلي من مدخرات الشركات غير المساهمة. وللمدخرات الأجنبية مصدران أساسيان: الادخار الرسمي أو المعونات الأجنبية والادخار الأجنبي الخاص.

ومعظم الادخار الرسمي يتم على شكل قروض تنازلية ناعمة بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح أو قروض ذات سعر فائدة منخفض وفترة دفع طويلة غير متوفرة في الأسواق العالمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لرأس المال الخاص. وتعطي الحكومات أيضا قروضا بشروط تجارية مثل ائتمان الصادرات والاستثمار التملكي، أو القروض الصعبة من البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وتسمى القروض التنازلية أو الناعمة فنياً "بمساعدات التنمية الرسمية". ولكن الاسم الشائع لها هو "المعونات الأجنبية". ويمكن أيضاً تقسيم المعونات إلى معونات ثنائية تقدمها دولة لدولة أخرى مباشرة أو معونات متعددة الأطراف، حيث تتدفق المعونات على مؤسسة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو البنوك الإقليمية للتنمية والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المتسلمة لهذه القروض.

وأخيراً، يمكن أن تكون المعونات على شكل "فني" بتوفير القدرات البشرية لدعم الخبرات القومية أو "مساعدات رأسمالية" من خلال تزويد الدول النامية بالتجهيزات الرأسمالية.

ويشمل "الادخار الأجنبي الخاص" على أربعة عناصر: الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به المواطنون الأجانب عادة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات في منشآت الدولة المضيفة.

والاستثمار في محفظة الأوراق المالية من خلال شراء الأجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة، وقروض البنوك التجارية لحكومات الدول النامية والمنشآت

وأخيرا الائتمان التجاري الذي توفره الشركات المصدرة وبنوكها "ائتمانا تصديرياً" للدول المستوردة كطريقة لدعم المبيعات في فترة ما قبل دفع ثمن الواردات وغالبا بأسعار فائدة تجارية. (جبلز ،واخرون،2009م، ص ص445-458)

فتقدير الاحتياجات من الأموال الأجنبية اللازمة لبرامج التنمية هو الفارق ما بين حجم الادخار المحلية واحتياجات التمويل. قد أظهرت الدراسات أن الموارد المالية التي توفرها القروض والمعونات الدولية للدول النامية لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، حيث تقوم هذه الموارد بدور رئيس في حشد الموارد المالية اللازمة وإحداث التغييرات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية. وعندما تتحقق هذه التغييرات الهيكلية فإن الطلب على المعونات الأجنبية سوف يبدأ في الانحسار بما يؤدى تدريجياً إلى الاستغناء عنها. وقدمت تلك الدراسات تجارب بعض الدول كاليونان وتايوان والفلبين التي تلقت موارد من المعونات الدولية أدت إلى نمو متسارع ومستدام في دخلها القومي صاحبه انخفاض مستمر في الاعتماد على العون الأجنبي. ومن أهم النماذج في هذا المجال: نموذج الفجوتين (جبلز، واخرون،2009م، ص602).

ويرى الباحث أنه بوجود الفجوة في الموارد المحلية فإن المجتمع يواجه ثلاث احتمالات لحل هذا التعارض بين المدخرات الموجودة والاستثمارات المطلوبة :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أن يقبل معدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.
2- أن يعمل على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية المعنية.
3- أن يلجأ لمصادر التمويل الخارجي ومنها القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية وعليه مواجهة مخاطر الوقوع في شراك الدين، وهذا الخيار المتاح والذي تلجأ له الدول النامية عامة.

وسنتناول في المواضيع التالية مصادر التمويل الخارجي (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
الاستثمار الأجنبي

2.3 مقدمة:

يعتبر الاستثمار الاجنبي الركن الاساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير موارد إضافية مكملة للادخار الوطني داخل كل بلد باعتباره مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي في ظل عجز الادخار المحلي في تمويل النمو الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات قوة محركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، بحيث أنها تمثل اليوم إحدى القوة المؤثرة في العولمة، وظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية حيث أخذت هذه الشركات تسيطر على العالم، مخترقة كافة مناطق السيادة الوطنية بسلعها، خدماتها، أموالها، تكنولوجياتها، اتصالاتها البعدية، بطاقة ائتمانها وأنماطها الاستهلاكية، وأضحت تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي. وسوف نحاول التطرق في هذا الموضوع لمفهوم الاستثمار وأنواعه، ومن ثم نشرع مفهوم الاستثمار الأجنبي واثاره والشركات المتعددة الجنسيات.

2.3.1 تعريف الاستثمار وأنواعه:

الاستثمار لغة هي مصدر استثمر يستثمر وهو مشتق من الثمر، والاستثمار يراد به طلب الثمر، واستثمار المال يراد به طلب ثمر المال أي نتاجه ونماؤه . (ابن منظور،2000م، ص17).

أما اقتصادياً: "**الاستثمار** يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر)، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل"(مطر، 1999م، ص9) قسمت الاستثمارات لعدة أنواع حسب معايير التصنيف وما يهم الباحث هو معيار الموقع الجغرافي حيث صنفت الاستثمارات إلى نوعين هما : (خربوش، وآخرون، 1999م، ص34).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.2 أنواع الاستثمار:

1- **الاستثمارات المحلية** : وتعني توظيف الموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار.

2- **الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)** وتعني توظيف الموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق الخارجية بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار وقد عرفت الاستثمارات الخارجية كإحدى الوسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية من زمن بعيد. **و**يأتي الاستثمار الأجنبي على شكل جعبة (package): تحتوى على قروض تمويلية كبيرة الحجم، وخبرات إدارية وتكنولوجية حديثة ومهارات فنية وقدرة على الوصول إلي الأسواق العالمية. وتعتبر العناصر الأخرى في الجعبة مهمة كأهمية تمويل الأسهم نفسه، وتسيطر الشركات متعددة الجنسيات علي الجعبة وتضاهي أو تزيد في حجمها وسلطتها الاقتصادية حجم وسلطة حكومة الدولة المضيفة. وبالتالي فان دعوة هذه الشركات للاستثمار في الدول النامية يعني زيادة إمكانية تدخل قوى اقتصادية أجنبية في الدولة وزيادة اعتماد الدولة المضيفة على هذه الشركات.(عودة، 2012م)

وينبغي هنا **التمييز** بين الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment: FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر(Foreign Portfolio Investment: FPI) كما يلي:

وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي فإن المعيار في التمييز بينهما هو أن يمتلك المستثمر الأجنبي (غير المقيم) 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال (المقيمة في اقتصاد ما)، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وقد يكون المستثمر الأجنبي (غير المقيم): فرد أو مؤسسة خاصة أو عامة مساهمة أو غير مساهمة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة أو حكومات أو وكالات حكومية أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءً من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة غير دولة المستثمر المباشر .(قدي، 2005، ص251)

ويعود الفضل في التمييز بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى (Arthur Boomfield) سنة 1968 إذ اعتمد المعيار الرقابي للتمييز بينهما، وأصبح المفهوم الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق من مسألة الرقابة المباشرة من قبل الشركة على أعمالها في الخارج (الجميل، 2002م، ص 248).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.3 أقسام الاستثمار الاجنبي:

ينقسم الاستثمار الأجنبي وفقا لما هو معمول به في التقارير الدولية ووفقا لمسح الاستثمار الأجنبي في فلسطين إلى ثلاث أقسام كما يلي:(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2010م)

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment: FDI:** وهو أن يمتلك المستثمر الأجنبي 10% فأكثر من رأس مال المؤسسة التي استثمر فيها. بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

2- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار الحافظة) Foreign Portfolio Investment: FPI**

وهو الاستثمار في أسهم الشركات بما يقل عن 10% بالإضافة إلى الاستثمار في الأنواع المختلفة للأوراق المالية كالسندات. بمعنى آخر، يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.

3- **الاستثمارات الأخرى Other Foreign Investments:**

وهي تلك التي تشمل الاستثمار في العملة والودائع والقروض والائتمانات التجارية وغيرها من الأصول والالتزامات الأخرى غير المصنفة ضمن الصنفين الأولين. على سبيل المثال قيام غير المقيمين بالاحتفاظ بودائعهم في المصارف العاملة في فلسطين، أو قيام هذه المصارف مثلا بمنح قروض لغير المقيمين وهكذا.

ويرى الباحث أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، حيث أن الشركة متعددة الجنسية تمثل التجسيد الحي لظاهرة كوكبة الحياة الاقتصادية. **وتعرف منظمة الانكتاد (UNCTAD)** هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي (المملوك كلياً أو جزئياً) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك فيها شركة الوطن الأم حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة.(مايكل تانزر وأخرون، ص123).

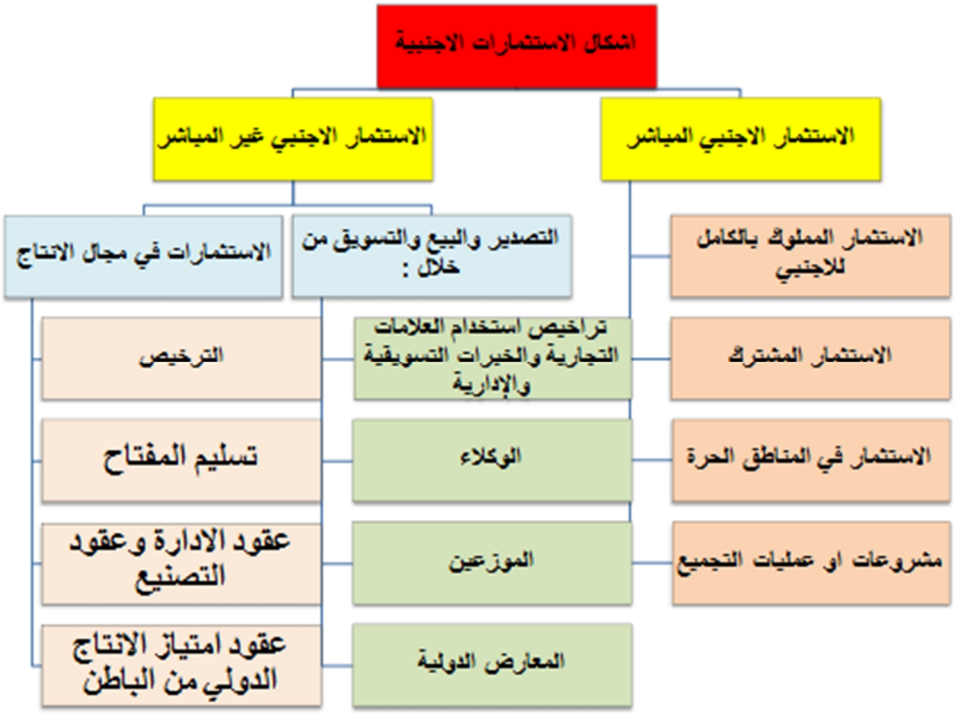

شكل (2.1): مصادر اشكال الاستثمارات الاجنبية

المصدر: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثانية 1991م.

2.3.4 الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويركز الاستثمار الأجنبي المباشر على عنصرين أساسين هما:

أ. سلطة القرار الفعلية في الإدارة، حيث يستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها.

ب. امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية كاملة أو جزئية تعطيه الحرية في التصرف من خلال خبرته الفنية في مجال نشاطه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات: (السامرائي ، 2002م، ص15).

رأس المال السهمي: هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي على أن لا تقل هذه الحصة عن (10%) حسب تعريف (IMF) من أسهم راس مال الشركة المساهمة، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على أدارة المشروع.

الأرباح المعاد استثمارها: تشمل على حصة المستثمر الأجنبي المباشر (نسبة الى مشاركته السهمية) من الارباح غير الموزعة كأرباح الأسهم او الأرباح غير المحولة إلى المستثمر المباشر، وتحتجز هذه الارباح من قبل الشركات من اجل اعادة استثمارها في البلد المضيف.

القروض داخل الشركة : تتضمن معاملات الدين داخل الشركة، وتعزى الى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى (من غير البلد المضيف) إضافة الى إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين وغالباً ما تكون بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاما من مصادر التمويل الخارجي وخاصة للدول النامية التي عجزت المدخرات المحلية فيها عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقليص المساعدات التنموية مما ساهم في تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (محمد عبد العزيز، 2005م، ص39):

- تدفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حركة التصنيع وذلك من خلال مساهمتها في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلاً بمعناه الحقيقي وذلك من خلال تحويل الموارد الحقيقية من الخارج مثل الآلات والمعدات لتحقيق النمو الاقتصادي وليست مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة للدول النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يتم ترشيح قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة للجدوى الاقتصادية والفنية التي توضح سلامة المشروع المستثمر فيه (الخصاونة، 2010م، ص46).
- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة على شكل فوائد وأقساط ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.
- كل هذه العوامل دفعت الدول المتقدمة قبل النامية تتنافس من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولتها.

2.3.5 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف وتتنوع دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى وملكية الجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والمجال الذي تعمل فيه ومن هذه الدوافع:

- توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وذلك لإيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة نتيجة الدخول المرتفعة وما ينتج عنها ارتفاع الادخارات.
- الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية والجمركية وضرائب الدخل التي تعمل على تشجيع المستثمر الأجنبي للاستفادة منها.
- اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ذات السوق الأوسع وتوجهت رؤوس الأموال الأجنبية لهذه الدول لتحقيق أرباحاً عالية (بن داودية وهيبة، 2005م، ص23).
- الدول التي يتوجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بوفرة عنصر العمل وعناصر الإنتاج بتكلفة قليلة مما يخفض تكاليف الإنتاج.
- السيطرة على السوق المحلية التي تعمل فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عملها خل الأسواق ومقاومة المنافسة بصورة فعالة.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي تدفع المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذه الدول(بن يايون، 2002م، ص 304).
- التخلص من القيود التي تسيطر على بعض نشاطات الاستثمار الأجنبي وبالأخص المشروعات الملوثة للبيئة والمنفذة للموارد الطبيعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية يحدده دافع تخفيض المخاطر أو دافع زيادة العائد أو الدافعين معاً(مفتاح صالح،د.ت، ص109):

أ- **تخفيض المخاطر**: عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفاً فذلك يمكن الشركة من تخفيض المخاطر التي تتعرض لها حيث لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قوياً، ينتج عن هذا التنويع أثاراً مقبولة على حجم المخاطر.

ب-**زيادة العائد:** من المؤكد الدافع للاستثمار الدولي تحقيق أعلى عائد بدون أن يصاحبه زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم ودوافع المستثمر الأجنبي تتمثل في تحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف وهي التدويل والملكية وحرية اختيار الموقع الأمثل.

يرى الباحث أن الاستثمار الاجنبي مورداً إضافيا مكملاً للادخار الوطني في ظل عجز الادخار المحلي في تمويل النمو الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئة السياسية وتعد الشركات المتعددة الجنسية أهم جهة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما انها المصدر الرئيسي له وهي شركات ذات قدرة عالية على تخطي الحدود ونشر أنشطتها في مختلف ارجاء العالم ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم أدواتها التي تعمل بها. ومع ارتفاع معدلات الفائدة الدولية انخفضت الاستثمارات الدولية وانعكس سلبا على قدرة الدولة على النمو الاقتصادي، وعملت المساعدات الانمائية الرسمية على سد جزء من نقص الادخار المحلي، وفي الموضوع التالي نركز على المساعدات الإنمائية الرسمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

المساعدات الإنمائية الرسمية

2.4 مقدمة:

تقدم الحكومات الصديقة أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني موارد مالية للدول أو للأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني كمعونة، وغالباً ترتبط بظروف معينة، وتظهر أهمية المساعدات الإغاثية الإنسانية المقدمة في حال الكوارث والحروب بهدف التقليل من آثارها السلبية، وتستهدف المنح الرسمية والقروض الحكومية نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان ذلك بهدف. المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه، كذلك يعتبر امتياز يمنح لصالح دولة ما من قبل دولة أخرى مساعدة خارجية، مثلا المعاملة التفضيلية التجارية القائمة على إلغاء التعريفة الجمركية مثلاً أو تخفيضها لصالح صادرات دولة ما من قبل دولة مستوردة، حيث تساهم المساعدات الخارجية في خفض التكاليف وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

2.4.1 مفهوم المساعدات وأنواعها:

تعود مبررات التمويل الخارجي إلى الاختلال الحاصل في العلاقة بين المستوى التنموي المطلوب تحقيقه والحاجة إلى التمويل في ظل عجز الادخار المحلي عن تلبية حاجة الاستثمارات، وعجز الصادرات عن تغطية الواردات، وهي القضية التي أدت إلى ظهور ما يعرف بفجوة الموارد والتي تمثل الفرق بين ما يتحقق من موارد فعلية وموارد يحتاج إليها

تعرف المساعدات الخارجية بأنها "تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية – وخاصة غير النفطية منها – والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تجابهها(الحسني، 1996م، ص63).

عرفت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية –المساعدة الانمائية الرسمية – بأنها " التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25 % من قيمة القرض عبارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل . المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها (OECD, 2010م).(جوليا بنن ومبرلي سمث، 2010م)

لقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار المساعدات العسكرية ضمن المساعدات الخارجية إلا في حالتين: الأولى أن تكون تلك المساعدات لازمة لتوفير الأمن والاستقرار بهدف دفع عجلة التنمية، والثانية أنها توفر على ميزانية الدولة الممنوحة المبالغ اللازمة للتسليح والدفاع مما يجعها توجه مواردها نحو الاستخدامات الأخرى المنتجة في المجالين الاقتصادي أو الاجتماعي(سمارة، 2013م) وتقسم المساعدات الخارجية إلى عدة أنواع بالاعتماد على ثلاثة معايير كالآتي(البطريق،2004م ، ص12):

2.4.2 أنواع المساعدات الخارجية:

1. حسب طبيعة المساعدات الخارجية ، وتقسم إلى:

أ. **المنح:(GRANTS)** : وهي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة، وهي تحويلات غير مستردة.

ب. **المساعدات النقدية:(CASH AID)**: وهي المبالغ المالية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتضعها تحت تصرف الدولة الممنوحة، وهي الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية، وتكون عادة بعملة الدولة المانحة، أو بعملة أخرى في حالات استثنائية.

ج. **المساعدات العينية:(IN KIND AID)** : وتتمثل في السلع الغذائية والزراعية وأشباههما.

د. **القروض الميسرة:(SOFT LOANS)**: وهي التي تحكمها قواعد مختلفة عن قواعد السوق من حيث أسعار الفائدة التي تقل عن السعر السائد في السوق، أو من ناحية فترات السماح والسداد، والتي تكون أطول في العادة بحيث يظهر فيها عنصر المنحة، أما إذا تطابقت شروط المنحة مع شروط القرض العادي، فلا تعتبر بمثابة معونة أو مساعدة خارجية.

هـ. **مساعدات القطاعات:(SECTOR RELATED AID)**: وهي المعونات التي تقدم إلى دولة معينة بهدف تنميتها، دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها.

و. **مساعدات المشروعات المحددة:(PROJECT RELATED AID)**: وهي المعونات المخصصة لمشروع معين، وتفضل الدول المانحة هذا النوع بسبب سهولة الرقابة عليه، إلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه غير محبب لدى الدول الممنوحة بسبب القيود المفروضة عليه بسبب انعدام حرية التصرف في مثل هذا النوع من المساعدات.

ز. **المساعدات المباشرة وغير المباشرة:(DIRECT AND INDIRECT AID)** : يقصد بالمساعدات المباشرة الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة وغيرها، أما المنح الغير مباشرة فهي لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن المساعدات الخارجية المباشرة، وتأخذ شكل التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادارت الدول النامية، مما يسمح بتخفيض التكاليف وتحقيق ربح أعلى مما لو لم يتم منح هذا الامتياز. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،2010م).

2. حسب مصادر المساعدات الخارجية، وتقسم إلى:

أ. **المساعدات الثنائية أو وحيدة المصدر (SINGLE OR BILATERAL SOURCE AID):** وهي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة لها والدولة المستفيدة منها.

أ. **المعونات المتعددة المصادر (MULTIPLE OR GROUP SOURCE AID):** وهي المعونات المقدمة من الهيئات الدولية والمتخصصة في التنمية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

3. حسب طريقة التصرف بالمساعدات الخارجية: (TIED AID)

ب. **المساعدات المقيدة أو المربوطة (TIED AID)** : وتشترط فيها الدولة المانحة استيراد السلع والخدمات منها أو ربطها بقطاع معين داخل البلد المتلقي للمساعدة الخارجية.

ج. **المساعدات غير المقيدة:(UNTIED AID):** يترك التصرف فيها للدولة الممنوحة.

2.4.3 المساعدات والنمو الاقتصادي:

إن الهدف النهائي من المساعدات هو تحقيق نمو اقتصادي والعمل على تحسين المستويات التنموية المختلفة، فقدرة المساعدات على تسريع النمو الاقتصادي تعتمد على قدرة الدولة المتلقية للمساعدات على استيعابها، وأن الاستفادة من المساعدات يعتمد على عوامل رئيسية منها : القدرات المؤسسية والتنظيمية والإدارية للحكومات الوطنية والمحلية ، والبنية التحتية، ومهارة القوى البشرية، وأنه في حال عدم توفر تلك العوامل فإن النتائج المرجوة للمساعدات ستكون حتماً عكسية. ويمكن تحقيق ذلك الهدف فعلياً فيما لو تم استغلال أموال المساعدات بالشكل الأمثل في قطاع البنية التحتية بما يشمل تعزيز القطاعات الهامة مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم والصحة ودعم القطاعات الإنتاجية وتقديم الأفكار والتقنيات الجديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي عقب الازمات الاقتصادية. (المعهد العربي للتخطيط 2007م، ص ص38-40).

تساعد المساعدات الخارجية في زيادة الإنفاق الحكومي والنفقات الجارية كما في حالة السلطة الفلسطينية ولكن ليس في كل الدول المتلقية لها، حيث أن ذلك لم ينطبق على دول الافريقية، وخصوصاً في الدول التي لا تطبق سياسات الحكم الرشيد، بمعنى أنه لا يمكن إغفال عامل نوعية الحكم داخل البلد المتلقي كأحد العوامل المهمة؛ ووجد تقرير البنك الدولي أن النمو يسير وفق معدلات أبطأ في البلدان الوفيرة الموارد على عكس الدول التي تفتقد إلى تلك الموارد، وأنه يمكن للمساعدات الخارجية أن تؤدي نفس الأثر باعتبارها مورد خارجي هام. وأشار البنك الدولي أيضاً إلى أن بعض أموال المساعدات تفقد قبل أن تصل لمستحقيها، وأن تدفقات تلك المساعدات ترتبط بشكل كبير مع تفاقم المخاطر السياسية للمستثمرين الخارجيين مما يعكس تدهوراً في المؤسسات الاقتصادية، وأن هناك تشابه كبير بين الأثر السلبي لعائدات النفط والمساعدات على الديمقراطية وشفافية الحكم، وقد ذكر التقرير المشار إليه بأن المساعدات تضر وتنفع كلاً من المؤسسات والنمو الاقتصادي أي ما يعرف بمصطلح لعنة الموارد أو لعنة النفط، حيث يمكن للمساعدات الخارجية دعم موازنة الحكومات المتلقية وإزالة الضغوط عليها وفي نفس الوقت تضعف تدفقات المساعدات الخارجية التوسع الضريبي وجمع الضرائب المحلية وقد وجد أن توفير المساعدات الخارجية على أساس الفجوة المالية يدفع البلدان المتلقية للمساعدات إلى الحد من الادخار مما يؤدي إلى تعميق الفجوة المالية، كما أن المساعدة الخارجية لها تأثير سلبي على أداء القطاع العام وخصوصاً القطاع المالي في الدولة" World Bank,2007).

وتضيف المساعدات الخارجية زيادة في الاستهلاك بدل زيادة في الادخار وبالتالي نقص في الاستثمار وتشجع في تشويه تخصيص الموارد، وهو ما يعني في المحصلة التأثير سلباً على عملية النمو الاقتصادي.

كما تشير دراسة (ابو عجوة، 2011م) إلى أن تذبذب المساعدات الخارجية في الاراضي الفلسطينية يؤدي إلى تذبذب المؤشرات الاقتصادية الكلية، سوف يجعل فترة إحراز نمو اقتصادي ذاتي مستدام قصيرة مما يساهم في التأثير على الموازنة وتعديل قواها بخفض الإنفاق ورفع الضرائب؛ ويمكن الحكم على فعالية المساعدة الخارجية في حال تحديد أهداف المانح والمتلقي لها، كما تتوقف فعاليتها أيضاً على مكان توجيهها داخل الاقتصاد، حيث أن توجيهها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحو قطاعات استثمارية أو مشاريع رأسمالية يختلف عن توجيهها نحو دعم ميزان المدفوعات مثلاً أو تلقيها على شكل معونات غذائية أو إنسانية.

وتشير دراسة (صندوق النقد الدولي، 2002م)

إن التقلب والقصور الذي تعاني منه المساعدات الخارجية ينعكس على موازنات البلدان المانحة ويربط المساعدات بشروط، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تخطيط الإنفاق في البلدان المتلقية للمساعدات الخارجية، كما أن هناك بعد خطير وهو اتجاه المعونات لتكون أقل مما تلتزم به الدول المانحة، وهو ما يجعل خطط الإنفاق في الدول المتلقية مرتبطاً بعنصر الوهم أحياناً والتخطيط على أساس المعونات القادمة التي قد لا تتحقق. ويمكن القول أيضاً في هذا الصدد بأن مبالغ المساعدات الخارجية تتصف بعدم اليقين، وليس ذلك لأن صرفها يخضع لتقلبات وأهواء عمليات الموازنة في الدول المانحة فقط؛ بل لأن تقديم المساعدة الخارجية غالباً ما يقوم على أساس المصلحة الاستراتيجية والسياسية للدولة المانحة أكثر من هدفها في تخفيض الفقر، ويدلل على ذلك من خلال الشروط التي تخضع لها بعض المساعدات الخارجية مثل دعم قطاعات بعينها، وخضوعها لختم الموافقة من صندوق النقد الدولي الذي تعتبر شروطه عامل مهم ومسئول عن عدم التيقن من المساعدة الخارجية، بجانب .ضرورة توفر مناخ إيجابي تسوده سياسات جيدة

تؤثر المساعدات الخارجية على أسعار الصرف من خلال تدفق النقد الأجنبي الناتج عن تلقي المساعدات الخارجية فيساهم في الضغط على سعر الصرف الحقيقي من خلال تحفيز التضخم مما يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للصادرات ومقاومة الجهود التي تبذل لزيادتها، وهذا يحدث تحديداً مع الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل العجز الخارجي (Hjertholm And Others, 1998)

وتعمل المساعدات في الدول المتلقية لها بشكل أو بآخر على انعدام الاعتماد على النفس وتمنعها من البحث عن الموارد المحلية داخل أراضيها، ويمكن أن تعمل المساعدات على تدمير النشاطات الداخلية للدولة المتلقية في حالة المساعدات العينية كإرسال مواد غذائية في مواسم النشاط الزراعي. وتساعد المساعدات الخارجية في الدول الملتقية بظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وهو ما سيقضي بشكل أو بآخر على فعالية المساعدة الخارجية في حال تلقيها. تسمح المساعدات الخارجية بتدخل الدول المانحة في سياسات ومواقف الدول المتلقية وحركاتها التجارية، وهو ما قد يعني فرض أساليب تتناسب مع الدولة المانحة، وقد لا تتناسب مع الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتلقية للمساعدات الخارجية، وربما يصل الأمر كما هو في الغالب إلى ربط تلقي المساعدة بشروط الدولة المانحة (بلقاسم، 2008م).

ويرى الباحث نقل الموارد من الدول المتقدمة والصديقة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان ذلك بهدف. المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه يعتبر امتياز يمنح لصالح دولة، حيث تساهم المساعدات الخارجية في خفض التكاليف وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتظهر أهميتها في حال الكوارث والحروب. وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقة بين المساعدات الخارجية وزيادة الديون الخارجية بطريقة تجعل تلك الديون أحد العقبات الرئيسية أمام الخطط التنموية، وتكاليف خدمة الدين الخارجي تضر بالنمو الاقتصادي وقد كان مبرر هذه الدول المقترضة أن توفر رأس المال هو العامل الرئيسي في تحقيق النمو، وهو ما أعطى الدول المتخلّفة المبرر لتوسيع الاقتراض (قرم،2011م، ص4) وفي الموضوع التالي سوف نناقش الديون الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع
الديون الخارجية

2.5 المقدمة:

تحتاج الدول النامية للاستثمارات المحلية لتمويل خطط التنمية فيها إلى رؤوس الأموال، فإذا ما عجز الادخار المحلي عن القيام بوظائفه كأكبر مصدر ممول، فان الدول عادة ما تلجأ للاستدانة من الخارج على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع فوائد متفق عليها بين الجهات المعنية، ومع الارتفاع الملحوظ في نسبة المديونية في العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة الثمانينات نجمت عنه زيادة في أعباء وتكاليف الدين الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلي استنزاف الحصيلة من الاحتياطي النقدي الأجنبي للدول المدينة، ليسبب عجزاً مستمراً في موازين مدفوعاتها، بحيث أن النمو الذي حدث في حجم المديونية الخارجية كان مواكباً تماماً للعجز الحاصل في هيكل ميزان المدفوعات وتدهور شروط التجارة الدولية وارتفاع نسبة التضخم في الدول المدينة، والخضوع إلي مزيد من الضغوط والإملاءات الأجنبية مع اشتراط الدول الدائنة اتجاه الأموال المقترضة لتمويل الاستهلاك والاستثمارات الغير منتجة مثل البنى التحتية ومشاريع تمكين الديمقراطية، حيث أنهما لا تدران دخلاً قد تستخدم فوائض كل منهما في دفع مستحقات المديونية التي تكون في ذمة الدول المدينة، فما تلبث إلاّ أن تقع في الحلقة المفرغة وهي الاقتراض من اجل السداد، والسداد من اجل الاقتراض. فأصبحت مشكلة الديون تثير موضوعات كثيرة مرتبطة بها سواء كانت تقع على عاتق الدولة المدينة ومضمونه ضرورة الوفاء بالديون أو كانت تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره ومضمونه تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية المدينة.

2.5.1 مفهوم الديون الخارجية:

تنقسم المديونية إلى: المديونية الداخلية التي تشمل جميع الالتزامات المالية التي في الدولة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، وهي القروض وسندات الخزينة وأذونات الخزانة.

والمديونية الخارجية التي تشمل الالتزامات المالية التي في ذمة الدولة تجاه الخارج.

وتنتج الديون الخارجية عن اتفاقات معقودة مباشرة والمعترف بها من جانب الحكومات المدينة من طرف ومن المؤسسات الدولية و/أو الحكومات الاجنبية و/ أو البنوك الاجنبية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطرف الاخر، وتنتج عن عمليات قامت بها هذه الحكومات في الماضي وتلتزم بالوفاء بها مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات الجدولة حتى لا تختلف حجم قيمة الديون الخارجية المستحقة والمسجلة في المؤسسات الدولية.

يُعرف البنك الدولي الديون الخارجية بأنها: " تلك الديون التي تسدد لمقترضين رسميين من الخارج وبعملة أجنبية أو بسلع وخدمات وتكون فترة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة والتي تعتبر التزاماً مباشراً على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانتها".(البنك الدولي، قاعدة البيانات لإحصاءات الدين الخارجي)

يتلقى البنك الدولي على معلوماته من الدول الأعضاء، وتدون في التقارير المرسلة للبنك الدولي القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، أي التي تزيد مدتها عن سنة، ولا يشمل الدين الناشئ عن المصادر الخاصة وكذلك الدين الذي يقل عن سنة واحدة، وعادة لا تفصح هذه الدول عن مجمل ديونها العسكرية، ويصدر البنك الدولي جداول سنوية تسمى جداول الدين العالمية World Debt Tables.

2.5.2 أسباب لجوء الدول للديون الخارجية:

تعتبر الديون الخارجية بشتى أنواعها العامة والخاصة ظاهرة عامة متزامنة للتبادل التجاري الدولي منذ القدم، بحيث لا يوجد كيان اقتصادي أو كيان سياسي إلاّ وطرق هذا الباب لتمويل الفجوات الداخلية المتمثلة في عجز الموازين العامة أو تلك المتمثلة في موازين المدفوعات، بحيث أن هذا التوجه يبرره القصور في مؤشراتها الكلية، ترتب على الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية بعد نيلها الاستقلال السياسي أن تبحث عن فرص لتنمية الاقتصاد المحلي وسرعان ما اصطدمت بعدم كفاية مواردها المحلية، وخاصةً التي تلزم لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الأساسية، فلجأت إلى الاقتراض الخارجي، ويمكن تقسيم عوامل اللجوء للمديونية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية. كما يظهر في جدول (2.1) وجدول (2.2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2.1): عوامل اللجوء للمديونية

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
– فجوة الموارد المحلية – انخفاض عائد الصادرات – زيادة الإنفاق العسكري – سوء الإدارة وهروب رأس المال – فشل نمط التصنيع – توجيه القروض لسلع استهلاكية أو مشروعات غير منتجة – التضخم المحلي	– انخفاض أسعار المواد الخام والسلع الأساسية في الأسواق العالمية – ارتفاع سعر البترول – ارتفاع سعر الدولار وارتفاع معدلات الفائدة بجميع أنواعها (الاسمية– الدولية – الحقيقة) – الإجراءات الحمائية

المصدر: (محمد بن العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها، الإسكندرية: 1999م. ص8)

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من العوامل التي فاقمت في مشكلة الديون الخارجية بعد ان اصبحت الدولة مديونة وهي:

جدول (2.2): العوامل التي فاقمت في مشكلة الديون الخارجية

عوامل الداخلية	العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين
ضآلة حجم المدخرات الوطنية في البلدان النامية	ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية
قصور و/أو غياب السياسات السليمة لعملية التنمية	تغيرات أسعار النفط وآثار الركود الاقتصادي على البلدان الرأسمالية خلال السبعينيات
سوء إدارة الدين الخارجي	تدهور شروط التبادل التجاري الدولي
تهريب رؤوس الأموال من البلدان لنامية	تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية
التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف	

المصدر: فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية جامعة الجزائر 2005م

2.5.3 أنواع الديون الخارجية:

تختلف نوعية القروض الخارجية تبعاً للجهة التي تصدره والجهة التي تتلقاه وكذلك للغرض الذي ينفق من أجله، ويمكن أن تكون الديون الخارجية مبالغ نقدية يحصل عليها البلد، وتكون عادة بالعملات الأجنبية كالدولار واليورو أو تدفقات سلعية يمكن سدادها سلعياً أو نقدياً حسب العقد. يمكن تقسيم الديون الخارجية بشكل تركيبي إلى:–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وتصنف الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد: وتتفرع إلى :-

جدول (2.3): الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد

ديون قصيرة الأجل	ديون طويلة الأجل
وهي الديون الواجبة السداد في مدة أقصاها سنة ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه ولا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على القروض طويلة الأجل، وخاصة عندما تعمد إلى تصحيح عجز مؤقت في موازنتها	وهي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة وقد تزيد عن عشرة سنوات ويتصف هذا النوع بانخفاض تكاليفه مقارنة بالنوع الأول وكثرة تسهيلاته وعادة ما يضاف إليه نوع آخر ألاّ وهو الدين متوسط الأجل المرتبط بالخطط الاقتصادية

المصدر: (محمد بن العقلا: مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها، الإسكندرية ، 1999م، ص15)

وتحتوي الد**يون طويلة الأجل** بداخلها ما يلي:-

- ديون عامة: وهي قروض عائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها.
- ديون مضمونة علناً: وهي قروض تعود لشركات خاصة يحصل عليها المقترض بحيث تكون مضمونة السداد بوساطة عامة (حكومة أو جهة رسمية).
- ديون خاصة غير المضمونة: وهي مستحقة لجهات غير حكومية ولا تضمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث السداد والفائدة.

- وتصنف الديون الخارجية إلى ديون رسمية وديون خاصة حسب الجهة التي تتولى تقديم القرض (مصدرها) (سلامة، 1990م، ص 169):

- ديون رسمية: وهي التي تقوم الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية بتقديمها وتتميز بعدد من المزايا منها: طول مدة القرض، وجود فترة سماح كبيرة، وانخفاض معدل الفائدة ويندرج منها الفروع التالية:-

- القروض الثنائية **Bilateral Loans** وهذه قروض تنشأ بين حكومتي دولتين وغالباً تكون مشروطة.
- القروض متعددة الأطراف **Multilateral Loans**: وهذه قروض تمنحها أطراف أو منظمات دولية أو إقليمية وتختلف باختلاف الهيئات المانحة لها، تعكس وجهة نظر الأقطار التي تسيطر عليها هذه المنظمات وغالبا ما تكون دول غربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قروض المصدرين **Export Credits**: وهي نوع من القروض الرسمية متعددة الأطراف تمنحها مؤسسات داخل الدولة التي تنتهج سياسة تشجيع لصادراتها، وهي نوع من التسهيلات للدولة المدينة المستوردة.

❖ ديون خاصة Private Loans: فهي الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية الأجنبية وتعتبر شروطها قاسية وتمتاز بـ: انخفاض المدة، انخفاض فترة السماح، وارتفاع سعر الفائدة، وتشمل مايلي:-

- قروض المصدرين الخاصة: قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات، وبآجال لا تزيد عن خمس سنوات، ويحدد معدل الفائدة طبقاً لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية للدولة الدائنة.
- قروض البنوك التجارية: Commercial Loans : والتي تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي غالباً قصيرة الأجل وتحدد أسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد الدائن لها وهي مرتفعة غالباً، بل أن قروضها تعتبر من أسباب أزمة القروض الدولية في بداية الثمانينات من القرن الماضي.
- وتصنف الديون الخارجية حسب طبيعة الاستخدام:-

أ. قروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لأغراض تمويل التنمية في الدول النامية.

ب. قروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي في الدولة النامية، وقد تكون قروض نقدية أو عينية.

ج. القروض الخاصة للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض زهي قروض ليس لها أي مردود اقتصادي لأنها قروض غير إنتاجية.

- وتصنف الديون الخارجية حسب شروط تقديمها إلى: (رمزي زكي، 1987م، ص 36):-

أ. القروض الميسرة (Soft Loans): تتميز بطول فترة الاستحقاق (Period Maturity)، ووجود فترة سماح (Grace Period) وانخفاض معدلات الفائدة عليها. وهي عادة قروض رسمية حكومية أو متعددة الأطراف.

ب. القروض الصعبة (Hard Loans): تتميز بقصر فترتي السماح والاستحقاق، وارتفاع معدلات الفائدة عليها، حيث أنها تقرض بشروط تجارية. وعادة ما تكون هذه القروض قروض خاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حسب عملة الإصدار:

أ. ديون حكومية: وهي أن تقوم الدولة بإصدار السندات بالعملة المحلية الرسمية داخل الدولة المدينة والتي غالبا ما تكون هذه العملية موجهة للمستثمرين داخل حدود الدولة وتسمى في هذه الحالة بـ **Government debt**.

ب. ديون سيادية: وهي أن تقوم الدولة بإصدار سندات بعملة غير عملتها المحلية بل بعملة أجنبية تلقى قبولا عاما في الوسط الدولي كاليورو أو الين أو الدولار الأمريكي وتسمى في هذه الحالة بـ **Sovereign debt** .

إن إجمالي أنواع القروض بشتى استخداماتها وفتراتها والتي من المفيد معرفة طبيعتها ولأي جهة تؤول لكن من المفيد أكثر معرفة شروط الاقتراض من هذه أو تلك خصوصاً أنها مصحوبة بأسعار فائدة متفاوتة وبفترات سماح تختلف باختلاف النوع المقترض منه، لذلك من الضروري تتبع شروط الاقتراض الدولي، وكيف تطور طبقاً لأنواعه

ويمكن تقسيم أنواع المديونية الخارجية بشكل تقليدي كالتالي (رياض أبو العطاء، 1998م، ص 66):-

1- ديون ناتجة عن قروض المنظمات الدولية وهي قروض البنك الدولي وبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي وأي مؤسسات إقراض دولية أخرى.
2- ديون مقدمة بواسطة الدول وبنوكها المركزية وهيئاتها العامة.
3- ديون تبرمها جهات خاصة من الدول المدينة وتكون مضمونة من الحكومة.
4- ديون تحصل عليها الشركات والأشخاص القانونيين وتكون غير مضمونة من الحكومة.

2.5.4 الآثار الاقتصادية للديون الخارجية:

تؤثر الديون الخارجية على غالبية المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها:

أ- **الأثر على الصادرات:**- حيث تعمل الصادرات كقاطرة للنمو الاقتصادي لأي بلد، من خلال زيادة إنتاجية العمل للتوسع في الإنتاج اللازم للتصدير، ويكمن الأثر السلبي للدين الخارجي على هذا القطاع بالأخص فيما يتعلق بخدمة الدين والتي تعتبر في الحقيقة اقتطاع من حصيلة وأصل القرض ليرتد ويدفع ثانية لجيوب الدائنين، فمع ارتفاع هذا العبء يزداد الضغط على فائض موازين المدفوعات، فارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع نسبة خدمة الدين ربما تدفع القطاعات الاقتصادية الداخلية لتحويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رؤوس الأموال للخارج بدلاً من ادخارها بسبب التخوف المستقبلي من خدمة هذا الدين وبالتالي حرمان الجزء الأهم من بين هذه القطاعات ألاّ وهو الاستثمار الذي سيتأثر سلباً بصورة مباشرة.

ب- **الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:**- أن ارتفاع خدمة الدين الخارجي سيخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي هذا الأثر عندما تشعر الدولة بصعوبات في الوفاء بسداد المستحقات والفوائد المتراكمة في ظروف وحالات العسر المالي فتفرض الدولة على دخل وأرباح شركات الاستثمار المباشر بعض القيود في صورة ضرائب لسداد ما عليها من التزامات خارجية، ويرى الباحث أنه مع مرور الزمن ستمتص الشركات الاجنبية الموارد المالية المتوفرة في البلد المستثمر فيه؛ وقل الفوائض المتولدة، مما يفاقم من عجز لميزان المدفوعات الذي يعتبر من أحد أهم أسباب الاستدانة الخارجية لأنها ستسجل في الجانب المدين، ومن ثم سيفاقم من قدرتها على خدمة دينها الخارجي، وهو أمر لا يمكن تقبله والأمور لا تقف عند هذا الحد من المضايقات على بنية الاقتصاد بل تمتد إلى الضغط على الاستثمار الخاص المحلي مسببة انحرافات في توزيع الاستثمارات، وأيضاً تؤدي لضعف القدرة على استيعاب استثمارات جديدة.

ت- **الأثر على توفير النقد الأجنبي وأسعار الصرف والتضخم** :- تعرضت الدول النامية المدينة للكثير من التحديات الناجمة عن خدمة الدين لاسيما الإختلالات الهيكلية في مستويات المعيشة التي تختلف من قطر لآخر وأحياناً في داخل القطر الواحد، فمع حصولها على قروض جديدة في كل عام لم تنجح سياساتها من تحقيق الهدف الذي من اجله حصلت على هذه الأرصدة النقدية لأسباب تتصف بسوء استغلالها كهروب وتهريب رؤوس الأموال والفساد الإداري الذي التصق بالنظم الحاكمة وغيرها التي ألجمت النمو الاقتصادي في الدول العربية، بل يمكن القول أن معدلات النمو الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- التي التهم التضخم الزيادة فيها- كانت بنسب أقل من النمو الحاصل في هيكل الدين الخارجي لبعض الدول العربية كما تم دراسته سابقاً، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن يرجع الاقتصاديين أن التزامن بين مشكلة الديون ومطالب التنمية هو تزامن تبادلي مرتبط ببعضه البعض (رياض صالح أبو العطا، 1998م، ص 175).

وسيترتب على الاستدانة من الخارج صعوبات تختلف وطبيعة الاقتصاديات المدينة، فعندما تلجأ الدول للاقتراض بهدف تمويل استثماراتها المنتجة التي تدر عوائد تكاليفها اكبر من تكاليف الاقتراض سيؤدي هذا الاقتراض إلى تحسين النمو الاقتصادي للطرف المدين، إلاّ انه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما يستدين الاقتصاد من الخارج فسيكون أكثر عرضة لتقلبات سعر صرف العملات الأجنبية(شاري سبيغل ،2007م، ص11) .

وبما أن_ أنه مفهوم التضخم هو زيادة في المعروض من النقد؛ فإن الاقتراض الخارجي من شأنه أن يفاقم من مشاكل الاقتصاد ويزيد الضغوط التضخمية باعتبار هذه الأرصدة مبالغ نقدية يتم ضخها وخلقها داخل الاقتصاد بمعدل يفوق نمو الناتج الإجمالي القومي أو المحلي، بمعنى أن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد لم تولد هذه الأرصدة فتؤثر سلبا على الاقتصاد. ويرى الباحث أن أي انخفاض في سعر العملة المحلية سيعمل على زيادة قيمة الدين الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي باعتبار هذا الناتج مقيم نقدياً بأسعار صرف محلية للدولة المدينة بمعنى أكثر وضوحاً أن تخفيض سعر الصرف الاسمي سيزيد تلقائياً من أعباء الدين كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلباتها يعتبر من متغيرات عدم اليقين التي تولد حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة والتي ستؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والتي تأخذ بالحسبان عند إقدام المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي في تقديم قروض جديدة خاصة قروض التصحيح الهيكلي، بمعنى أنها ستحد من حصول الدولة على قروض خارجية إضافية.

ففي حال ارتفاع الدين الخارجي للدولة ومواجهتا للأعباء المتراكمة في صورة خدمة الدين سيستنزف احتياطاتها من النقد الأجنبي وتضعف قدرتها على اليسر المالي ويضعف الهيكل الاقتصادي خاصة عندما تضغط هذه الأعباء على الواردات التي ربما تكون أساسية كالسلع الوسيطة أو الغذائية أو الآلات والمعدات والتي تعيق النمو الاقتصادي في أي دولة، والذي أساساً يتأثر بالتضخم وسعر الصرف حسب التغيرات الحاصلة فيهما سواء بالإيجاب أو السلب. (محمد أبو الفحم،2005م، ص11).

ويمكن اعتبار احتياطي النقد الأجنبي بأنه مؤشر على قدرة الاقتصاد على تسديد الديون الخارجية، لأنه مخزون الأمان الذي يساعد الدولة على مواجهة الأزمات الطارئة من جهة، ولأنه يحدد ثقة الدائن بالمدين من جهة أخرى.

ج. **الأثر على تعبئة المدخرات المحلية:**- يكمن أثر الدين الخارجي على المدخرات المحلية باعتبار أن الأعباء الناجمة من خدمة الدين المتمثلة في مدفوعات الدين تستقطع جزءاً من الدخل في صورة تسربات لا يستفيد منها هذا الدخل القومي بل تعتبر جزءاً من استهلاك الدخل وبالتالي يضغط هذا العبء على المدخرات الإجمالية ويحرم أهم عنصر من عناصر الاقتصاد ألاّ وهو الاستثمار من الاستفادة منه. ومن الضروري الربط بين مسألة الادخار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحصول على الأموال لاستثمارها (الاقتراض) من جهة وسعر الفائدة على تلك الأموال من جهة أخرى، فالحصول على القرض الخارجي المصحوب بأسعار فائدة عالية سيضعف من الكفاية الحدية لرأس المال **Marginal Efficiency Of Capital "MEC"**، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال وهذا يتعارض مع مقتضيات التنمية للدول عامة، في حين أن ارتفاع سعر الفائدة من الناحيتين النظرية والعملية ستؤدي لتنمية المدخرات المحلية، بمعنى أن الادخار سيتأثر باتجاه ايجابي تارة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة لكنه في نفس الوقت سيرفع من قدرة الدول على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها للخارج وسيؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي، لكن درجة التأثير تعتمد بالدرجة الأولى على أيهما يتغير أكثر الكفاية الحدية أم سعر الفائدة وحينها يتم قياس أثره على الاقتصاد (رمزي زكي،1966م، ص121).

د. **الأثر على ميزان المدفوعات:** يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل المحاسبي الذي يدون تيار السلع والخدمات أو حركة الأموال بين دولة ما والعالم الخارجي، فالمعاملات التي يترتب عليها مقبوضات تسجل كعمليات دائنة والتي تعتبر الصادرات الأصول المالية هي موردها الأساسي، أما العمليات التي يترتب عليها مدفوعات تسجل كعمليات مدينة كالواردات. (سامي خليل،1994م، ص1431).

والكثير من القيود في حساب رأس المال هي عبارة عن قروض ومدفوعات نتيجة لقيود في الحساب الجاري. وعلى سبيل المثال أي عجز في الحساب الجاري يتطلب من الدولة الاقتراض لسداد ثمن الواردات وهذه هي السمة الغالبة للدول النامية والعربية كحالة عملية، وفي حالة الإفراط في الاقتراض من الخارج فقد تصبح خدمة الدين الخارجي غير قابلة للاستمرار مما يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي مصحوباً بعجز واضح في ميزان مدفوعاتها، بل ليس من الغريب أن أكدت الدراسات الدولية أنه لتخفيف عجز الميزان الجاري للدول المقترضة(العربية) يستلزمها أولاً تحسين سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون في البلدان المدينة. (تقرير التجارة والتنمية،د.ت، 2008م) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.6 الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا ان التمويل الأجنبي اداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، لذلك عملت غالبية الدول على فتح أبوابها أمامه وخاصة الاستثمار الاجنبي، حيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابا يمكن أن يؤثر سلبا ان لم يحسن التعامل معه، وينساق هذا الامر بالنسبة للمساعدات الانمائية الرسمية. ولا تزال الكثير من الدول النامية تعاني من مشكلة المديونية وخدمة الدين العام، ولجأت له في سداد العجز في تمويل استثماراها كوسيلة بديلة عن الادخار المحلي لإنعاش اقتصادياتها، الدين الخارجي ليس مشكلة بحد ذاته لكن المشكلة تكمن في ما يترتب عليه تحت مسمى خدمة الدين، فخلال ما تم عرضه من الآثار سواء على الصادرات، الاستثمار الأجنبي أو المحلي، وميزان المدفوعات والتضخم وأسعار الصرف والفائدة–وأي متغيرات كلية لم يوردها الباحث– وتناول الباحث في الفصل القادم الواقع الاقتصادي للدول العربية المختارة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

واقع النمو الاقتصادي والتمويل الأجنبي في دول الحالة

(مصر، الأردن، فلسطين)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثالث
واقع النمو الاقتصادي والتمويل الأجنبي في دول الحالة (مصر، الأردن، فلسطين)

3.1 مقدمة:

شهد عالمنا المعاصر، أحداثاً عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة، وضعت العالم وشعوبه المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته. وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادي المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية، كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة ، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة.

وفي هذه الفصل، يستعرض الباحث واقع وتحديات النمو الاقتصادي في دول الحالة، وكما تحدث عن واقع التمويل الاجنبي في دول الحالة (الاستثمارات الاجنبية ، والمساعدات الانمائية، والديون الخارجية) لتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي.

3.2 واقع النمو الاقتصادي لدول العربية

تعرضت غالبية الدول العربية للعديد من الصدمات والتقلبات الاقتصادية منذ اعلان استقلالها، وتنتهج بلدان العالم العربي مسارات تنموية مختلفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط أو البعيد وقد تباين شكل كبير مستويات تعامل الاقتصاديات العربية معها، وخاصة مع تبني برامج الاصلاح الهيكلي والشروع بتنفيذ سياسات مالية ونقدية، استهدفت علاج أوجه الخلل في الأداء الاقتصادي للدول العربية بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.1 النمو الاقتصادي العالمي:

لم يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تحسناً ملحوظاً فقد وصل نمو الاقتصاد العالمي 3.3 % خلال عام 2015م، وهو ما يعزى إلى عدد من العوامل لعل من أهمها: (صندوق النقد العربي، 2016م)

- الأداء الأقل من المتوقع للاقتصاد الأمريكي.
- استمرار المخاطر المحيطة بالنمو الاقتصادي في منطقة اليورو.
- انكماش الناتج في كومنولث الدول المستقلة نتيجة المخاطر الجيوسياسية.
- الاضطرابات التي شهدتها البورصات العالمية في عدد من الدول المتقدمة والناشئة.
- تراجع وتيرة النمو في بعض الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة على رأسها الصين، وبعض دول أمريكا الجنوبية والدول الرئيسية المصدرة للنفط.

كشف تقرير اقتصادي أعده "البنك الدولي"، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي إجمالي بلغ نحو 17.968 تريليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو للناتج المحلي بلغ 2.6%، وجاءت الصين في المرتبة الثانية، حيث بلغ ناتجها المحلي العام الماضي 11.385 تريليون دولار، بمعدل نمو 6.8%، تليها اليابان بـ 4.116 تريليون دولار، بمعدل نمو 2.9%، فيما حلت روسيا في المرتبة الثالثة عشر بنحو 1.236 تريليون دولار، بمعدل نمو سالب -3.8%، وجاءت تركيا بالمركز الثامن عشر بناتج محلي بلغ نحو 722 مليار دولار، بمعدل نمو 3%، تبعتها المملكة العربية السعودية بنحو 632 مليار دولار، بمعدل نمو 3.4%، كما هو مبين بالشكل البياني رقم (3.1) أدناه. (البنك الدولي، 2016م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

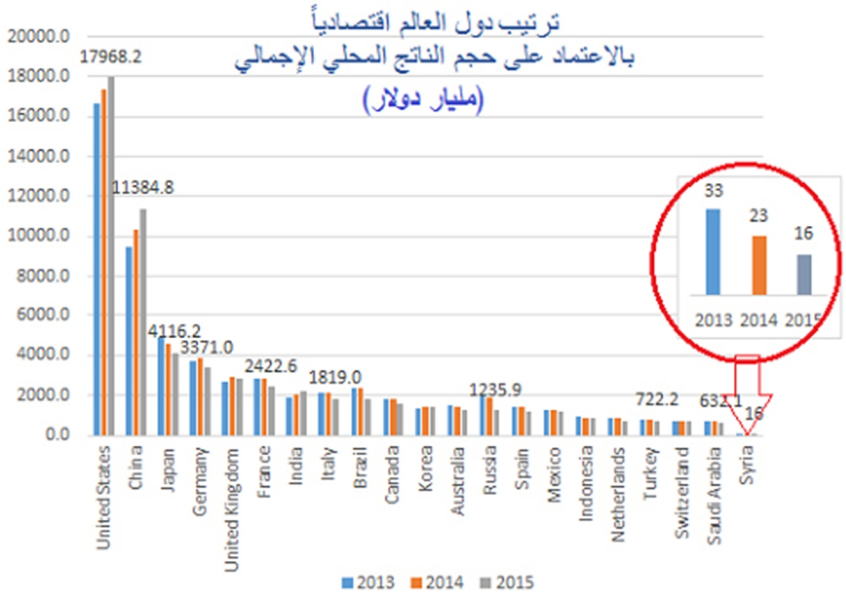

شكل (3.1): يبين ترتيب دول العالم اقتصادياً عام 2015 وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

المصدر: الشكل نقلا عن بيانات البنك الدولي

3.2.2 النمو الاقتصادي في المنطقة العربية

فيما يتعلق باتجاهات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية خلال عام 2015م حقق معدل نمو يتراوح حول 2.8% للدول العربية كمجموعة عام 2015م، بما يعكس تحسن آفاق النمو في بعض الدول العربية وتراجعها في دول عربية أخرى. هذا التحسن نتيجة الانعكاسات المحتملة للتطورات الاقتصادية العالمية التي ما تزال متأثرةً بالتعافي الهش للاقتصاد العالمي، وبضغوط وفرة الإمدادات النفطية، ورغم تحسن مستويات الأسعار العالمية للنفط خلال 2015، إلا أن متوسط الأسعار المسجلة خلال العام الجاري لا تزال أقل من مثيلاتها المسجلة خلال عامي 2013 م و2014 م بنحو (50 و40) دولار للبرميل على التوالي. مع تعزز مستويات النشاط الاقتصادي العالمي والتوقعات بتراجع مستويات المعروض من خارج دول أوبك.

سوف تؤثر على مستويات الطلب العالمي، ومن ثم على أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2016م خاصة على ضوء مساهمة الصادرات العربية الإجمالية بنحو 53% من الطلب الكلي وارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى ما يشكل 68% من إجمالي الايرادات العامة للدول العربية كمجموع وعلى ضوء التطورات المحلية التي شهدتها الاقتصادات العربية خلال العام والافتراضات الرئيسية (صندوق النقد العربي،2016م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيتم عرض واقع النمو الاقتصادي في دول الحالة منذ بداية القرن الواحد والعشرين:

3.2.3 الأردن:

واجهت الاردن مع بداية القرن الواحد والعشرين العديد من التحديات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية والسياسية منها: (النابلي، 2003م، ص ص8-17).

أ. استدامة استهلاك الموارد الطبيعية وندرة كبيرة في المياه وقساوة المناخ والحرارة بالإضافة إلى تدهور التربة والتصحر .

ب. النمو السكاني: بالرغم من تباطأ النمو السكاني في الاردن خلال السنوات الماضية ولكنه ما زال مرتفعا، لقد استقبلت الاردن اللاجئين العراقيين والسوريين الهاربين من مناطق النزاع في بلدانهم ، وتتسم الاردن بالعنصر الشبابي الأكثر تعليماً، ودخول الكثير من الفتيات في سوق العمل، وهذا يشكل خيبة أمل كبيرة ومتزايدة في سوق العمل، وتشكل الضغوط في سوق العمل تحدياً تنموياً لأي منطقة في العالم .

ج. إدارة الحكم: يعمل النظام الملكي على تعزيز السياسات الاقتصادية لتحسين المناخ السياسي والحوافز لنمو فعال مثل تطبيق برنامج لتعزيز ومساءلة الحكومة وزيادة التنافسية والشفافية في الشأن العام واعتماد قوانين وتنظيمات التي تؤمن التوصل إلى حقوق وحريات أساسية منها المشاركة والمساواة أمام القانون وحرية الاعلام والحد من القيود المفروضة على المجتمع المدني.

د. عجز الميزانيات إلى اعتماد برامج لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاصلاحات الهيكلية بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتقليص المديونية

عملت حكومة الأردن على دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق سياسة التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بموجب اتفاقيات وقعت مع صندوق النقد الدولي بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني من خلال توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري والحد من الانفاق الحكومي والتضخم وتقليص العجز الخارجي والداخلي، واتبعت سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وأسعار الصرف وتنظيم السيولة المحلية وإعطاء دور أكبر لعوامل السوق وزيادة الكفاءة بين المؤسسات المالية. (الفواز، وآخرون،2008م، ص2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي للأردن في الفترة ما بين العام 1995م-2000م بمعدل تقريبي سنوي عند 3% بفضل ازدهار قطاعات السياحة والصناعات التحويلية وسرعان ما ارتفع من 4.2 في عام 2000م إلى 5.8 في عام 2002م وقد جاء هذا التحسن في النمو نتيجة للتحسن الحاصل في أداء قطاع الزراعة وزيادة الصادرات السلعية، كما حدث نمواً طفيفاً في الصناعات التحويلية بمتوسط معدل نمو 7.8%، (الخطيب ، 2005م، ص33) الشكل يبين نمو الناتج المحلي للأردن

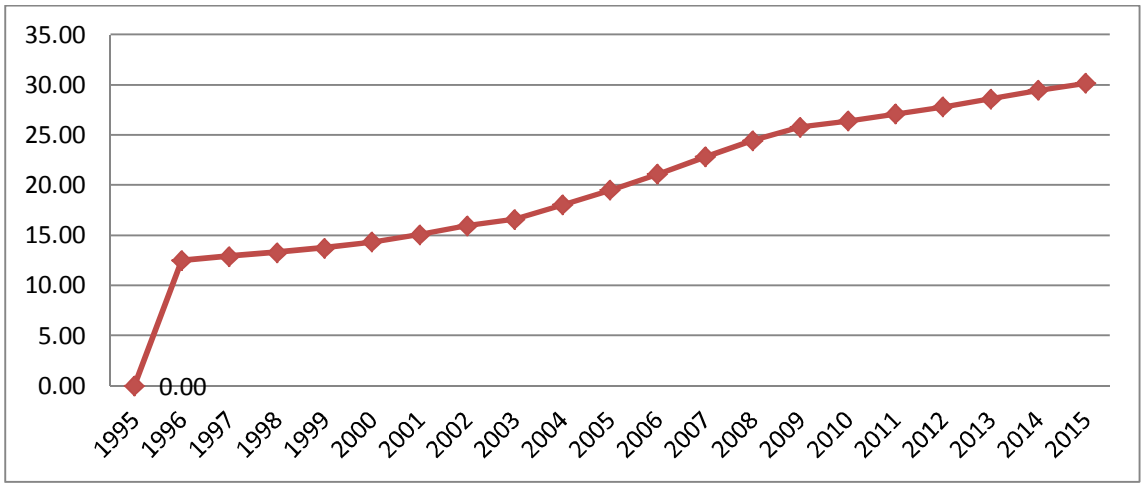

شكل (3.2): الناتج المحلي الإجمالي للأردن بالأسعار الثابتة بالمليار دولار امريكي

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

ويلاحظ أن السنوات من **2004**م إلى **2008**م حققت معدلات نمو عالية ويرجع سبب النمو المضطرد في **2004**م إلى نمو قطاعات تجارة الجملة والتجزئة النقل والتخزين والاتصالات والصناعة بنسبة **14%**، بالرغم من الظروف الإقليمية في العراق و فلسطين إلا ان الاصلاحات الهيكلية التي تزامنت مع النمو الاقتصادي الوطني كانت كفيلة باستمراريته بشكل طبيعي (الخطيب صبري، 2005م، ص33) ومع بداية الأزمة العالمية دخلت معدلات النمو في تباطؤ واضح وتراجع كل من الصناعات الفوسفات والأملاح وإجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية وخصوصاً التمويل والمصارف في 2009-2010م.

وحافظ النمو الاقتصادي في الاردن بالرغم من الظروف الإقليمية في مصر وسورياعند مستو 2.5% للسنوات 2010م-2015م، وذلك يعود لاستمرار أثر الانخفاض الايجابي لأسعار النفط على كل من عجز التجاري و عجز الموازنة وأثر الزيادة في حجم الاستثمارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالأخص في مجال تنويع مصادر الطاقة واتخاذ مزيدا من الاجراءات التحفيزية في مجال السياحة والاسكان. (صندوق النقد العربي ،2015م)

3.2.4 مصر:

واجهت مصر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويحاول الباحث ابراز أهم هذه التحديات: (النابلي، 2003م، ص ص8-17).

أ. **التحدي المتعلق بالنمو السكاني:** بالرغم من تباطأ النمو السكاني إلا أن معدل النمو السكاني الحالي في مصر المقدر بـ2.4 % هو أكبر خمسة أضعاف المعدل بالدول المتقدمة، وحوالى ضعف معدل الدول النامية وخمسة أضعاف معدل النمو بالصين. إن معدل الزيادة أهم وأخطر التحديات التي تواجه المجتمع المصري، وأن استمرار النمو السكاني بالمعدلات الحالية يحد ويؤثر بشكل كبير على تحقيق تقدم محسوس في مستويات المعيشة، وتبلغ المساحة المأهولة بالسكان في مصر 7.7% فقط من إجمالي مساحة الجمهورية. وتشكل الضغوط في سوق العمل تحدياً تنموياً لها حيث وصل عدد سكانها إلى 91 مليون نسمة. ويتسم بالعنصر الشبابي المتعلم، وقد وصلت البطالة فيها إلى 12.4 % (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2016م).

ب. التحدي المتعلق باستدامة استهلاك الموارد الطبيعية وندرة كبيرة في المياه وافتقارا إلى مصادرها ومنابعها الحيوية بسبب قساوة المناخ وامتداد الصحراء العربية وشدة الحرارة بالإضافة إلى تدهور التربة والتصحر وحماية الشواطئ.

ج. **قيود نموذج التنمية القديم** : اعتمد صانعوا السياسات الاقتصادية المصرية في مرحلة ما بعد ثورة 1952م نماذج تنموية ارتكزت على حكومات قوية وتخطيط مركزي للأوليات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات إعادة توزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية واسعة النطاق من خلال حماية الأسواق المحلية وتحويل الكثير من الموارد نحو خدمة التنمية الاجتماعية وعمالة القطاع العام. حقق هذا النموذج نتائج ايجابية في مرحلة مبكرة، ومع مرور الوقت وفشل ادارة الحكم وافتقارها إلى الشفافية وخلق فرص عمل وعدم المساواة بين سكان كل من الريف والمدن والبدو والانخراط في حربين 1956م-1967م، مما دفع الساسة الى العمل نحو التصنيع الحربي على حساب التنمية الشاملة وبعد اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية اتضح قصور النمو الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج عن الحماية المفرطة للصناعة الوطنية وتقيم اسعار الصرف بقيمة أكثر من قيمتها الفعلية وغير التنافسية ، وعجز الميزانيات إلى اعتماد برامج لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاصلاحات الهيكلية بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتقليص المديونية والتحول إلى القطاع الخاص: وتسريع عملية الخصخصة، وتعزيز القطاع المالي والمصرفي، و تطوير قطاع الاتصالات وحماية ملائمة للملكية الفكرية. بالإضافة إلى التحدي في إدارة الحكم الذي يغلب عليها النظام الشمولي (الحزب الواحد) وهذا النظام لا يعمل على تعزيز السياسات الاقتصادية لتحسين المناخ السياسي والحوافز لنمو فعال مثل تطبيق برنامج لتعزيز ومساءلة الحكومة وزيادة التنافسية والشفافية في الشأن العام واعتماد قوانين وتنظيمات التي تؤمن التوصل إلى حقوق وحريات أساسية منها المشاركة والمساواة أمام القانون وحرية الاعلام و الحد من القيود المفروضة على المجتمع المدني. (النابلي، 2003م، ص ص8-17).

فقد أسفرت السياسات الاقتصادية المطبقة على مدى العقود الثلاثة الماضية عن اعتماد المجتمع المصري على العالم الخارجي في توفير احتياجاته الأساسية من الغذاء والمنتجات الصناعية والسلع الرأسمالية. وتجلت هشاشة الوضع الاقتصادي في عدم قدرة حصيلة الصادرات المصرية من السلع والخدمات، بما في ذلك إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، على تغطية إجمالي مدفوعات الواردات السلعية والخدمية. وفي ظل سياسات اقتصادية تروج لها مبادئ الليبرالية الجديدة المعروفة بتوافق واشنطن، تحت قيادة صندوق النقد والبنك الدوليين منذ منتصف التسعينات في سد ذلك العجز على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية سواء تمثلت تلك التدفقات في رؤوس أموال لشراء المشروعات المطروحة للخصخصة والاستحواذ على حصص حاكمة في مشروعات قائمة (تدرج باعتبارها استثمارات مباشرة) أو التعامل في سوق الأوراق المالية وإقراض الحكومة المصرية عبر الاكتتاب في أذون وسندات الخزانة (وهو ما يسمى بالاستثمارات غير المباشرة أو استثمارات المحفظة). واعتمد المخططين على تحرير السوق في مصر كأسلوب للتنمية، تم رفع يد الدولة عن بعض القطاعات وتركها للقطاع الخاص الباحث عن الربحية دون النظر للاعتبارات والاقتصادية **الاجتماعية**، لم تستطيع عمليات الإصلاح الاقتصادي في معالجة اختلالات عديدة كانت تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي، ومن أهم الاسباب ارتفاع البطالة وانخفاض الادخار المحلي والفساد الإداري، والسياسات النقدية للحكومة المصرية. (العنتري، 2013، ص 2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العام 2000م تراجع معدل النمو الاقتصادي المصري في السنوات الثلاثة الأولى، انخفض الناتج المحلي الاجمالي المصري لثلاث سنوات متتالية من 2000م حتى 2003م، وكان أكبر انخفاض في العام 2003م ليصل إلى 14.3% ، كان سببها انخفاض الصادرات للقطاعات الأولية (النفط والمواد الخام)، وانخفاض الاستهلاك الحكومي والعائلي ليبلغ متوسط معدل التغير(-20.1%) لسنوات (2000م-2003م)، وتراجع الاستثمار بمتوسط معدل تغير (-25%) للسنوات من 2000م حتى 2003م. (صندوق النقد العربي، 2009م، ص309).

طبقت استراتيجية التنمية الاقتصادية المصرية آليات السوق الحر، من خلال تطبيق حزمة من السياسات المالية والضريبية، مما ساهم في الخروج من سنوات الركود، وارتفاع قيمة الناتج المحلى والسيطرة على معدل التضخم، تجلت أزمة النظام الرأسمالي المصري في نمط للاستثمار يركز على المشروعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستخدام للطاقة، بما يتناقض مع الخصائص الرئيسية للمجتمع المصري، كمجتمع يتميز بوفرة الأيدي العاملة، وارتفاع معدلات البطالة، وبما يشكل إهدارا لثروات طبيعية ناضبة، وافتئاتا على حق الأجيال المقبلة في تلك الثروات. ومع دخول الأزمة العالمية واجه الاقتصاد المصري معدلات نمو منخفضة طفيفة عن السنوات السابقة، وبالرغم من انحسار الصادرات والاستثمارات إلاّ انه حقق تقدماً في القطاعات التحويلية والاستخراجية والتشييد وقطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، ولا يمكن تهميش دور النقل والمواصلات في رفع معدلات النمو باعتبار مصر تملك قناة السويس والتي تعتبر مساهمة هذا القطاع من اكبر المساهمات مقارنة بالدول العربية الأخرى، الأمر الذي بدوره أدى للتقليل من تأثيرات الأزمة على اقتصادها. تكفلت سياسة الخصخصة من ناحية، وتزاوج الثروة مع السلطة، من ناحية أخرى، بخلق احتكارات محلية وأجنبية تسيطر على قطاعات الإنتاج والتوزيع، وتسعى حثيثا للهيمنة على قطاعات التعليم والصحة ومرافق الخدمات العامة، وتفرض أسعارا للسلع والخدمات تطيح بالقوة الشرائية للجنيه المصري وبمستوى معيشة الجزء الأكبر من المواطنين. وتجلت أزمة النموذج المصري للنمو في حقيقة أن الاحتكارات المتحالفة مع سلطة الدولة قد شكلت بذاتها عائقا رئيسيا أمام نمو القطاع الخاص وخلق وتوسيع قاعدة عريضة من المشروعات المتوسطة والصغيرة. (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2009م، ص90)،

أدت هشاشة الأوضاع الاقتصادية وعدم المساواة في توزيع عوائد الانتاج للقيام بثورة يناير 2011م، إلا أن استمرار الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة لاسيما فيما يتعلق بملف السياحة والموازنة العامة للدولة قد أدت جميعها إلى استمرار تواضع معدلات النمو وتصاعد معدلات البطالة واستمرار خروج رؤوس الأموال الأجنبية وانحسار موارد السياحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي استمرار التراجع في احتياطيات مصر الدولية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العام المالي 2013/2012م)

وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي للبلاد ارتفع إلى 4.2 % في السنة المالية 2014-2015م وذلك مقارنة مع 2.2% قبل عام بدعم من خطط تحفيز النشاط الاقتصادي واستجابة النشاط الاقتصادي للإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية بالإضافة إلى خطط تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال ضخ استثمارات ضخمة إضافية في مشروعات البنية الأساسية كثيفة استخدام العمالة".وخفض دعم الطاقة وتعديلات على قانون للاستثمار طال انتظاره يخفف الإجراءات إلى جانب الجهود الرامية للقضاء على السوق السوداء للعملة. والشكل رقم (3.3) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية مصر العربية بالمليار دولار

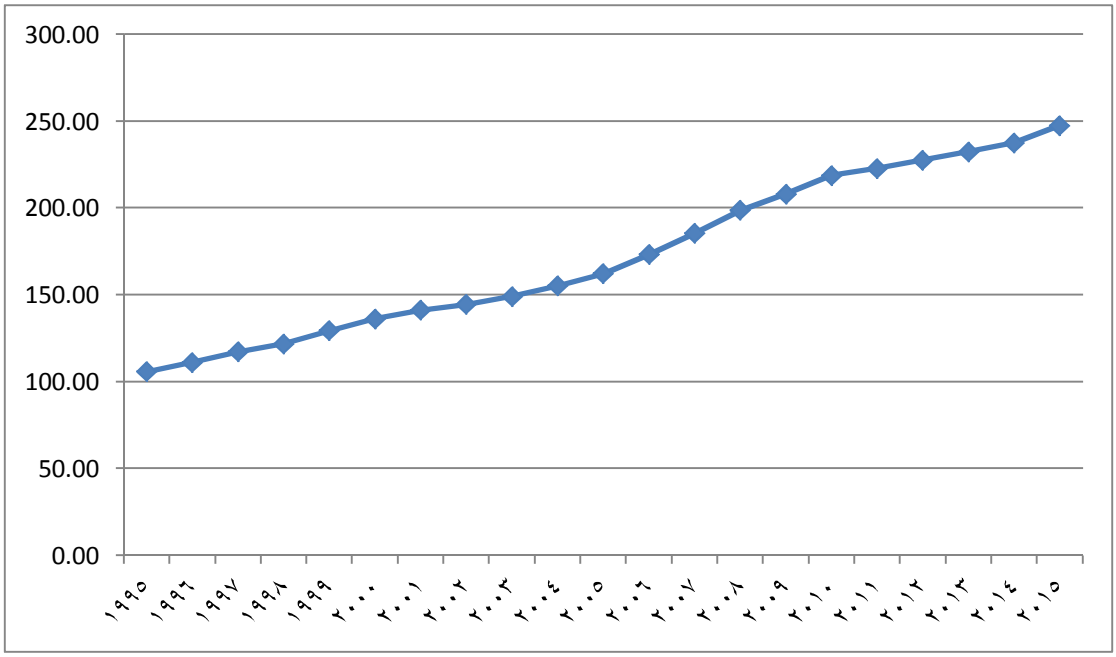

الشكل (3.3): يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمصر بالمليار دولار

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي1995-2015م

3.2.5 فلسطين:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة من حيث البنية، ويواجه الاقتصاد عدة تحديات منها: (ابو القمصان، 2005م، ص3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. كرس الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني كحالة مكملة للاقتصاد الإسرائيلي ليكون تابعاً مميزاً سواء من حيث كونه سوقاً لبضائعه أو مصدراً للأيدي العاملة وبعض المواد الأولية.

ب. ضيق الرؤية التنموية وعدم وجود رؤية حقيقية لإمكانية طرح البدائل الاقتصادية والاجتماعية بالمعنى المؤسسي للبناء الاقتصادي والاجتماعي بحيث يجب أن تعتمد هذه التوجهات على دراسة دقيقة للعوامل الخارجية وتحديد الأهمية النسبية لهذه البدائل والتي يجب أن يكون بالإمكان تحقيقها وبالتالي التخفيف التدريجي على الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

ج. عدم وجود أي نوع من أنواع الحماية للمنتجات الفلسطينية ذات الميزة النسبية.

د. ظهور حالة الفساد والعبث والمحسوبية والبيروقراطية كظواهر سلبية ناتجة عن المظهر الإداري والأسلوب الخاطئ في العمل وانعدام المسؤولية للصالح العام وهذا بسبب ترهل الهرم التنظيمي والإداري للمؤسسة الحكومية.

هـ. الذهاب المتسارع غير المبرر اقتصادياً نحو المديونية الخارجية التي كانت لا تنسجم في حقيقتها مع برامج وخطط تنموية لها عائد على المجتمع والاقتصاد من حيث البنية إلا بصورة محدودة جداً وسوف تتحمل الأجيال القادمة هذا العبء.

حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها وضع آليات عمل تأسيسية وذلك من خلال خطة عمل لتشكيل الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية وبالتنسيق مع العديد من الدول في العالم، حيث قامت بتفعيل دور القطاعات الإنتاجية بوضع برامج (اقتصادية زراعية وصناعية ومالية ونقدية) بالإضافة إلى أنها شكلت القوانين الاقتصادية والمالية اللازمة لذلك.

لقد شهدت الفترة من عام 1995م حتى عام نهاية الربع الثالث من العام 2000م نمواً في الناتج المحلي لأسباب عدة كان من أهمها الاستقرار السياسي في تلك الفترة، بالإضافة إلى زيادة المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، والجانب الأكثر أهمية هو تدفق المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ في تلك الفترة، وتخصيص جزء ليس بالبسيط منها لصالح البنية التحتية، وتأثير العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل وفي الخارج مما ساهم في رفع الدخل القومي الإجمالي، و ساهم ذلك في تحسن مستويات الدخل مما زاد في قيمة الاستهلاك النهائي بشكل متواصل حتى العام 1999م و أشارت النتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 36%، وبلغ أعلى معدل نمو حققه الاقتصاد الفلسطيني في عام 1997م حيث سجل نسبة 12,2%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003م، ص ص33-38).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدأ الأمر يزداد سوءاً على صعيد الناتج المحلي الاجمالي الذي تراجع في الفرع الرابع من 2000م حتى عام 2002م بسبب انطلاق انتفاضة الأقصى وسياسة إسرائيل من إغلاق وحصار. ووصلت في بداية العام 2002م (- 7.9%)، ثم تحسّن بشكل ملموس في منتصف العام 2003م مقارنة مع بدايته، وعند مقارنة منتصف العام 2003 مع منتصف العام 2002؛ فإننا نجد أن هناك نسبة نمو تصل إلى 19%، كما ظلّ الناتج المحلي الإجمالي يحقق نمواً حتى نهاية العام 2003م . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004م، ص21). ويعود السبب في تحقيق النمو إلى:- (البنك الدولي، 2004م، ص8).

- تحويل إسرائيل مستحقات السلطة المالية من عائدات سابقة وجديدة، وزيادة الاستثمار بنسبة 14%، كما تم توفير 100 ألف وظيفة متواضعة.
- تخفيف الحصار والإغلاق للأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- زيادة تدفق العمالة الفلسطينية نحو إراضي 1948م.

إلا أن هذا التحسن الضعيف في الناتج المحلي الاجمالي بدأ في التراجع خلال عام 2004م بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية المدمرة للبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية والحصار الخانق وإغلاق المعابر، وقد أدت السياسة الاسرائيلية إلى تقويض الحياة الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية، مع انعدام الرؤية الواضحة على المسار السياسي، وقد بلغت إجمالي قيمة الخسائر الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (2000م-2005م) 6,5 مليار دولار تقريباً أو 140% من حجم الناتج المحلي الفلسطيني، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي العام 2005م بنسبة 40% بالمقارنة مع العام 2000م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008م، ص28).

أما العام 2006م؛ فقد شهد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وقامت الحكومة الإسرائيلية بفرض حصار شامل على قطاع غزة وترافق معه حصار أمريكي وأوروبي صارم وعربي متردد، وهو ما ساهم في انخفاض المؤشرات المختلفة في بداية الفترة بسبب الحصار ثم احتجاز إسرائيل للأموال الفلسطينية وإقفال المعابر الأمر الذي تسبب بإضعاف الحركة التجارية، وإعاقة حركتهم والحد من تدفق المساعدات لهم يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، وتبعه فرض عقوبات عليه شملت منع إدخال المحروقات والمواد الغذائية إلا بكميات قليلة، وتبعه اجتياح من هنا وتجريف من هناك وقصف للورش الصناعية والمصانع المختلفة مما أدى إلى نتائج مدمرة. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2,5% في العام 2006م عن العام 2005، وجاءت المساعدات الخارجية في عام 2006م ضعف ما حصلت عليه السلطة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام 2005م. في حين أن العام 2007م شهد نمواً بنسبة 4,9% والتي أعقبت حالة التراجع التي شهدها العام 2006 ؛ وقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 7,4% في العام 2009م عن العام 2008م.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

ولقد عاودت المؤشرات ارتفاعها خلال السنوات 2008م و2009م و2010م، حيث شهد الناتج المحلي ارتفاعاً بسبب ارتفاع نسبة المساعدات للسلطة، لكن السمة العامة لهذه السنوات هي الارتباك وعدم التوازن في نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا يمكن خلال هذا السياق إغفال الدور التدميري للحرب التي قامت بها إسرائيل في عام 2008م –2009م، والتي دمرت فيها البنية التحتية لاقتصاد قطاع غزة وقد بلغت خسائر الحرب الإسرائيلية على غزة بأربعة مليارات من الدولارات، كما نشأت في قطاع غزة كنتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلية العديد من الأنفاق على الحدود مع مصر.(وزارة التخطيط، 2010م)

وحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً خلال العام 2009م و2010م، ويعود الفضل إلى قطاع غزة في تحقيق نسبة نمو مرتفعة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 23% مقارنة مع 5,2% في الضفة الغربية، ويأتي هذا النمو بسبب تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول بعض المواد الخام ومواد البناء زيادة التجارة عبر الأنفاق، وهو ما سبّب طفرة في الإنشاءات المُموّلة في معظمها من المساعدات الخارجية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م).

ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى نوعاً ما عن الآثار المباشرة للتطورات التي شهدتها الساحة العالمية والإقليمية خلال العام 2012م، إلا أن مشاكله وتحدياته الخاصة لعبت بالمقابل دور المثبط للأداء الاقتصادي، فالقيود والمعيقات التي يضعها الاحتلال من جهة، بالإضافة إلى مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي، وجمود الأفق السياسي من جهة ثانية، كانت المحرك الرئيس وراء تباطؤ الأداء الاقتصادي، وزادت من الشكوك حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مستدامة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.9% خلال العام 2012، مقارنةً مع 12.2% خلال العام 2011م.

لكن ذلك ليس مؤشراً على التحسن كون الاقتصاد الفلسطيني يعمل من مستويات ضعيفة أساساً معتمداً على المساعدات الخارجية وغير منشئ للعمالة ويعاني من قاعدة إنتاجية متآكلة .(سلطة النقد، 2013، ص18).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحسن الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015م، وذلك بعد التراجع الذي شهده في العام 2014م، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنه نما بنحو 3.5% مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 0.2% خلال العام 2014م قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004م)

فبالرغم من التباطؤ الذي شهده اقتصاد الضفة الغربية إلا أن النمو الملحوظ في الأداء الاقتصادي لقطاع غزة أدى بالنتيجة إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني ككل. ففي الضفة الغربية تباطأ النمو إلى 2.5%مقارنة مع 5.3% في العام 2014م، ليبلغ الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5,895.8 مليون دولار.

جاء هذا التباطؤ نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية: الأول، وقف إسرائيل تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية خلال الثلاثة شهور الأولى من العام وما نتج عن ذلك من عدم مقدرة الحكومة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها وكذلك عدم مقدرتها على تغطية مصاريفها التشغيلية، مما أثر على النشاط الاقتصادي في الضفة، حيث تباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبر إلى 1.7% خلال الربع الأول من عام 2015م مقارنة مع 10.2% خلال الربع الأول من العام 2014 م. والعامل الثاني فكان الهبة الجماهرية التي شهدتها مختلف مناطق الضفة الغربية في الربع الأخير من العام 2015م. وتمثل العامل الثالث في تراجع أموال المانحين وبقاء مستوى الاستثمار ضعيفا مما أدى إلى تباطؤ النمو بشكل ملحوظ إلى 1.0% خلال الربع الرابع 2015م مقارنة مع 5.0% خلال الربع المناظر من عام 2014م. (سلطة النقد، 2015م)

في المقابل، حقق النشاط الاقتصادي في القطاع نموا بلغت نسبته 6.8% مقارنة مع تراجع حاد بلغ 15.1% في العام 2014م، ليرتفع الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 1,825.9 مليون دولار. والشكل رقم (3.4) يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1995م-2015م بالأسعار الدولية ويعود السبب الرئيسي وراء هذا النمو إلى التعافي النسبي من آثار الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على القطاع في النصف الثاني من العام 2014م، وإن جاء هذا التعافي أقل من المتوقع جراء تأخر وصول مساعدات إعادة الإعمار واستمرار القيود على استيراد مواد البناء. ويعتبر الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو إلى جانب كل من نشاط الإنشاءات والتجارة التي تسارعت على خلفية محاولات إصلاح البيوت المدمرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

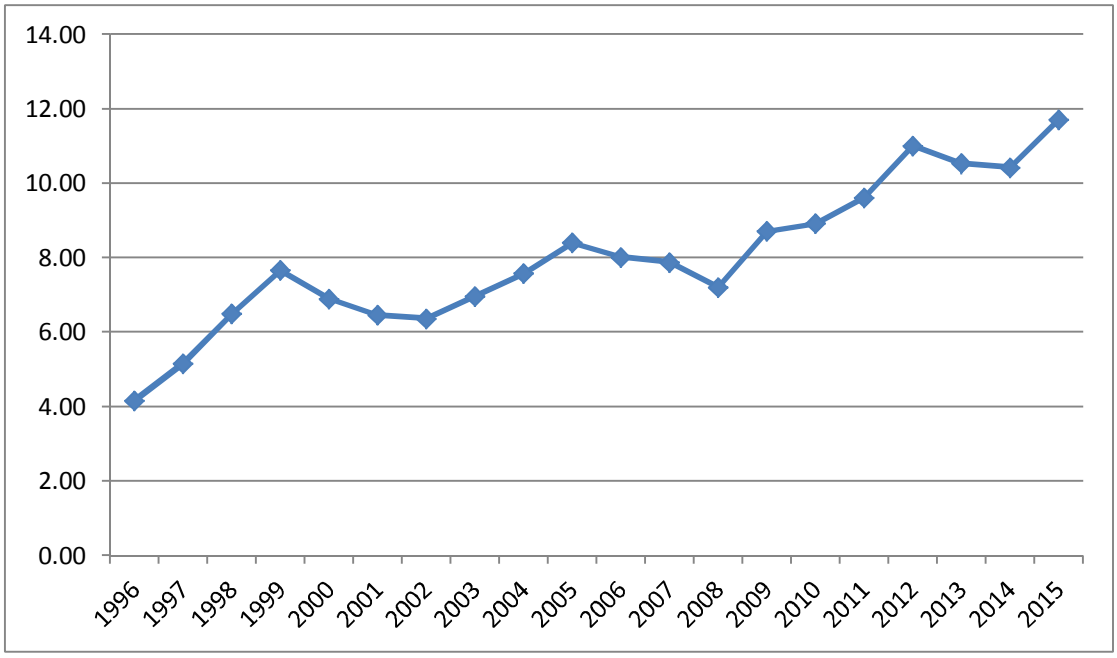

شكل (3.4): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1995م-2015م بالأسعار الثابتة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

3.3 التمويل الأجنبي في الدول العربية:

تعاني غالبية الدول النامية من مشكلات اقتصادية عديدة، أهمها : انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار، والنتيجة انخفاض معدلات التنمية ، وتتزايد حدة المشكلة في حالة عدم قدرة تلك الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة لدفع عجلة الاستثمار.(نصار، 2013م). ولهذا فقد اضطرت تلك الدول إلى البحث عن مصادر خارجية للتمويل بديلة، منها الاقتراض الخارجي والمساعدات الانمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية.

3.3.1 الاستثمارات الأجنبية:

تعمل الدول النامية كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة على تشجيع وجذب التمويل الاجنبي من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، ومع اتجاه العديد من الدول نحو التحول للاقتصاديات السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي أصبح جذب الاستثمار الأجنبي مجالا واسعا للمنافسة والصراع بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه الأكثر ملائمة من مصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل الأجنبية الأخرى لظروف الدول النامية بشرط قيام الدول التي تسعى إلى جذبه بتهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية المناسبة. (عمار، 2006م، ص4) ويرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر وكانت البلدان الأوروبية هي المنشأ الرئيسي للاستثمارات في هذه الحقبة. (خضر، 2004م، ص4).

3.3.1.1 تطور الاستثمارات الأجنبية حول العالم

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى حدث تراجعاً في حجم ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغيرت مراكز الدول، إذ خرجت الولايات المتحدة دائنة من الحرب، وتم تصفية الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة وأمريكيا اللاتينية، وأصبحت الولايات المتحدة هي أكبر ممول بعد أن اضطرت بريطانيا إلى تصفية ما قيمته 4 مليار دولار من استثماراتها في الخارج، وركزت الدول النامية على تنمية الصناعات المحلية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، من خلال أتباع استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وساد التخوف من خلق تبعية اقتصادية والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية كأثار سلبية للاستثمار الأجنبي ، وعمل ذلك كله على تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الفترة واقتصرت فقط على المنح والقروض. (ابو شرار، 2010م، ص236).

في عقد السبعينات توسعت عمليات الشركات المتعددة الجنسيات وعددها وحجم مبيعاتها، وتزايد الاندماج بين اقتصاديات السوق، وزاد الطابع العالمي للإنتاج، وانتشار أزمة الدولار الأمريكي إلى بقية الدول مما آثار أزمة كساد عالمية لازمها ارتفاع في مستوى التضخم والبطالة وأزمات الطاقة وأزمات النظام النقدي الدولي وأثرها في انخفاض معدل النمو التجاري العالمي. (عبد الغفار، 2002م، ص32)

استمر التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد الثمانينات، وسعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أثر هبوط أسعار السلع الأولية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، كل ذلك أدى لاندلاع أزمة الديون، مما دعا الدول النامية للقيام بتقديم تسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر مما عمل على زيادة التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في النصف الثاني من عقد الثمانينات . عملت الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية، وزاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بتزايد برامج الخصخصة وتحرير سياسات التجارة الخارجية واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار كجزء من جولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروجواي للمفاوضات التجارية، وزاد عدد المعاهدات الثنائية للأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته (نصار 2013م).

3.3.1.2 الاستثمار الاجنبي في العالم

على الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي ارتفعت حركة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في بداية الالفية الجديدة حيث تزايدت بشكل ملحوظ لتقفز من 564 مليار دولار عام 2006م الى حوالي 1306 مليار دولار عام 2008 م وكانت الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة المتصدرة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وفي عام 2007م شهد ارتفاع في نموها بشكل ملحوظ بسبب تزايد نشاط الاندماج والشراء عبر الحدود.

ومع ظهور الازمة المالية تراجعت تدفقاته بشكل كبير وشديد في معظم انحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم تأثرت جميع الدول المتقدمة ، لذلك انخفضت تدفقاته العالمية بنسبة 14 % في نهاية عام 2008م، واوضح تقرير الاونكتاد للعام 2010م أنه هناك هبوط في تدفقاته عام 2009م بنسبة 37%، اما في العام 2010م ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لتصل الى أكثر من 102 مليار دولار (العيدد، 2011م، ص10).

خلال عام 2011م شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ارتفاعاً بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار عن في العام السابق، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال الفترة (2005م–2007م) البالغ 1.47 تريليون دولار. إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغتها خلال عام 2007م. (مؤسسة ضمان الاستثمار،2012م)

قفزت تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة في عام 2015م بنسبة 38%، الى 1.76 تريليون دولار وذلك لعدة أسباب من بينها الارتفاع الكبير في صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 289 مليار دولار وبنسبة 67% الى 721 مليار دولار خلال عام 2015م.

في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على تراجع طفيف لتبلغ 25 ترليون دولار بنهاية العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

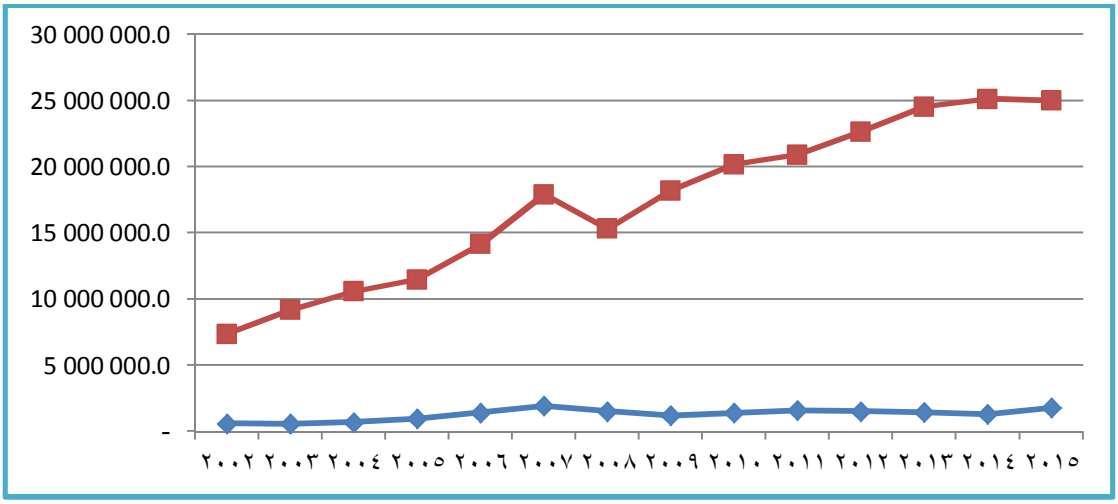

شكل (3.5): تدفقات الاستثمارات المباشرة الواردة ورصيدها لدول العالم من عام 2002 م – 2015م بالتريليون دولار

3.3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع بداية انتدابها من قبل الدول الأوروبية، وقد أنشئت شركات ومشاريع تخدم دول الانتداب وجيوشها المتواجدة على أرضيها، منها سكك الحديدية، والمنشئات النفطية، وخطوط الهاتف فهي ثابتة على ارضي الدول المنتدبة. وساد اتجاه تنافسي منذ الثمانينات من القرن العشرين بين الدول النامية، ومنها العربية على اتخاذ جملة من التدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا، والحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب(نصار،2012م، ص86).

شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية تذبذباً خلال الفترة الماضية، فقد شهدت تدفقاتها الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضاً بمعدل 13.1% إلى 66.2 مليار دولار عام 2010م مقارنة مع 76.2 مليار دولار عام 2009م ،ومثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 5.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.24 تريليون دولار .(مؤشر الاستثمار الأجنبي 2011م، ص9).

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية تراجعا بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014م الى 40 مليار دولار عام 2015م، وظلت قينة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008م. وقد مثلت الاستثمارات الواردة الى الدول العربية ما نسبته 2.3%م الاجمالي العالمي البالغ 1.76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترليون دولار ، و 5.% من اجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار، وقد تواصل خلال العام 2015م تركز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48% من اجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الامارات بنحو 11 مليار دولار وبحصة 27.5%، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار و بحصة20.4%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار و بنسبة 17.3% من الاجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 3.5 مليارات دولار و بحصة 8.7%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.2 مليارات و بنسبة 7.9%. (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م) وتبدل الدول العربية جهوداً كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة لجذب الاستثمار لكن ما زالت الكثير من العقبات تعاني منها غالبية الدول العربية ويمكن ايجاز هذه العقبات (مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، العدد (20) شباط 2008م، ص ص5-9).

- مجموعة العقبات البنيوية.
- مجموعة عقبات قانونية.
- مجموعة عقبات اقتصادية ومالية.
- مجموعة عقبات تنظيمية وإجرائية وإدارية.
- مجموعات عقبات سياسية واجتماعية..

3.3.1.4 الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الحالة:

سيتم عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الحالة منذ بداية القرن الواحد والعشرين:

- **الأردن:**

نجحت الاردن في عام 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها (1760م) مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبة 4% من الإجمالي العربي لنفس العام. كما بلغت أرصدة الاستثمارات المباشرة الواردة إلى الأردن بنهاية عام 2014م نحو 28.7 مليار دولار تمثل 3.6% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة .(مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م) أما فيما يتعلق بنشاط الأردن على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين يناير 2003م ومايو 2015م إلى أن عدد مشروعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 307 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 245 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 43.5 مليار دولار وتوظف نحو 65 الف عامل.(نقلا عن مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

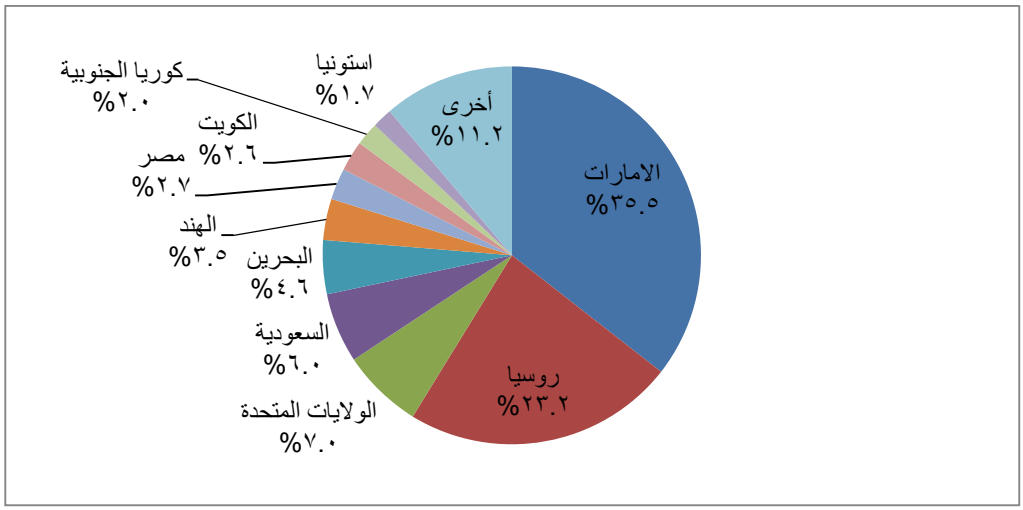

شكل (3.6): أهم الدول المستثمرة في الاردن ما بين يناير 2003 ومايو 2015

المصدر: (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م).

- حلت الإمارات وروسيا والولايات المتحدة والسعودية والبحرين والهند ومصر والكويت وكوريا الجنوبية على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الأردن حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وروسيا والولايات المتحدة نحو 66% من الإجمالي.
- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الأردن في قطاعي العقار بنسبة 40.7% والنفط والغاز بنسبة 29.6% ثم المواد الكيميائية بنسبة 9.1%.
- تصدرت شركة المعبر الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الأردن حيث تنفذ 3 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 11 مليار دولار.

➢ **مصر:**

نجحت مصر في عام 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 4783 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبة 10.9% من الإجمالي العربي لنفس العام. كما بلغت أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى مصر بنهاية عام 2014م نحو 87.9 مليار دولار تمثل 11.1% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة .(مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م) أما فيما يتعلق بنشاط مصر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديدة (greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين يناير 2003م و مايو 2015م إلى ما يلي: (نقلا عن مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 740 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 550 شركة عربية و أجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 121.3 مليار دولار وتوظف نحو 602 الف عامل .

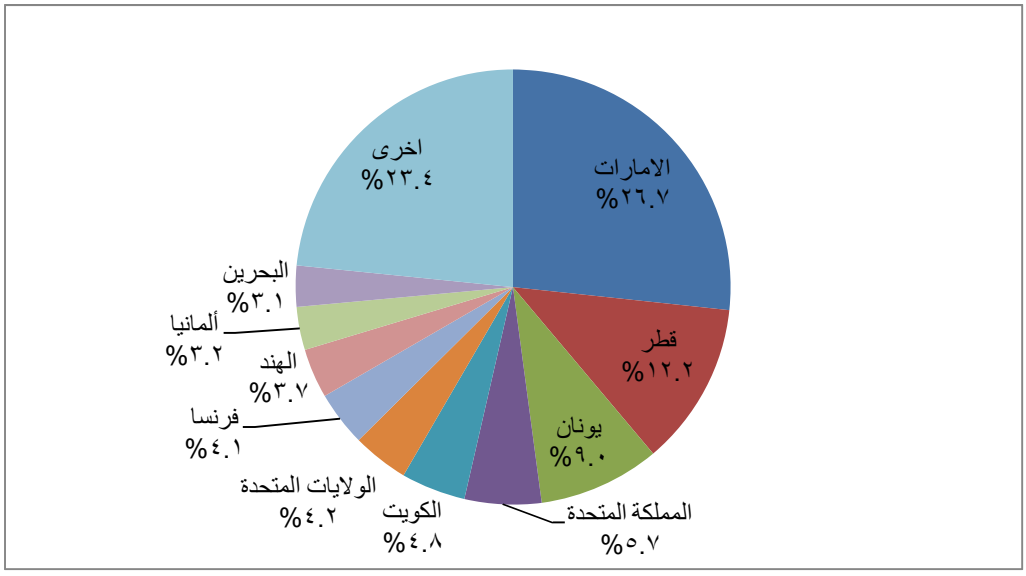

شكل (3.7): أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين يناير 2003م ومايو 2015م

المصدر: (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

- حلت الإمارات وقطر واليونان والمملكة المتحدة والكويت والولايات المتحدة وفرنسا والهند وألمانيا والبحرين على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وقطر واليونان نحو 48% من الإجمالي.
- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى مصر في قطاعات العقار بنسبة 32.4% والنفط والغاز بنسبة 30% والمواد الكيميائية 9.6%.
- تصدرت شركة بروة العقارية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في مصر حيث تنفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 10 مليارات دولار.

➢ **فلسطين:**

نجحت فلسطين في عام 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 123 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبة 0.3% من الإجمالي العربي لنفس العام. كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغت أرصدة الاستثمارات المباشرة الواردة إلى فلسطين بنهاية عام 2014م نحو 2.5 مليار دولار تمثل 0.3% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة. (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م) أما فيما يتعلق بنشاط فلسطين على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (Greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين يناير 2003م ومايو 2015م إلى ما يلي:(نقلا عن مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 16 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 10 شركات عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.2 مليار دولار وتوظف نحو 4.2 الف عامل .

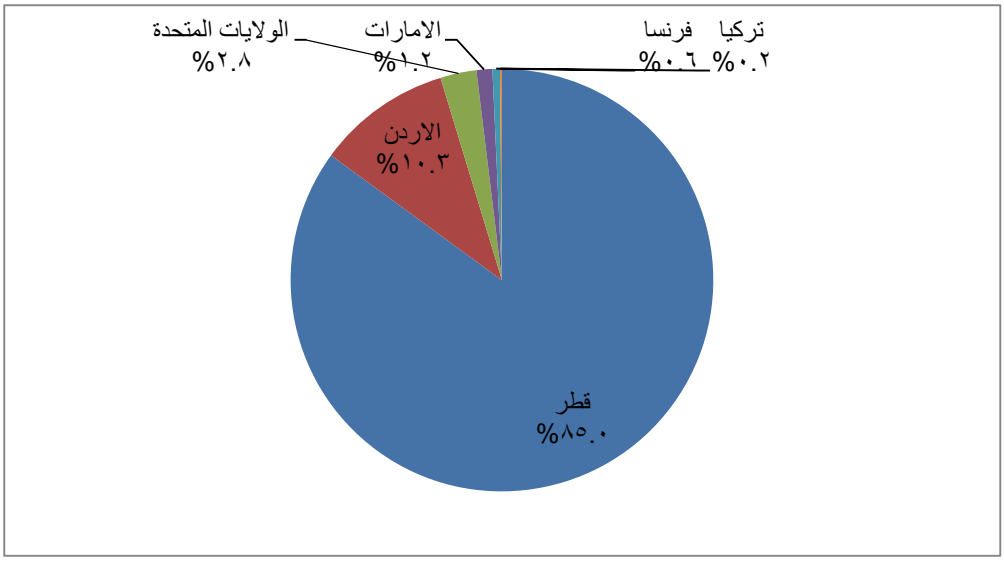

شكل (3.8): اهم الدول المستثمرة في فلسطين ما بين يناير 2003م و مايو 2015م

المصدر: (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

- حلت قطر والأردن والولايات المتحدة والامارات وفرنسا وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في فلسطين حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة قطر والأردن والولايات المتحدة 98% من الإجمالي.
- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى فلسطين في قطاعات الاتصالات بنسبة 56.9% و العقار بنسبة 28.4% و الخدمات المالية 11%.
- تصدرت شركة أوريدو القطرية للاتصالات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في فلسطين حيث تنفذ مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 700 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.2 المساعدات الإنمائية الرسمية

تختلف دوافع المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية ، فغالبا ما تطلب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستخدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية والحروب ومعالجة الأمراض. أما الدول المانحة، فهي غالبا ما تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية والتي تقود إلى نتائج عكسية في غالب الأحيان، فضلا عن التنازلات السياسية التي تقدم من الدول المتلقية بما يتفق ومصالح الدول الرأسمالية المانحة للمساعدات. وقد صنفت المساعدات الاجنبية طبقا لأهدافها إلى: (مساعدات انسانية، مساعدات إنقاذية، مساعدات عسكرية، رشاوي دولية، مساعدات للوجاهة الدولية، مساعدات للتنمية الاقتصادية) (سمارة، 2013م)

3.3.2.1 تطور المساعدات حول العالم

برزت أهمية المساعدات الاجنبية في عملية التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لعبت دورا هاما في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية والأمنية للدول المانحة، لأنها ارتبطت بشكل وثيق كما ونوعا مع التطورات والتغيرات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها إنشاء المؤسسين العملاقتين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإخراجها إلى حيز الوجود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945م للإحكام سيطرتها على الأوضاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأعلن وزير الخارجية الأمريكية عام 1948م جورج مارشال عن خطة لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.(مكاوي، 2001م، ص115).

ومع تدفق المساعدات والمعونات وتعدد المانحين والمساهمين فيها، تغير منطق التنمية الاقتصادية كمبرر للمساعدات الإنمائية أيضا. فقد كان الهدف الاقتصادي الأساس في الخمسينات من القرن الماضي هو النمو السريع في الإنتاج والدخل .(عارف، 2001م، ص182) ثم قامت الولايات المتحدة الامريكية واليابان وكندا والاتحاد الاوروبي بتشكيل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بغرض تقديم العون والمساعدات الدولية.(موسوعة المعرفة، 2009م).

شهدت فترة الستينات من القرن العشرين إنشاء الوكالة الدولية للتنمية بمبادرة من البنك الدولي فأصبحت الجهة المنسقة لأشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية، وقد تم تفويضها بمنح القروض الميسرة للدول النامية، وبدأت برامج المساعدات والمعونات خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الستينات والسبعينيات تضم أهداف أخرى غير النمو الاقتصادي، مثل إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية، والتنمية الريفية. وشهدت تطورات كبيرة فقد زادت المديونية للدول بدلا من تلقيها المساعدات الاجنبية، حيث زادت القيود التي كانت تفرض على حركة راس المال بعد انهيار نظام (بريتون وودز) (مكاوي، 2001م، ص119).

كانت فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7% من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية قد اقترحت أول مرة عام 1969م في تقرير شركاء في التنمية، واقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970م مرجعية للمساعدات الإنمائية الرسمية، فأصبح جزءا من استراتيجية التنمية الدولية في ذاك العقد. وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أضيفت أهدافا أخرى تتمثل بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرآة، ومحاربة الفساد، والحكم الصالح، وتحقيق ما يسمى بالتنمية الإنسانية، وغيرها من الأهداف التي تعزز من المناخ الديمقراطي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أهداف المساعدات التقليدية.(UNDP,2000).

شهدت المساعدات الإنمائية الدولية انخفاضا ملحوظا خلال النصف الاول من عقد التسعينات حتى وصلت إلى ادنى مستوى لها في العام 1996م ،حيث بلغ إجمالي هذه المساعدات قرابة (42) مليار دولار، ويعود انخفاض حجم المساعدات الإنمائية المقدمة خلال الفترة 1992م-1996م إلى اسباب عديدة من أهمها ما يلي: (سمارة، 2013، ص98).

أ. تزايد العجز في موازنات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حيث سعت هذه الدول على خفض إنفاقها العام، وبالتالي تخفيض حجم مساعداتها الإنمائية.

ب. انتهاء الحرب الباردة وما أستتبعه من انخفاض في الأهمية الاستراتيجية للمساعدات وصعف الدافع الساسي وراء منح معونات لأهداف استراتيجية .

وشهدت الفترة 1997م-2002م تصاعدا بسيطا في إجمالي المساعدات الإنمائية حتى وصلت إلى (58.3) مليار دولار في عام 2002 (DCR-Statistical Annex, 2004)

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تحول المسار إلى ضرورة أن تتجه المساعدات الاجنبية على تحقيق أهداف التنمية للألفية، وبالرغم من الوعود البراقة التي أطلاقتها الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في مساعدات الدول النامية غير أن المساعدات الإنمائية الرسمية بقيت تنحدر، ففي أوائل تسعينات القرن العشرين كانت نسبة المساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجمالي لدول لجنة المساعدات الإنمائية حوالي 0.33%، ومع مطلع القرن الواحد والعشرين تدهورت النسبة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوالي 0.22% من الناتج القومي الإجمالي لتلك الدول، والآن بلغت النسبة 0.25%، مما يعني ضرورة تحقيق هذه الدول لزيادة قدرها 50% كي تصل إلى مستواها عام 1991م، وهناك خمسة دول من بين (22) دولة عضو في لجنة المساعدات الإنمائية قد تجاوزت فيها النسبة نسبة (0.7 %) الموصي بها من قبل الأمم المتحدة، وهي الدنمارك (0.96%)، والنرويج (0.92%)، ولكسمبورغ (0.81%) ووهولندا (0.80) والسويد (0.79). (OECD,2015) ويوضح الشكل رقم (3.11) صافي المساعدات الانمائية الرسمية في العالم بالمليار دولار

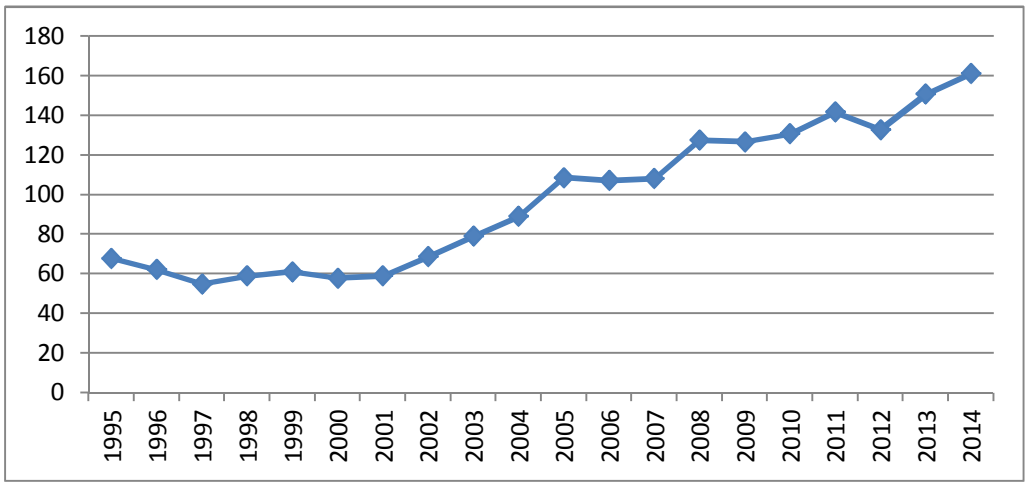

شكل (3.9): صافي المساعدات الانمائية الرسمية في العالم بالمليار دولار

المصدر: OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics , DAC Statistics,Paris,2015

وعند المقارنة بين المساعدات الإنمائية المقدمة من مجموعة (الداك)[1] والمساعدات الإنمائية العربية نجد أن الأخيرة تتفوق عليها من الناحية النسبية بأكثر من مرتين ونصف في عام 2003م بعد أن كانت تفوقها بأكثر من ستة مرات في عام 1980م بالرغم من أن الدول العربية غير مخاطبة أصلا بالنسبة المحددة كهدف للمساعدات الإنمائية الدولية ، بل مجموعة الداك حصرا. يشير التوزيع الجغرافي والقطاعي للمساعدات الإنمائية بأن جل هذه المساعدات يذهب إلى الدول الأفريقية خصوصا الدول الأكثر فقرا، ومن ثم الدول الآسيوية، ثم دول أمريكا اللاتينية، كما أنخفضت حصة المساعدات الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية لصالح المشروعات الاجتماعية، مع مزيد من الاهتمام بالمعونات للمشاريع البيئية، وتزايد نسبة المساعدات لأغراض الكوارث الإنسانية. وقد وجه إنخفاض المساعدات الإنمائية أقصى الضربات إلى الدول

1 دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) شكلت لجنة لأدارة المساعدات الإنمائية تسمى لجنة الداك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمناطق الأكثر حاجة، فإنخفضت مثلا الإعانات للفرد في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا انخفاضا حادا خلال العقد الأخير من القرن العشرين

ويرى الباحث أنه رافق سجل المساعدات الإنمائية سلبيات عديدة، من أبرزها هيمنة العوامل السياسية على المساعدات الإنمائية الدولية وسوء توزيعها، كما وأن جزءاً مهماً منها يوجه للأغراض العسكرية على حساب التنمية البشرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات إنمائية ما زال بعيدا عن الهدف المنشود دولياً وهو(0.7 %)

3.3.2.2 المساعدات الانمائية الرسمية في دول الحالة:

سيتم عرض واقع المساعدات الانمائية الرسمية في دول الحالة منذ بداية القرن الواحد والعشرين:

- **الأردن:**

تمكن الاردن بفضل العلاقات المتميزة التي تربطها بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية من الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية وبما يتماشى مع الأولويات وخطط الحكومة في عدد من القطاعات الحيوية وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب وقطاع التمويل الميكروي وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة.[1] بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح وقروض ميسرة) الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقياتها خلال فترة الأعوام (2004م–2015م) ما مجموعه نحو (16) مليار دولار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها خلال تلك الفترة ما مجموعه نحو (10.8) مليار دولار، فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المتعاقد عليها نحو (5.2) مليار دولار لدعم مشاريع تنموية في قطاعات ذات أولوية بالإضافة لدعم الموازنة العامة. (وزارة التخطيط الاردنية ،2015م) ومنها:

– المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي: وهي المنح التي تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج

[1] ولعل أبرز هذه الجهات والمؤسسات (الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، واليابان، وألمانيا، وكندا، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، والصين، وكوريا الجنوبية، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية) والحصول على مساعدات إضافية لدعم مختلف القطاعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة بعد أن يتم الاتفاق مع الجهات المانحة بشأنها، وتضم الجهات المانحة الرئيسة التي توفر المنح الموجهة لدعم الموازنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، حيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة الإجراءات اللازمة لتوقيع الاتفاقيات وتحويل قيمة هذه المنح من الجهات المانحة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية. علماً بأن المنح النقدية الموجهة لدعم الموازنة العامة والمقدمة من الدول العربية الشقيقة للاردن، يتم تحويلها مباشرة لوزارة المالية وتوريدها لحساب الخزينة العامة.

- المنح التي تُدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة والهيئات الدولية: وهي المنح التي يجري بشأنها اتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية، حيث يتم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة بها من قبل الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، علماً بأن إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة من خلال هذا النوع من المنح تتم بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة، بالتنسيق الحثيث مع المؤسسات الحكومية المعنية وبالخضوع لرقابة ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الوطنية ذات العلاقة.

- القروض الميسرة: ويتم التعاقد على القروض الميسرة بعد التنسيق مع وزارة المالية والوزارات المعنية وأخذ موافقة اللجنة العليا الوزارية لإدارة الدين العام بهدف توفير التمويل اللازم لعدد من البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية الكبرى في قطاعات البنية التحتية، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والتعليم والصحة وغيرها بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة. تمتاز القروض الميسرة التي تتعاقد عليها الحكومة مع الدول والجهات المانحة بشروط تمويلية ميسرة، وبأسعار فائدة منخفضة تتراوح ما بين (صفر%-4%) وفترة سداد تتراوح ما بين (15-40) سنة متضمنة فترة سماح تصل إلى (5-9) سنوات.

- المساعدات الفنية: تقوم الدول والجهات المانحة والتمويلية بتقديم مساعدات فنية للأردن من خلال استقدام الخبراء والمتطوعين، وبرامج التوأمة، والبعثات الدراسية وإعداد دراسات تنموية وتحليله. حيث يهدف هذا الجزء من المساعدات إلى رفع القدرات المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد ساهمت المواقف السياسية الاردنية في استقطاب المساعدات الانمائية بشكل حاد وخاصة في الحرب على العراق في العام 2003م فقد ارتفعت إلى مليار ونصف دولار تقريبا كثمن للموقف السياسي من غزو العراق واسقاط النظام العراقي وتغطية نفقات لجوء الكثير من العراقيين للأردن ، وارتفعت المساعدات إلى 2.5 مليار دولارفي 2014م لمواجهة أثار الحرب الاهلية في سوريا و العراق على المملكة واستضافاتها لملايين اللاجئين السوريين والعراقيين .كما في شكل (3.12)

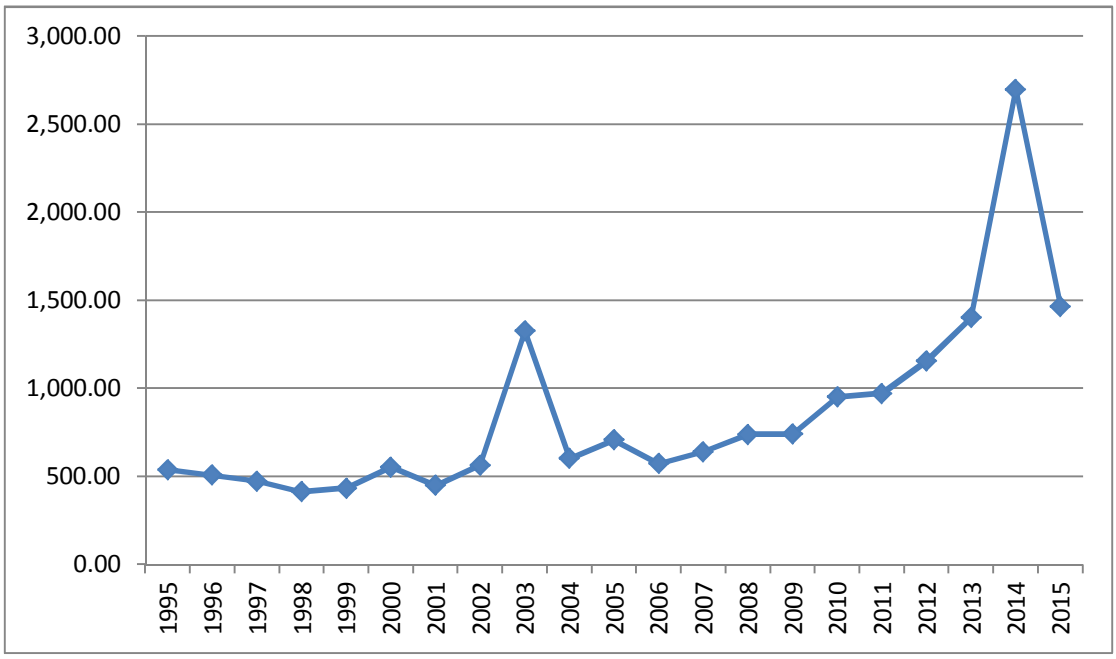

شكل (3.10): المساعدات المساعدات الانمائية الرسمية للاردن

المصدر: OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics , DAC Statistics,Paris,2015

- **مصر:**

عانت مصر من العديد من التحديات على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي مع انتهاء الحكم الملكي لمصر، والتي أعقبتها العديد من الاضطرابات والتجاذبات التي أثرت سلبًا على الوضع الاقتصادي، والتي تجلت في تراجع حجم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، مع تراجع أعداد السائحين القادمين إلى مصر، وزيادة حجم الدين العام، سواء المحلي منه أو الخارجي كنتيجة طبيعية لزيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وتباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تراجعت معدلاته بصورة كبيرة مع تراجع تامٍّ في حجم الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، وضعف فرص التشغيل المولدة في الاقتصاد القومي، وخاصة مع إغلاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من المصانع والشركات في ظل الأوضاع القائمة خلال هذه الفترة . وفيما يلي أهم برامج المعونة، منذ بدايتها منتصف السبعينات، فهي:

- برنامج الاستيراد السلعي.
- برنامج القانون العام 480 لفائض الحاصلات الزراعية .
- برنامج المشروعات.
- البرنامج العسكري: تشمل (التمويل العسكري الخارجي ، برنامج التعليم العسكري الدولي والتدريب ، صناديق حفظ السلام تخصص لتدريب القوات المصرية)

مراحل تطور المساعدات المصرية

تذبذبت احجام المساعدات الاجنبية لمصر تبعا لتطور العلاقات المصرية الغربية حيث مرت بعدة مراحل:

- المرحلة الاولى: منذ قيام ثورة يوليو 1952م: الأولى من 1952م–1973م، حيث سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي.
- المرحلة الثانية من عام 1973م حتى الآن: مع انتهاء حرب أكتوبر بدأ زمن العلاقة مع الكتلة الغربية يلوح في الأفق، أعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح لتشجيع المستثمرين الأجانب بغرض تجاوز الوضع الاقتصادي بعد سنوات الحرب، و صدر قانون المعونات الخارجية الأمريكية في أول يناير 1975م وكان نصيب مصر منه 250 مليون دولار وتم إنشاء مكتب «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» بمصر عام 1975م . مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام، بدأ توسيع هيكل المعونة ليشمل تحويلات نقدية، وبدأ برنامج المعونة العسكري فعلياً 1979م.
- المرحلة الثالثة: شهدت الثمانينات والتسعينات وفترة حرب الخليج ذروة المعونة المقدمة لمصر، ومع التغيرات الدولية المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، تغيرت أولويات المعونة بالنسبة للإدارة الأمريكية، وظهرت خطط خفضها بنحو 50% خلال عشرة سنوات بداية من 1999م، مع بقاء حجم المعونة العسكرية ثابتا تقريباً.

المرحلة الرابعة: فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001م مزيدا من الضغوط على مصر لإجراء اصلاحات دستورية وسياسية، ورُبط التقدم في هذه الملفات ببرنامج المعونة، حيث ظهر ذلك في زيادة نصيب برامج الديمقراطية والحوكمة حتى وصلت 16% من إجمالي ارتباط المعونة. حافظت المساعدات العسكرية بعد الربيع العربي، وخاصة من إدارة أوباما سياسة أقل حدة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشادت بدور مصر في المنطقة ونص على منحها 1.555 مليار دولار منها 1.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية. ولكن المساعدات العربية الخليجية انخفضت بعد سقوط النظام المصري وتراجعت المساعدات الانمائية إلى اقل من مليار دولار في العام 2011. وبعد استلام الرئيس السيسي للحكم عاودت المساعدات العربية الخليجية وخاصة من الامارات والسعودية والكويت في التدفق لتصل في العام 2014م إلى 6 مليار دولار تقريبا . (وزارة المالية المصرية، 2015م) كما في شكل (3.13): المساعدات المساعدات الانمائية الرسمية لمصر.

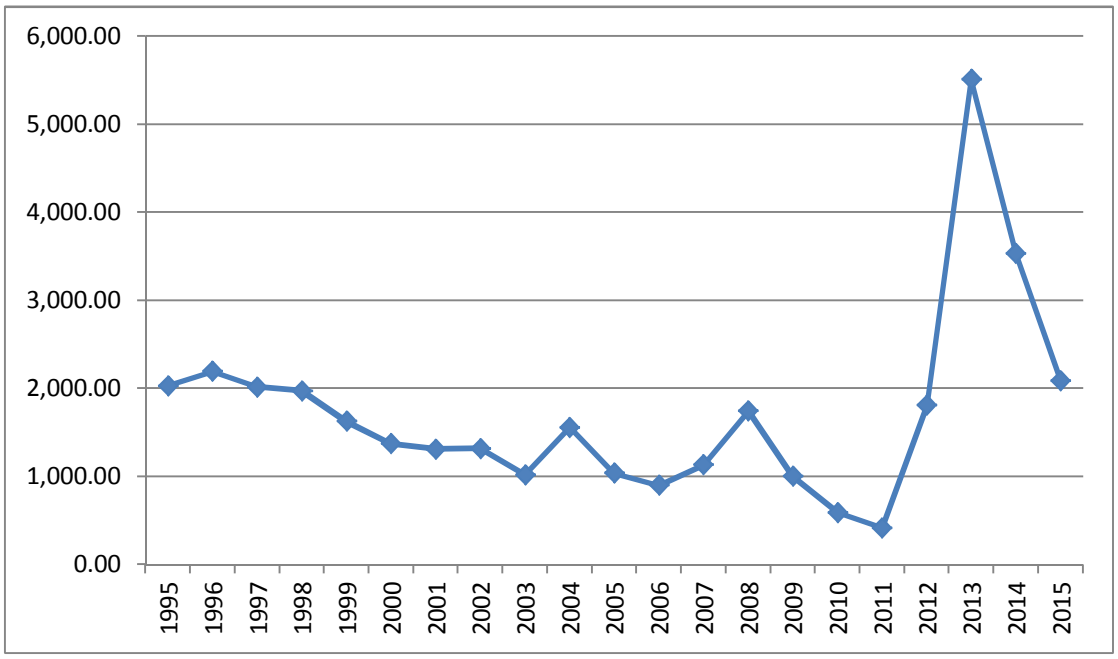

شكل (3.11): المساعدات الاحنبية لجمهورية مصر العربية

المصدر: OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics , DAC Statistics,Paris,2015

- **فلسطين:**

في عام 1993 م؛ تم التوقيع على اتفاقية اوسلو، وكان من أهم أهدافها دعم السلام وتأسيس سلطة الحكم الذاتي وتمويل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تعهدت الدول المانحة بتوفير مبالغ طائلة لتمويل عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية بما يشمل تأهيل البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص، وقام البنك الدولي بالاتفاق مع الجهات المانحة بصياغة برنامج للمساعدات الطارئة ينفّذ تحت إشرافه، كما تم تأسيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) كقناة فلسطينية تعمل تحت إشراف البنك الدولي. وعندما أنشئت وزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية؛ نقلت مهمة تنسيق المساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية الثنائية واستلامها إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبقي (بكدار) كمنسق للمساعدات الخارجية المتعددة الأطراف، والإشراف على المشاريع الممولة من البنك الدولي، كما كان هناك جهات أخرى تتلقى مساعدات في الأراضي الفلسطينية وفقاً لأولويات المانح والمتلقي من أمثال المؤسسات والأجهزة التابعة للسلطة والمنظمات الغير حكومية، ولم يعد برنامج المساعدات الطارئة إطاراً مرجعياً وحيداً. وقد عقد الاجتماع الأول للدول المانحة في ديسمبر 1993م والتي ظهرت فيه محاولات تقييم الاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني بصورة عاجلة، وقدم خلال الاجتماع برنامج المساعدات الطارئة، وقدر حجم الاستثمارات في تلك الفترة بحوالي 1,2 بليون دولار موزعة بين قطاعات مختلفة هامة من بينها البنية التحتية، ودعم القطاع الخاص، وتأسيس إدارة الحكم المحلي والمساعدات الفنية، وقد حقق هذا البرنامج نجاحاً معقولا . (وزارة التخطيط،2015م)

لقد تنوعت المساعدات المقدمة للسلطة حسب الجهة الصادرة منها، إلا أنها لم تختلف كثيراً حسب الجهة الموجهة إليها، فقد تركزت هذه المساعدات على تمويل الإنفاق الجاري للموازنة، وتأسيس البنية التحتية ودعم أنشطة تنموية أخرى اجتماعية وإنسانية، ثم تحول جزء كبير منها لصالح سد العجز في الميزانية وميزان المدفوعات بشكل جعل ذلك التحول أحد المحددات الرئيسية للتنمية في الأراضي الفلسطينية.

لقد تعدّدت الأشكال التي قدمت بها المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية ما بين رسمية وغير رسمية، ولقد قدمت المساعدات الرسمية على شكل منح وهبات وقروض خارجية مقسمة حسب مصادرها إلى قروض ثنائية وقروض تجارية وقروض متعددة الأطراف، أما المساعدات الغير رسمية؛ فقد قدمت دون أن تمر عبر السلطة الفلسطينية وذلك من خلال الأحزاب والمؤسسات الاجتماعية التي لا يوجد لها حصر سابق وهي غير مدرجة ضمن هذه الدراسة. توجد في الأراضي الفلسطينية العديد من المؤسسات التي تتلقي مساعدات خارجية من أهمها وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، وهناك أيضاً المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية، حيث استحوذت السلطة ومؤسساتها الرسمية على ما نسبته 87% من المساعدات الخارجية، في حين أن قطاع المؤسسات الأهلية يتلقى ما نسبته 8% وحصلت الأونروا على ما نسبته 5% من هذه المساعدات، وهو ما يعني أن الكم الأكبر يذهب لصالح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية ويقع عليها هدف تحقيق النمو المرجو من تلك المساعدات. (سمارة ،2012م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال مراجعتنا لادبيات المنشورة الخاصة بالمساعدات الخارجية فقد اجمع الباحثون اتصاف مبالغ المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية بتذبذبات كبيرة ارتفاعاً وانخفاضاً، وكان هناك فروقات بين الالتزام والصرف الفعلي، فقد كان هناك ثلاثة أطراف تؤثر وتتأثر بالمساعدات الخارجية هم: الاحتلال الإسرائيلي، والدول المانحة، والسلطة الفلسطينية، ولكن يمكن القول بأن الاحتلال الإسرائيلي لعب الدور الأكثر سلبية بين تلك الأطراف، كما أن سياسات المانحين إزاء التعامل مع إسرائيل لم تتغير في الوقت الذي زادت فيه إسرائيل من تدمير المشاريع التي مولها المانحون وأشرفوا على تنفيذها، كما أن الفلسطينيين فقدوا الكثير من آمالهم وطموحاتهم في السلام والتي تزامنت مع فقد سيادتهم تدريجيا. وقد انخفضت المساعدات خلال تولي حكومة العاشرة في يحن ارتفعت عند تولي الحكومة الحادية عشر في رام الله إلى 2.8 مليار دولار كما في الشكل رقم شكل (3.14)

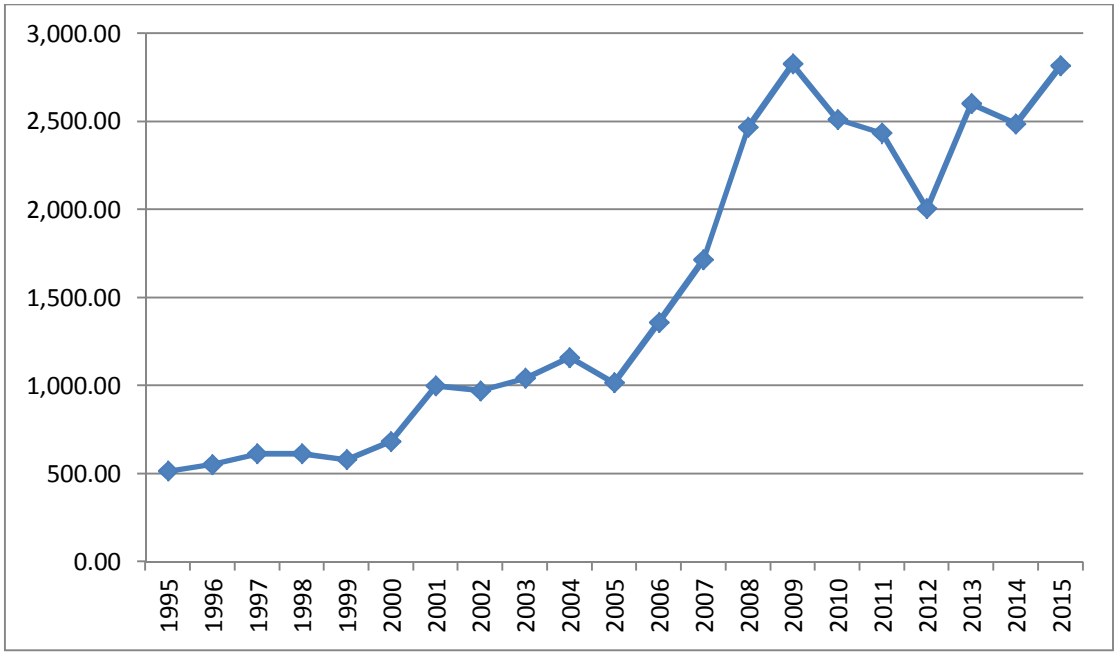

شكل (3.12): المساعدات الانمائية الرسمية لفلسطين

المصدر: OECD, Development Assistance Committee, International Development Statistics , DAC Statistics,Paris,2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.3 الديون الخارجية:

تحتاج الدول النامية عامة إلى رؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، فإذا ما عجز الادخار المحلي عن القيام بوظائفه كأكبر مصدر ممول للاستثمارات المحلية لدفع عجلة النمو على الدوران، فان الدول عادة ما تلجأ للاستدانة من الخارج من الجهات التي تتمتع بفائض رأسمالي على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع فوائد متفق عليها بين الجهات المعنية، فلجوء الدول للاستدانة الخارجية ينجم عنه زيادة في أعباء وتكاليف الدين الخارجي، أدى بنتائج عكسية أضرت بالمصلحة الاقتصادية للدولة وأوقعتها في فخ المديونية.

وخطورة تفاقم أزمة الديون الخارجية لا تقف عند حدود الاختلالات في هيكل ميزان المدفوعات وتدهور شروط التجارة الدولية وإذكاء قوى التضخم في الدول المدينة، بل يتجاوز الأمر ليصل إلي تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية لتلك الدول.

3.3.3.1 تطور الديون الخارجية في العالم:

تزايد عدد الدول النامية التي حصلت على استقلالها في الخمسينات والستينات وصاحب هذا الاستقلال طموحات كبيرة تهدف لرفع المستوى المعيشي لشعوب الدول النامية وتحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية. وبسبب قلة بعض الموارد المحلية والفساد في بعض البلدان النامية لجأت هذه الدول للاقتراض الخارجي لتمويل خطط التنمية فيها. أدى هذا التمويل إلى نتائج عكسية فأصبحت كاهلاً ثقيلاً علي البلدان المدينة وخصوصاً بعد أن وصل مجموع الاقتراض أرقاماً فلكية في بداية مرحلة السبعينات الناتجة من سياسة إغراق الأسواق المالية الدولية بالدولار الأمريكي وزيادة أعباء خدمة الديون على عاتق الدول المقترضة، مما حدا بالعديد من الدول المدينة اللجوء لقروض جديدة من أجل الوفاء بأعباء القروض القديمة فدخلت الدول المقترضة بما يسمى بالحلقة المفرغة حيث أنه، ومنذ عام **1979م** فإن أكثر الدول دائنية قد خصصت ما بين **70%-80%** من قروضها الجديدة لدفع فوائد الديون الخارجية لتصبح مشكلة متفاقمة وتدخل مرحلة الأزمة. (زكي، 1998م)

إن هذا التحول في مسار المديونية العالمية إنما يعود إلى التأثير العميق في أحوال الكساد التي حدثت بشكل خاص في الدول الرأسمالية خلال الفترة **1980م-1982** م وانعكاس ذلك على أحوال البلاد المدينة، حيث ظهرت أول صورة جلية في الأزمة بعد امتناع كبرى الدول المدينة عن سداد مستحقات الدين الخارجي، لذلك قفزت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى مكان الصدارة في العلاقات الدولية . وتتصف المديونية الخارجية للدول النامية بخاصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوردة، حيث أن مشكلتها مشكلة عالمية ترجع في أصولها لآلية السوق والمتمثلة في سعر الفائدة وسعر صرف الدولار وهروب رؤوس الأموال وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول المدينة للدول الدائنة مقابل الحصول على النقد الأجنبي، ومع مرور الزمن تطورت المديونية حيث كانت في السبعينات 63.5 مليار، ترتب على زيادة التدفقات المالية في السبعينات؛ وارتفاع سعر البترول وظهور ما يسمى بالبترودولار زيادة نسبة الديون الخاصة إلى نسبة الديون العامة الرسمية بعد كانت تشكل 28% من جملة الديون في عام 1967م لتصل إلى 43% عام 1977م، وسبب الزيادة يرجع إلى شدة المنافسة بين بنوك أوروبا والولايات المتحدة واليابان من أجل زيادة القروض الدولية . بينما في فترة الأزمة في بداية الثمانينات بلغت **710.9** مليار، وهذا التطور السريع يعكس وفرة الفوائض المالية عند المقرضين، رصدت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي أن حجم القروض الخارجية الخاصة ازداد بشكل ملحوظ مقارنة بنسبة الديون الخارجية الرسمية العامة، فإنه كذلك ارتفع معدل القروض قصيرة الأجل إلى تلك المتوسطة والطويلة الأجل من 22% في 1979م إلى 32% بنهاية 1983م في الدول المدينة الكبرى(هذه الدول هي: البرازيل والمكسيك والأرجنتين والجزائر ومصر وكوريا والهند واندونيسيا وإيران وشيلي.)، والمعروف أن قروض قصيرة الأجل لا توجه لأغراض التنمية بل توجه لاحتياجات التمويل التجاري للدول المقترضة، بل يعزى بعض الاقتصاديين ارتفاع القروض قصيرة الأجل لإعادة استخدامها في خدمة الديون المتوسطة والطويل الأجل. (سلامة، 1990م، ص175) أما في السنوات 1995م إلى 2000م فهي تعتبر سنوات الجدولة وإطفاء لديون الكثير من الدول لذلك نجد أن هناك إبطاء في نموها، ومع الازدياد المضطرد والكمي لحجم المديونية، الأمر الذي أدى لارتفاع نسبة خدمة الديون.

ففي عام 2000م بلغت الديون الخارجية في ذمة الدول النامية حوالي 2380.6 مليار لتصبح في مشارف 2009م تتجاوز 4805.5 مليار دولار ليصل في عام 2010م إلى خمسة تريليون دولار وربع التريليون بلغت إلى مئة تريليون دولار في بداية 2015. وبالرغم من تشدد سوق الاقتراض الدولي أثر أزمات الديون السيادية لبعض الدول الكبرى، والأمر الأصعب هو ارتفاع خدمة الدين بأكثر من المستوى المسموح به بناءاً على مؤشرات الاستدامة المالية، فأصبحت مشكلة الديون تثير موضوعات كثيرة مرتبطة بها سواء كانت تقع على عاتق الدولة المدينة ومضمونه ضرورة الوفاء بالديون أو كانت تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره ومضمونه تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية المدينة. (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة 2000م – 2010 م ص283).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.3.2. أسباب الديون الخارجية للدول العربية المقترضة

عكست التشوهات الاقتصادية التي منيت الدول العربية خصوصاً بعد انتهاء مراحل التحرر الوطني، وكنتيجة لدفع عجلات النمو والنهوض باقتصادياتها عمدت إلى الاقتراض الخارجي غير آبهة بالثقل والأعباء التي يمكن أن تخلفه على الأجيال المتعاقبة الذين لم يستفيدوا من هذه القروض. وجدت بعض الدول العربية التي تعاني من مشكلة الديون الخارجية وما لحق به من نمو متسارع لأعباء وخدمة الدين خصوصاً نفسها في مأزق يتعذر عليها السير في هذا الطريق الوعر الذي يستنزف الجدارة الاقتصادية لبلدانها، ومع توقعات التعثر في السداد وعدم نجاح عمليات إعادة الجدولة بدأت هذه الدول في مطالبات الدائنين بتجميد القروض الخارجية المستحقة عليها، بل تعدى الأمر ذلك ليصل الحد إلى مطالبة الدول العربية المقترضة إما بإلغاء بعض الديون أو حتى الحصول على قروض ميسرة لتزيل عن كاهل اقتصادها غبار التشدد في شروط الاقتراض خصوصا فيما يتعلق بفترات السماح وأسعار الفائدة. واستنادا لنظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي. (منظمة التجارة العالمية والتنمية – إحصاءات الدين الخارجي، 1970م–2000م). وتعود أسباب تزايد الديون الخارجية للدول العربية المقترضة إلى ما يلي:

أ. انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي حدوث فجوة بين الادخارات وحجم الاستثمارات المطلوبة فلجأت للاقتراض الخارجي(مركز التخطيط العربي، 2006م)

ب. سوء الإدارة الاقتصادية والسياسات الخاطئة مثل مشاكل القطاع العام والبيروقراطية الزائدة

ج. زيادة الإنفاق العسكري له أثر المباشر في لجوء الدول النامية للاقتراض. خصوصاً بعد حصول الدول النامية علي استقلالها، فقد دأبت تلك الدول للاقتراض الخارجي والمتمثل في نفقات التسلح والتي تشكل عبئا .

د. وضع القيود على حرية الدول المقترضة في استخدام رصيد القرض (إبراهيم، البكري، 1982م، ص236).

هـ. قصور دراسات الجدوى للكثير من المشروعات التي تلقت التمويل.

و. توجيه جزء من القروض المرتفعة التكاليف إلى مشروعات غير إنتاجية منخفضة العائد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.3.3 الديون الخارجية لدول الحالة:

إن دراسة مستويات المديونية وأعباء إعادة تسديد هذه الديون تشكل عنصراً هاماً لرصد وتحليل وضع المديونية الخارجية للدول الحالة المقترضة باعتبارها دولاً نامية، فتعتمد قدرة البلد المدين على تسديد ديونه الخارجية والالتزام بتسديد خدماتها إلى حد كبير على المقدرة الإنتاجية لاقتصاده (حدد البنك الدولي المستويات الحرجة لهذه المؤشرات بحيث أن المستوى الحرج لمؤشر الديون إلى الناتج المحلي هي 50%، والمستوى الحرج لمؤشر نسبة المدفوعات إلى الصادرات هي 20%، والمستوى الحرج لنسبة الدين للصادرات هي 275%، وبالرغم من فائدة هذه المستويات إلا انه توجد اختلافات في فهم وتحديد المستويات الحرجة لان المؤشرات ترتكز على عنصري الزمن والعلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، إلاّ أنها تعتبر بمثابة نظام إنذار مبكر لأي أزمة قد تسببها الديون الخارجية ويرى الباحث انه سوف تكون هذه المؤشرات مهمة ولكن لا مجال لذكرها في هذه الدراسة).

- **الأردن:**

حصل الأردن على أرصدة أجنبية بوفرة، بل أن عمليات الجدولة تسارعت وتيرتها بعد حرب الخليج الثانية ومساندة النظام الملكي الأردني للضربات الأمريكية على العراق، وقع الأردن اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي ومنحه حقوق ملايين من السحب الخاصة، بل بعد اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل أصبح الأردن أكبر دولة عربية تتلقى المساعدات من الولايات المتحدة. (حجازي، 2004م، ص29) . بلغت ديون الأردن في العام **2000**م ما قيمته **6.18** مليار دولار لتتجاوز حجم مديونيته نهاية عام **2015**م ما قيمته **26.50 مليار** دولار بمتوسط معدل زيادة **328 %** خلال السنوات الخمسة عشر، والسبب الرئيسي في زيادة ديون الأردن هو: أن اقتصادها يتصف بأنه اقتصاد شحيح ، وتشير وزارة المالية الاردنية الى هناك حاجة الدولة لتغطية الزيادة في الإنفاق العام من خلال القروض الخارجية، حيث ارتفاع فجوة الموارد البالغة (**9.705-**) مليار دولار في **2008**م وانخفاض نسبة إيرادات الدولة إلى الناتج المحلي إلى **27.5%** في نهاية **2008**م، إلاّ أن دينها الخارجي انخفض قليلاً، إلاّ انه لوحظ في نهاية العام **2010**م (6.49) مليار دولار، أصدرت الأردن سندات اليوروبوندز لتمويل مشاريعها وسد عجز الموازنة لتستحق بعد خمس سنوات بسعر فائدة **4%**. (البنك المركزي الأردني، 2010م، ص50).وثمة سببين اخرين تتعلق في زيادة المديونية الخارجية السبب الاول: الزيادة في النفقات العسكرية والثاني تدفق اعداد اللاجئين من سوريا والعراق مع استمرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجز الموازنة حيث يوضح الشكل (3.15) هذا الارتفاع الحاد في المديونة للمملكة الهاشمية الأردنية حتى عام 2015م.

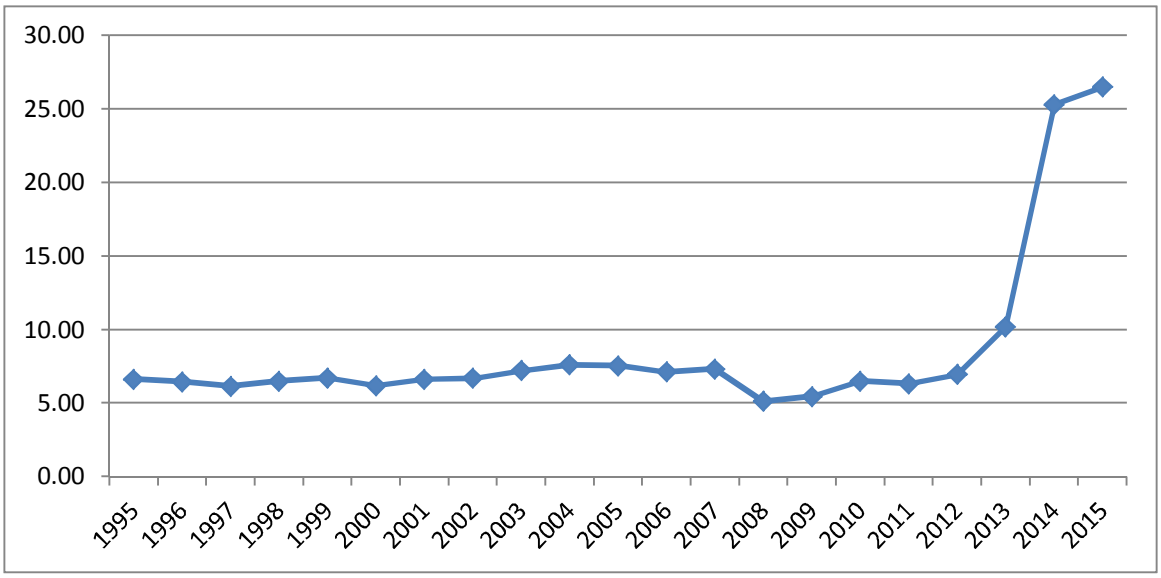

شكل (3.13): يوضح الديون الخارجية للأردن بالمليار دولار (1995م-2015م)

المصدر : World Bank, Global Development Finance, External Debt Report 2015

- **مصر:**

يعتبر الاقتصاد المصري من أكبر الدول العربية المقترضة، فبعد أن كان في العام 2000م يقدر بـ 24.91 مليار دولار، ثم أصدرت الحكومة في 2003م سندات دولاريه ليصل مبلغ الدين القائم 28.84 مليار، ثم اخذ بالزيادة في الأعوام المتتالية ليرتفع في نهاية 2015م إلى 48.06 مسجلاً معدل نمو 66,6%.

وعند الحديث عن الدين الخارجي لمصر نتوقف قليلاً بالرغم من أن حجم نمو الدين الخارجي لم يكن يتعدى المستوى الآمن (20%) لكن إذا ما جمعنا عمليات الجدولة والإعفاء خصوصاً الديون العسكرية لوجدناها تعدت 60 مليار دولار، ولا تختلف أسباب تطور حجم القروض الخارجية المستحقة على مصر عن باقي الدول النامية، فالبعض يرجعه لهروب رأس المال وفجوة الموارد وتقاعس نمو الصادرات والذي بدوره يقلل من توفير احتياطات دولية لمواجهة التزامات الدفع الدولية المستحقة. و زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والالتجاء إلى الاقتراض لسد جزء من العجز. كما أن زيادة النفقات تفوق معدلات زيادة الإيرادات الحكومية والذي بدوره يعود إلى تأثير أربعة عناصر وهي: النمو في الجهاز الإداري الحكومي، زيادة كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من النفقات العسكرية والمدفوعات التحويلية والتضخم والإعفاءات والسماح الضريبي. (زكي، 1991م، ص 43)

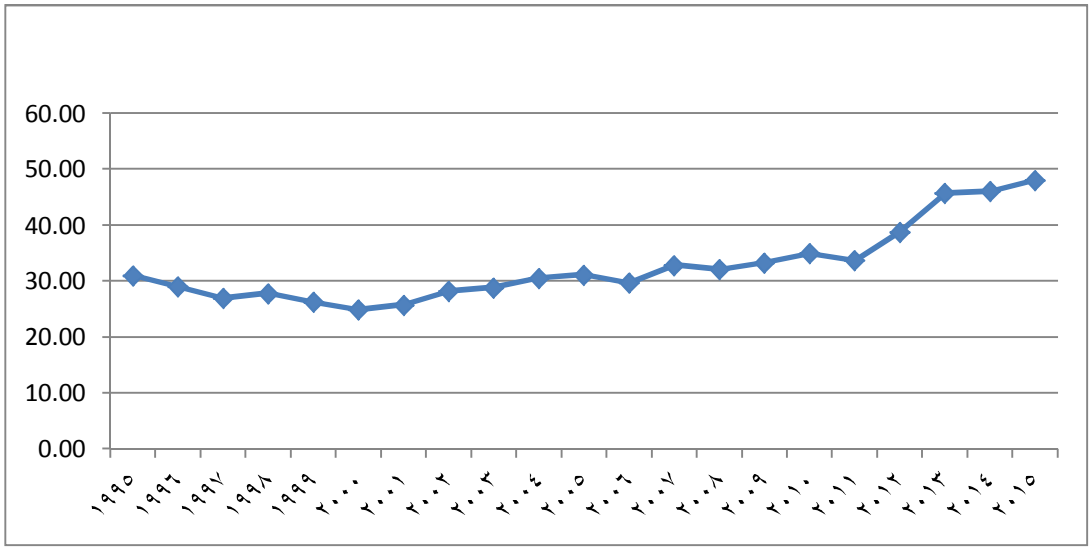

شكل (3.14): يوضح الديون الخارجية لمصر بالمليار دولار (1995-2015م)

المصدر: World Bank, Global Development Finance, External Debt Report 2015

- **فلسطين:**

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد ضعيف البنية ومؤشراته الاقتصادية الكلية متواضعة وتواجه عدواناً منظماً يحاول إضعاف مقدراته عبر الزمن، ولمواجهة هذه التحديات سعت السلطة الفلسطينية لتدبير مواردها المالية لتكفل سد النفقات العامة للمجتمع الداخلي، ففي ظل العجز المتفاقم لموازنتها العامة، وكذلك عجز فجوة الموارد المتزايدة، من خلال الاقتراض المحلي والخارجي. ويرى الباحث أن الاقتراض من المصادر الداخلية الفلسطينية أمر في غاية الخطورة، ويعود إلى أن توقف السلطة عن دفع مستحقاته (خدمة الدين) بسبب أزماتها المتكررة مع الظروف المحيطة بها سيكلف القطاع الخاص صعوبات جمة باعتباره هو الجهة المقرضة.

توضح بيانات الصادرة عن وزارة المالية أن الجزء الأكبر من حجم الدين العام يأتي من مصادر خارجية في إطار المساعدات الدولية، وتشير هذه البيانات إلى أن حوالي ثلثي الدين العام هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية خلال الفترة (2001م-2011م)، زاد حجم الدين الخارجي من 378 مليون دولار عام 2000م إلى 1261 دولار عام 2011م وبمعدل زيادة مقداره 233.6 %، ولكنه انخفض في 2012 ليبلغ 1.1 مليار دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن في الفترة ما بين أعوام (2004م–2008م) لم تشهد تغيراً في حجم الدين سواء بالزيادة أو الانخفاض، ولكن الحكومة لجأت إلى الدين الداخلي والاقتراض من البنوك. تركزت القروض الخارجية على المؤسسات دولية وبنسبة تراوحت بين 70–75% من حجم القروض الخارجية، أما 15–10% فقد كان من نصيب المؤسسات مالية عربية، بينما تراوحت نسبة القروض الثنائية بين 10–15 % من حجم القروض الخارجية التي انحصرت في عدة دول، مثل: الصين والسويد واليونان وإيطاليا وإسبانيا ولم يزد حجم القروض الثنائية من هذه الدول مجتمعة عن 165 مليون دولار حتى العام 2011(سلطة النقد،2011، ص87).

أما حجم القروض الخارجية من المؤسسات العربية والدولية فقد تراوح بين 739 مليون دولار عام 2001م كحد أدنى و 922 كحد أقصى عام 2009م، منها حوالي 60 % من مؤسسات مالية عربية، مثل: صندوق الأقصى والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والباقي 40 % من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الدولي للتطوير الزراعي والأوبك (سلطة النقد،2011،ص 87).

من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر، وبنسبة 94 %، من القروض الخارجية عبارة عن قروض ميسرة، تتراوح فترة السماح بها بين 10–15 سنة وفترة السداد من 12–30 سنة وبمعدل فائدة لا يتجاوز 3% وهذا يعكس استقرار الدين الحكومي الخارجي في حجم مدفوعات الفائدة، والتي تعتبر ثابتة وقليلة نسبياً، حيث تبلغ متوسط الفائدة المدفوعة على الدين الحكومي الخارجي 0,3 مليون دولار شهرياً خلال الفترة ما بين كانون ثاني2012م ونيسان 2013م (سلطة النقد،2013م)

تظهر مؤشرات الدين العام الحكومي خلال العام 2015م، أن هذا الدين قد شكل نحو 68.8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ونحوً 87.4%من الإيرادات العامة، مقارنة بحوالي 53.3% و 75.7% في العام السابق، على الترتيب. وهذا مؤشر يدل على ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 18.6 نقطة مئوية (من 87.4% إلى 68.8%).

كما أن اعتبار المتأخرات الحكومية المتراكمة جزء من الدين واجب السداد يرفع سقف الدين العام الحكومي إلى مستويات قياسية تزيد عن الحد المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني. إذ بلغت نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة مقاسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالدولار نحو 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2015م، مقارنة بنحو 39% في العام 2014م.

وتعكس هذه النسب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغرهم وبالتالي زيادة المتأخرات المترتبة عليها والواجب سدادها.

انخفض الدين الحكومي الخارجي نهاية العام 2015 بنحو 1.7% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 1,070.7 مليون دولار، وليشكل نحو 42.2% من الدين العام الحكومي مقارنة بنسبة 49.1% نهاية العام 2014م.

وهو ما يعادل 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومع ارتفاع الدين العام الحكومي تكون حصة الفرد من هذا الدين قد ارتفعت بنحو 11.2%مقارنة بالعام 2014، لتبلغ نحو 573.7 دولار.

وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 57.8% من الدين الحكومي الخارجي أو ما يعادل 618.4 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 518 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 56 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 44.4 مليون دولار.

في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 31.5% من الدين الحكومي الخارجي، أو ما يعادل 337.4 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 269.5 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 45.1 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 20.3 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2.5 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 10.7% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 114.9 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 75.8 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 34.1 مليون دولار، والصين بنحو 5 مليون دولار. وقد توزع الدين الخارجي الحكومي نهاية العام 2015 بين ديون طويلة الأجل بنحو 92.6%، مقابل نحو 7.4% ديون قصرة الأجل.

وتزامن مع ارتفاع الدين العام الحكومي خلال العام 2015م ارتفاع في خدمة هذا الدين بشكل ملحوظ (نحو84.1%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 310.9 مليون دولار، منها 52.2 مليون دولار أقساط و58.7 مليون دولار فوائد. استحوذ الدين المحلي على الجزء الأكبر من خدمة الدين، حيث بلغت الأقساط المدفوعة على الدين المحلي نحو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

240.4 مليون دولار، مقابل 11.8 مليون دولار أقساط الدين الخارجي. كما بلغت الفائدة المدفوعة على الدين المحلي نحو 55.2 مليون دولار، مقابل 3.5 مليون دولار فوائد مدفوعة على الدين الخارجي. وقد شكلت خدمة الدين العام الحكومي في العام 2015 نحو 10.7% من إجمالي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 5.8% خلال العام 2014م، وهو ما يشر إلى سياسة الحكومة الرامية لدفع المستحقات المترتبة عليها، ولكنه في الوقت ذاته يعني استنزاف جزءا من الإيرادات الحكومية لصالح خدمة الدين العام الحكومي. (سلطة النقد ، 2016م).

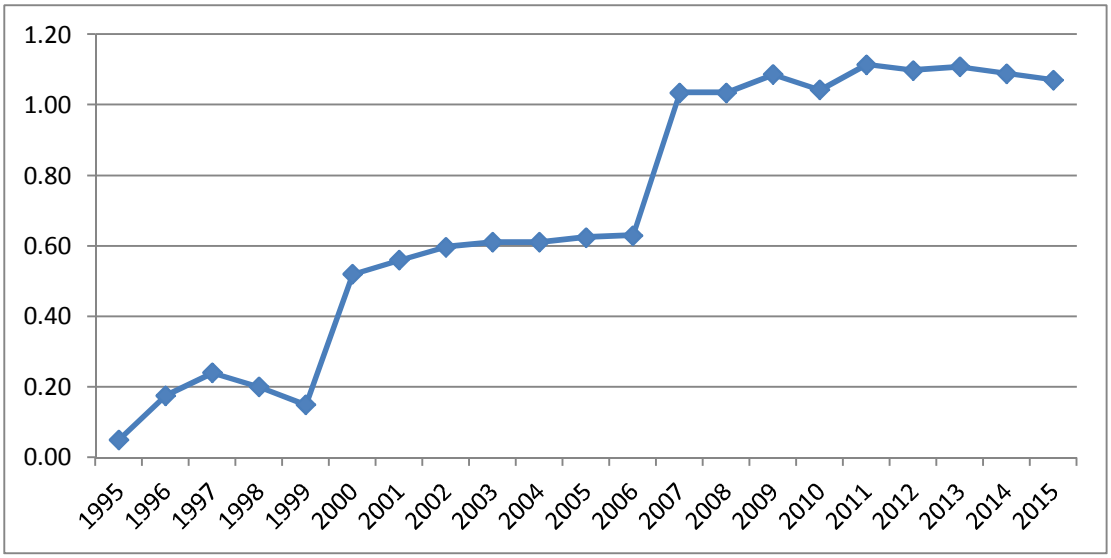

شكل (3.15) :يوضح الديون الخارجية للسلطة الفلسطينية بمليار دولار (1995م-2015م)

المصدر: World Bank, Global Development Finance, External Debt Report 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.4 خاتمة:

تفتقر دول الحالة إلى موارد حقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لعملية النمو الاقتصادي والتنمية، فتلجأ إلى الحصول على الموارد المالية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية ، ولكن ظروف هذه الدول تزيد من عجز الموازنة، فتقوم الحكومات بالاقتراض الخارجي والداخلي، ولكن هذه الموارد المالية الجديدة لم تتجه نحو المشاريع الانتاجية حتى تكون الحكومات قادراً على خدمة الديون في ظل نمواً في السكان عالٍ، مما يعني أن معدلات الاستهلاك هي أكثر مكونات الناتج المحلي الإجمالي تطوراً وهذا بدوره يعكس التشوه في الهياكل الاقتصادية لها.

وبالنسبة للوضع الفلسطيني فما يزال اقتصاده هش وضعيف ورهينة للمعابر التي يتحكم فيها الاحتلال بل في العقد الأخير خضع للتدمير الممنهج وجعله مستنزفاً بالوضع الذي يعكس البنية الهيكلية المشوهة، ونجح الاحتلال بربط المساعدات الدولية مرهونة بالتطور على الأرض فتزداد القروض في أوقات السلام والهدوء وتنقطع في أوقات الاحتكاك.

وأخيراً تعتبر القروض القائمة في ذمة السلطة الفلسطينية هي من النوع الميسر ذات الفائدة منخفضة وتستحق لجهات عامة دولية، ولا تؤثر على الاقتصاد سواء إيجاباً أو سلباً كونها لم تتعدى المستويات الآمنة التي تحددها المؤسسات الدولية، في الوقت الحالي.

وتلقت السلطة الفلسطينية المعونات الأمريكية والأوروبية في أوقات السلام على الأرض، بل تدفقت هذه المساعدات لمؤسساتها العامة كالبلديات مثلاً في أوقات ما بعد الانقسام، وكان موجها لدعم الموازنات العامة للسنوات الأخيرة، في الوقت نفسه حرم قطاع غزة من أي تدفق رسمي لهذه الأموال من الدول الأخرى–ما عدا رواتب الموظفين التابعين لحكومة رام الله، بالإضافة الي الخدمات الصحية والتعليمية–، بل أي مؤسسة خاصة أو عامة تحاول التعامل مع القطاع تحارب من الأنظمة الرسمية بسبب مواقف سياسية ليس إلاّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر التمويل الاجنبي على النمو الاقتصادي

" الدراسة العملية "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر التمويل الأجنبي على النمو الاقتصادي "الدراسة العملية"

4.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها، والوقوف على متغيرات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة خلال الفترة من عام 1995م وحتى عام 2015م باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل، وفيما يلي تفصيل ذلك.

4.2 المنهجية المستخدمة:

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدراسة وذلك لتوضيح أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام البرنامج الإحصائي E views بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من الدول العربية

عينة الدراسة تشتمل على ثلاث دول عربية (الأردن، مصر، فلسطين) خلال الفترة الزمنية من عام 1995م حتى عام 2015م.

4.4 طرق جمع البيانات:

تم ذلك من خلال المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

- المراجع العربية والأجنبية(الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- التقارير والإحصاءات المنشورة الصادرة عن(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والأردني والمصري)، والمؤسسات الدولية البنك الدولي ، وصندوق النقد العربي..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.5 فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الاجنبي ايجابا على النمو الاقتصادي لهذه الدول.
- تؤثر القروض الخارجية سلبا على النمو الاقتصادي لهذه الدول.
- تؤثر المساعدات الانمائية ايجابا على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

في هذه الدراسة سيأخذ النموذج الصيغة الرياضية الخطية التالية وهي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3) \quad \text{.....(1).}$$

$$Y = a + b_1 X_1 - b_2 X_2 + b_3 X_3 + \varepsilon \quad \text{.....(2)}$$

حيث:

Y: قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

X_1: قيمة الاستثمار الاجنبي. واشارته المتوقعة موجبة

X_2: قيمة اجمالي الدين الخارجي. واشارته المتوقعة سالبة

X_3: قيمة المساعدات الانمائية الرسمية. واشارته المتوقعة موجبة

ε: تمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (**Error Term**) والذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي= صفر وتباين ثابت، وهي من الفروض الضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة.

a: الثابت b_1، b_2 ، b_3 : هي معلمات النموذج الواجب تقديرها.

4.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

- **الإحصاء الوصفي** (Descriptive Statistics). اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة واكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة، كما تم الاستعانة بالرسوم البيانية التوضيحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **معاملات الارتباط** (Correlationb Coefficients). تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث من خلال نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود تأثير بين كل زوج من أزواج المتغيرات.

❖ **اختبار جذر الوحدة** (Unit Root Test). يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار سكون السلاسل الزمنية، منها اختباري ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) ويعتمد هذا الاختبار على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0 : \rho = 0$$

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1 : \rho \neq 0$$

فإذا تم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا تم عدم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها.

❖ **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)**. بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، تم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال تحليل البيانات الاقتصادية.

❖ **نموذج الانحدار:**

تعتبر بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن (Panel data) لهذا تم اختيار نموذج الانحدار الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هو الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel linear multiple regression)، كذلك تم استخدام Fixed Effects للوحدات المقطعية، حيث أن هذه الطريقة تفترض أن قيمة الثابت b_0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف لكل دولة، بينما يفترض ثبات معامل الانحدار لكل الدول والذي يستخدم لتفسير قيمة معامل الانحدار عن طريق استخدام قيمة اختبار T المقابلة لكل متغير من المتغيرات المستقلة، كذلك تم استخدام معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared) الذي يقيس نسبة التغير في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة مجتمعة، أي القدرة التفسيرية للنموذج ، وتتوافق هذه الأساليب مع طبيعة البيانات وفرضيات الدراسة، حيث تم جمع بيانات ثلاث دول (مصر، الأردن، فلسطين) خلال الفترة الزمنية من عام 1995م حتى عام 2015م.

4.7 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة. والجدول رقم (4.1) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول (4.1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب الدولة

الدولة	المتغيرات	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصر	"الناتج المحلي الإجمالي"	105.90	247.70	172.77	46.41
	المساعدات الإنمائية الرسمية	416.40	5508.20	1721.70	1100.15
	الدين الخارجي	24.90	48.10	32.66	6.73
	الاستثمار الأجنبي	-	16827.50	3451.78	5306.23
الأردن	"الناتج المحلي الإجمالي"	12.20	30.20	20.38	6.40
	المساعدات الإنمائية الرسمية	412.50	2699.10	852.61	535.14
	الدين الخارجي	5.10	26.50	8.60	5.84
	الاستثمار الأجنبي	-172.50	3507.20	1279.81	1274.44
فلسطين	"الناتج المحلي الإجمالي"	3.90	11.70	7.82	2.09
	المساعدات الإنمائية الرسمية	514.10	2826.70	1522.72	862.55
	الدين الخارجي	0.10	1.10	0.69	0.37
	الاستثمار الأجنبي	-161.10	362.50	43.28	126.07

يوضح جدول (4.1) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة حسب الدولة والتي من خلالها نقيس إلى أي مدى يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع، واختبار مدى ملاءمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

4.8 معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة:

تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط " لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.2): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		المساعدات الإنمائية الرسمية	الدين الخارجي	الاستثمار الأجنبي	النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي"
المساعدات الإنمائية الرسمية	معامل بيرسون للارتباط	1			
	القيمة الاحتمالية(Sig.)				
الدين الخارجي	معامل بيرسون للارتباط	.349	1		
	القيمة الاحتمالية(Sig.)	*0.003			
الاستثمار الأجنبي	معامل بيرسون للارتباط	.118	0.457	1	
	القيمة الاحتمالية(Sig.)	0.179	*0.000		
النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي"	معامل بيرسون للارتباط	.301	.950	0.460	1
	القيمة الاحتمالية(Sig.)	*0.008	*0.000	*0.000	

*الارتباط دال إحصائياً عند مستودلالة $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول (4.2) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين النمو الاقتصادي " الناتج المحلي الإجمالي" كمتغير تابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة "المساعدات الإنمائية الرسمية"، "الدين الخارجي" و"الاستثمار الأجنبي"، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المساعدات الإنمائية الرسمية و "الدين الخارجي"، بينما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ بين الدين الخارجي و"الإستثمار الأجنبي" حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05.

اختبار سكون السلسلة لمتغيرات الدراسة: يوضح جدول (4.3) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن كلاً من المتغيرات النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي"، "المساعدات الإنمائية الرسمية" و"الدين الخارجي" غير ساكنة في مستواها؛ ولكنه تم الوصول إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول لكل من "المساعدات الإنمائية الرسمية" و"الدين الخارجي" ، والفرق الثاني لمتغير النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي"، بينما تبين أن متغير "الاستثمار الأجنبي" كان ساكناً في مستواه.

جدول (4.3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)
النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي"	0.8397	0.0875	*0.0000
المساعدات الإنمائية الرسمية	0.2476	*0.0000	
الدين الخارجي	0.9439	*0.0000	
الاستثمار الأجنبي	*0.0175		

* المتغير ساكن عند مستوى دلالة5%.

- **اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation):**

يعتبر الارتباط الذاتي انتهاك أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، وعادة ينشأ الارتباط الذاتي في حالة وجود بيانات السلاسل الزمنية، وهذا لا يعني عدم وجودها في حالة البيانات المقطعية، ولكن هذه الظاهرة تحدث بصورة أكبر في حالة بيانات السلاسل الزمنية. حيث يقصد بالارتباط الذاتي هو أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة زمنية ε_i، ترتبط بقيم المتغير التي تسبقها أو تليها، وهذا يعني أن $Cov\left(\varepsilon_i, \varepsilon_{i-1}\right) \neq 0$ لكل قيم i (صافي، 2013م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوجد عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتياً. منها اختبار داربن–واتسون(Durbin Watson (DW(مقداد، 2003).

من خلال النتائج تبين أن قيمة DW=1.87 وهي قريبة من 2، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي موجب بين الخطاء العشوائية.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Normality):**

من خلال رسمه البواقي لكل دولة من الدول الثلاث – انظر الملحق رقم (1) – تبين أنها تتبع التوزيع الطبيعي .

4.9 اختبار وتحليل الفرضيات:

4.9.1 الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.4).

جدول (4.4): تحليل الانحدار الخطي البسيط– الفرضية الأولى لبيان أثر الإستثمار على النمو

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	−0.333346	−1.540465	0.1294
الاستثمار الأجنبي	0.000257	4.299117	*0.0001
معامل التحديد=0.261		معامل التحديد المُعدَّل=0.220	
قيمة F المحسوبة = 6.251		القيمة الاحتمالية = 0.001	

* المتغير دال إحصائياًعند مستوى دلالة5%.

من الجدول (4.4) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1–قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R–squared): بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.220 مما يشير إلى أن 22% من التغير في المتغير التابع "النمو الاقتصادي"تم تفسيره من خلال الاستثمار الأجنبي. أما النسبة المتبقية 78% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل: يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 6.251، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية: يشير النموذج إلى أن قيمة t=4.299 وقيمةSig.=0.000، وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

4- معادلات الانحدار:

مصر : النمو الاقتصادي= 0.7036- + 0.0003 الاستثمار الأجنبي

الأردن:النمو الاقتصادي= 0.3393- + 0.0003 الاستثمار الأجنبي

فلسطين:النمو الاقتصادي= 0.0429 + 0.0003 الاستثمار الأجنبي

يمكن تفسير معاملات انحدار النموذج بالقول بأن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار0.0003 أي 0.03%.

نتيجة الفرضية:

قبول الفرضية القائلة بـ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05. وهذا يوافق دراسة (نصار ،2013م) ودراسة (ليلى، 2005 م)

يرى الباحث أن كلاً من طرفي الاستثمار (الشركات الاجنبية والدولة المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، كلاً منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما زعم الكلاسيك. ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة من الدولة المضيفة . كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:

1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

3- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

4- تقليل الواردات.

5- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

6- تدفق رؤوس الأموال.

7- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

8- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

4.9.2 الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.5).

جدول (4.5): تحليل الانحدار الخطي البسيط– الفرضية الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	0.117166	0.529620	0.5986
المساعدات الإنمائية الرسمية	-0.000167	-0.545610	0.5876
معامل التحديد=0.009		معامل التحديد المُعدَّل=0.0467	
قيمة Fالمحسوبة = 0.167		القيمة الاحتمالية = 0.918	

من الجدول (4.5) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1-قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared): بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.0467 مما يشير إلى أن 4.67% من التغير في المتغير التابع "النمو الاقتصادي"تم تفسيره من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية. أما النسبة المتبقية 95.33% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل: يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.167، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.918 مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي و المساعدات الإنمائية الرسمية.

3 – اختبار الفرضية: يشير النموذج إلى أن قيمة t=-0.5456 وقيمة Sig.=0.5876، وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسميةعلى النمو الاقتصادي.

3 - نتيجة الفرضية:

- **رفض الفرضية القائلة بـ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.** وهذا **يخالف دراسة سمارة(2013م) التي توصلت إلى أن** المساعدات الخارجية أثرت إيجابا على النمو الاقتصادي الفلسطيني وخالفت دراسة **دراسة جابر (2005م) حيث** تساهم المساعدات الدولية في تخفيف حدة الآثار السلبية لسياسات الإسرائيلية عن طريق دعم الموازنة وإيجاد برنامج فرص تشغيل ، وخالفت دراسة (2009). Ekanayake.

ويرى الباحث أن المساعدات الخارجية تخلق تبعية اقتصادية وسياسية للخارج، وهي مساعدات سياسية بامتياز وفق رؤية الدول المانحة، كما أن المساعدات الإنمائية الرسمية لم تتصل للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والتكنولوجيا والمواصلات والاتصالات حيث استحوذت المساعدات الفنية، والدورات التدريبية على ما يقرب من ثلث هذه المساعدات، وكذلك الإنفاق العسكري يبتلع جزء غير يسير من المساعدات الرسمية نتيجة الحروب والنزاعات،

4.9.3 الفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.6):تحليل الانحدار الخطي البسيط– الفرضية الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	0.097855	0.424502	0.6729
الدين الخارجي	0.014575	0.157235	0.8757
معامل التحديد=0.004		معامل التحديد المُعدَّل=0.0521	
قيمة Fالمحسوبة = 0.0755		القيمة الاحتمالية = 0.972	

من الجدول (4.6) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1-قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.0521 مما يشير إلى أن 5.21% من التغير في المتغير التابع "النمو الاقتصادي"تم تفسيره من خلال الدين الخارجي. أما النسبة المتبقية 94.79% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

2- اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة Fالمحسوبة بلغت 0.0755، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.972 مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة t=0.1572وقيمة0.8757=.Sig، وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي.

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05. وهي وافقت دراسة دراسة جابر (2005م) حيث تنامي القروض العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤثر سلباً على النمو والتنمية . ولم تكن حصة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة كبيرة عند تخصيص والتعامل مع القروض التجارية غير الميسرة بحذر شديد، وفي حالة الاقتراب منها عند الضرورة ، لابد من العمل على تسديدها في موعدها. فالقروض الميسرة تتراكم مع الوقت لذا لابد من توجيهها لخدمة القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووافقت دراسة جنوحات (2005م) في قياس عبء المديونية الخارجية لمجموعة مختارة من الدول العربية حيث أثرت الديون الخارجية سلباً على عمليات التنمية في معظم البلدان المدينة،

ووافقت دراسة Hadhek Zouhaier . Mrad Fatma (2014م) حول تأثير الديون على النمو الاقتصادي في تسع عشرة دولة حيث توصلت إلى أن الدين الخارجي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار ، حيث تحول المبالغ المخصصة للاستثمارات لتمويل سداد الديون الخارجية

وخالفت دراسة عبادي (2001 م) حيث يساهم الاقتراض الخارجي في جسر فجوتي الاقتصاد، ويحتاج الاقتصاد الفلسطيني إليها فهي محصلة طبيعية للحاجة لإعادة بناء السلطة ترزح تحت احتلال الذي عمد لتشويه بنيته الاقتصادية. ارتبط تطور التدفقات المالية إلى فلسطين خاصة القروض والمساعدات بعملية التسوية السياسية.

4.9.4 تأثير المتغيرات المستقلة

" المساعدات الإنمائية الرسمية، الدين الخارجي، الاستثمار الأجنبي" مجتمعه على النمو الاقتصادي.

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على التابع، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.7).

جدول (4.7):تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-0.316545	-1.418984	0.1620
المساعدات الإنمائية الرسمية	-0.000166	-0.538503	0.5926
الدين الخارجي	-0.019661	-0.208077	0.8360
الاستثمار الأجنبي	0.000260	4.228106	*0.0001
معامل التحديد=0.2697		معامل التحديد المُعدَّل=0.1982	
قيمة Fالمحسوبة = 3.7686		القيمة الاحتمالية = 0.0056	

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول (4.7) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1-قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.1982 مما يشير إلى أن 19.82% من التغير في المتغير التابع "النمو الاقتصادي" تم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة مجتمعة "المساعدات الإنمائية الرسمية، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي". أما النسبة المتبقية 80.18% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

2- اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة Fالمحسوبة بلغت 3.7686، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0056 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة مجتمعة معا "المساعدات الإنمائية الرسمية، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي"، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 -أثر المتغيرات المستقلة على التابع:

بالنسبة لمتغير المساعدات الإنمائية الرسمية، يشير النموذج إلى أن قيمة t=-0.539 وقيمةSig.=0.5926، وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير "الدين الخارجي"، يشير النموذج إلى أن قيمة t=-0.208 وقيمة Sig.=0.8360، وهي أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير "للاستثمار الأجنبي"، يشير النموذج إلى أن قيمة t=4.228وقيمةSig.=0.0001، وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.

4- معادلات الانحدار:

مصر : النمو الاقتصادي= -0.6979 + 0.0002المساعدات الإنمائية الرسمية - 0.0197الدين الخارجي + 0.0003الاستثمار الأجنبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن : النمـــو الاقتصـــادي = −0.3152 + 0.0002المســاعدات الإنمائيــة الرســمية − 0.0197الدين الخارجي + 0.0003الاستثمار الأجنبي

فلســطين : النمـــو الاقتصـــادي = 0.0634 + 0.0002المســاعدات الإنمائيــة الرســمية − 0.0197الدين الخارجي + 0.0003الاستثمار الأجنبي

يمكن ترتيب المتغيرات المستقلة من حيث تأثيرها على متغير النمو الاقتصادي على النحو التالي: الاستثمار الأجنبي، ثم المساعدات الإنمائية الرسمية، وأخيرا الدين الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

- ☒ حققت الدول العربية معدل نمو يتراوح حول 2.8% كمجموعة في العام 2015م، هذا التحسن نتيجة الانعكاسات المحتملة للتطورات الاقتصادية العالمية التي ما تزال متأثرةً بالتعافي الهش للاقتصاد العالمي، وبضغوط وفرة الإمدادات النفطية.
- ☒ بلغ متوسط النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي (4%) في مصر و(5%) في الاردن، (6%) في السلطة الفلسطينية خلال الفترة 1995م-2015م.
- ☒ شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية تراجعا بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014م الى 40 مليار دولار عام 2015م ، ومثلت الاستثمارات الواردة الى الدول العربية ما نسبته 2.3%م الاجمالي العالمي.
- ☒ تركز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48% من اجمالي التدفقات الواردة للدول العربية.
- ☒ بلغ مجموع الاستثمارات الاجنبية الواردة (72.5) مليار دولار في مصر و (26.8) مليار دولار في الاردن، (0.91) مليار دولار في السلطة الفلسطينية خلال الفترة 1995م-2015م
- ☒ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05. أي كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار0.030%.
- ☒ نجحت الاردن في عام 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها (1760م) مليون دولار، تمثل ما نسبة 4% من الإجمالي العربي لنفس العام، وبلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 307 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 245 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 43.5 مليار دولار وتوظف نحو 65 الف عامل.
- ☒ حلت الإمارات وروسيا والولايات المتحدة والسعودية والبحرين والهند ومصر والكويت وكوريا الجنوبية على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الأردن في قطاعي العقار بنسبة 40.7% والنفط والغاز بنسبة 29.6% ثم المواد الكيميائية بنسبة 9.1%.
- تصدرت شركة المعبر الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الأردن حيث تنفذ 3 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 11 مليار دولار.
- نجحت مصر في عام 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 4783 مليون دولار تمثل ما نسبة 10.9% من الإجمالي العربي لنفس العام.
- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 740 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 550 شركة عربية و أجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 121.3 مليار دولار وتوظف نحو 602 الف عامل .
- حلت الإمارات وقطر واليونان والمملكة المتحدة والكويت والولايات المتحدة وفرنسا والهند وألمانيا والبحرين على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات.
- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى مصر في قطاعات العقار بنسبة 32.4% والنفط والغاز بنسبة 30% و المواد الكيميائية 9.6%.
- تصدرت شركة بروة العقارية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في مصر حيث تنفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 10 مليارات دولار.
- نجحت فلسطين في عام 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 123 مليون دولار تمثل ما نسبة 0.3% من الإجمالي العربي لنفس العام.
- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 16 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 10 شركات عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.2 مليار دولار وتوظف نحو 4.2 الف عامل.
- حلت قطر والأردن والولايات المتحدة والامارات وفرنسا وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في فلسطين حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات.
- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى فلسطين في قطاعات الاتصالات بنسبة 56.9% و العقار بنسبة 28.4% و الخدمات المالية 11%.
- تصدرت شركة أوريدو القطرية للاتصالات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في فلسطين حيث تنفذ مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 700 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلغ مجموع المساعدات الانمائية الرسمية (36.2) مليار دولار في مصر و (18) مليار دولار في الاردن، (32) مليار دولار في السلطة الفلسطينية خلال الفترة 1995-2015م.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.
- تمكنت المملكة اردنية بفضل العلاقات المتميزة التي تربطها بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية من الحصول على المساعدات الخارجية، وكان لوسط الحسابي 852.6 مليون دولار خلال الفترة 1995-2015 من (الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، واليابان.
- تذبذبت احجام المساعدات الاجنبية لمصر تبعا لتطور العلاقات المصرية الغربية وكان لوسط الحسابي 1721.7 مليون دولار خلال الفترة 1995م-2015م من الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، واليابان).
- توجد في الأراضي الفلسطينية العديد من المؤسسات التي تتلقي مساعدات خارجية من أهمها وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، وهناك أيضاً المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية، حيث استحوذت السلطة ومؤسساتها الرسمية على ما نسبته 87% من المساعدات الخارجية، في حين أن قطاع المؤسسات الأهلية يتلقى ما نسبته 8% وحصلت الأونروا على ما نسبته 5% من هذه المساعدات.
- تذبذبت احجام المساعدات الاجنبية للسلطة الفلسطينية تبعا لتطور العلاقات السلام مع اسرائيل وكان لوسط الحسابي 1522.7 مليون دولار خلال الفترة 1995م-2015م من الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، واليابان، والدول العربية، والبنك الاسلامي للتنمية.
- بلغ مجموع الديون الخارجية حتى العام 2015م (48.1) مليار دولار في مصر و (26.5) مليار دولار في الاردن، (1.1) مليار دولار في السلطة الفلسطينية خلال الفترة 1995م.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على النمو الاقتصادي عند مستوى دلاله 0.05.
- بلغت ديون الاردن حتى نهاية عام 2015م ما قيمته 26.50 مليار والسبب الرئيسي في زيادة ديون الأردن هو: أن اقتصادها يتصف بأنه اقتصاد شحيح . وثمة سببين اخرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتعلق في زيادة المديونية الخارجية السبب الاول: الزيادة في النفقات العسكرية والثاني تدفق اعداد اللاجئين من سوريا والعراق مع استمرار عجز الموازنة.

- ☒ يعتبر الاقتصاد المصري من أكبر الدول العربية المقترضة بلغ في نهاية 2015م إلى 48.06 مليار دولار امريكي.
- ☒ انخفض الدين الحكومي الخارجي نهاية العام 2015 ليبلغ نحو 1,070.7 مليون دولار، وليشكل نحو 42.2% من الدين العام الحكومي.
- ☒ تركزت القروض الخارجية على المؤسسات دولية وبنسبة تراوحت بين 70–75% من حجم القروض الخارجية، أما 10–15% فقد كان من نصيب المؤسسات مالية عربية، بينما تراوحت نسبة القروض الثنائية بين 10–15 % من حجم القروض الخارجية التي انحصرت في عدة دول، مثل: الصين والسويد واليونان وإيطاليا وإسبانيا ولم يزد حجم القروض الثنائية من هذه الدول مجتمعة عن 165 مليون دولار.
- ☒ وتزامن مع ارتفاع الدين العام الحكومي خلال العام 2015م ارتفاع في خدمة هذا الدين بشكل ملحوظ لتبلغ 11.8 مليون دولار أقساط الدين الخارجي. كما بلغت الفائدة المدفوعة على الدين الخارجي 3.5 مليون دولار فوائد مدفوعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 التوصيات

التوصيات الخاصة بالسياسات الكلية الاقتصادية

- تحسين السياسات الاقتصادية المالية والتجارية لدول الحالة من خلال تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي ومستويات الانتاج المحلي، وتخفيض الضرائب، وتعزيز كفاءة أداة السياسات المالية ومستويات الدين العام المحلي وتحسين ميزان المدفوعات ووضع سياسة اقتصادية فاعلة بشأن الميزان التجاري لدول الحالة بوقف تضخم الواردات، وفرض ضرائب على الكماليات منها وتحسين الصادرات الصادرات وإعادة النظر في جميع السياسات التي تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة بشكل حاد، مع ضرورة العمل على الحد من تأثيراتها السلبية.
- تحسين السياسات الاقتصادية النقدية وأداة بورصة الأوراق المالية، وضبط المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة.
- تشجيع القطاع الخاص وازالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في مجالات جديدة وتنويع الحوافز والإعفاءات المقدمة له وعرض المزيد من فرص الاستثمار القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
- تعزيز النمو الاقتصادي باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل وشبكات التكنولوجية المعلومات والاتصالات،
- تنويع الانشطة الاقتصادية وتطويرها، وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة، لتوفير نمو مستدام ومحفز للتشغيل والاستثمار

التوصيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي:

- المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري من خلال تطوير التشريعات والإجراءات وتوفير الحماية القانونية للمستثمر، وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
- تحسين الأوضاع السياسية من خلال تعزيز مستوى الديمقراطية وضمان حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة، وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة، وتعزيز الشفافية تعزيز والإصلاح الإداري والهيكلي لتحقيق العدالة والمرونة في ممارسة الأعمال، وتقوية سلطة القانون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تشجيع المؤسسات والجهات الدولية والإقليمية والقطرية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين والمصدرين في الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على تكثيف أنشطتهم والاستمرار في بناء تكتلات اقليمية عربية من خلال ابرام المزيد من الترتيبات الثنائية والاقليمية.
- اعتماد اليات وسياسات لتحقيق التنوع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتركيز على الزراعة التي ترفد سوق العمل بوظائف والصناعات التحويلية والبنى التحتية، بحيث لا تقتصر على قطاعات معينة مثل الصناعات الاستخراجية ومجالات الخدمات .

التوصيات الخاصة بالمساعدات الإنمائية.

- بجب إعطاء أولوية كبيرة للعمالة الفلسطينية، والحرص على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره محركاً رئيسياَ للنمو الاقتصادي، وعاملاً مهماً من عوامل التخلص من الهيمنة الإسرائيلية على اقتصاد الأراضي الفلسطينية.
- على الرغم من التأثير الإيجابي للمساعدات على الناتج المحلي؛ إلا أنه يجب إعادة تقييم التجربة الفلسطينية معها، فهناك إمكانية لتحقيق فعالية أكبر منها من خلال إعادة هيكلتها لتلائم الخطط التنموية الفلسطينية والتي يشترط فيها أن تكون معدة بشكل يدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وغيرها مع التخطيط الفعال بين هذين القطاعين تحديدا.
- بجب تحرير السلطة الفلسطينية من كافة أشكال الفساد والمحسوبية، والتأكد من أن المساعدات تخدم أولاً أهدافاً موضوعة وفقاً لرؤية فلسطينية سليمة.
- ضرورة العمل على توفير تشريعات وقوانين تخدم البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، وهناك ضرورة لترافق ذلك مع فتح الطريق أمام علاقات اقتصادية قوية مع الجيران العرب كبديل لتلك التي تحكمها وتتحكم فيها إسرائيل.
- بجب على الدول المانحة الضغط على إسرائيل لمنعها من تدمير مشاريعها في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى منعها من حجز الأموال التي تعتبر حق للحكومة الفلسطينية.
- حث الدول المانحة على الإيفاء بالتزاماتها المتعهد بها كونها تمثل ضرورة أساسية خلال هذه الفترة التي تمر بها الحكومة الفلسطينية.
- بجب قيام الدول العربية بتوفير الأموال اللازمة للاقتصاد الفلسطيني بهدف الاستغناء عن المساعدات الخارجية الغربية التي تدفع لها الحكومة الفلسطينية ثمناً باهظاً ممثلاً بشروط سياسية واقتصادية مقيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات الخاصة بالديون الخارجية

- يجب على الدول المقترضة أن تجابه الاستهلاك الترفي والبذخ الزائد والتخلص من ظاهرة محاكاة أنماط الاستهلاك الغربي ليتيح الفرصة للمدخرات المحلية أن تساهم بجزء في الاستثمارات المرجوة.
- يتوجب على دول الحالة أن تحفز الاستثمار في الكوادر البشرية الذي يعتبر عامل من عوامل رفع النمو الاقتصادي لأي بلد من خلال تأهيل الثروات البشرية التي تزخر بها الاقتصاديات العربية، لذلك لكان لزاماً على تلك الدول أن تنمي قدرات وخبرات كادر الأيدي العاملة بدلاً من جلب خبراء أجانب يستنزفون جزءاً من حصيلة القرض أو المساعدات الرسمية وإعادة تدويرها من قناة الرسوم أو الإنفاق على الخبرات.
- يتوجب على فوائض الأرصدة العربية أن تتوجه للوجهة العربية في صورة استثمارات تعود بالنفع العام على كل الاقتصاديات المستقبلة لها، لأن الاقتراض هي تدوير للفوائض والتي من المستحسن أن تدور في فلك عربي– عربي، بدلاً من إيداعها في بنوك غربية في صورة استثمارات هائلة تقوم باستثمارها في الدول الغربية متحملة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأخطار تجميد لتلك الأصول.
- يستلزم الامر من دول الحالة أن تندمج تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية من خلال تكوين حلقات التكامل العربي ليمكنها من مواجهة هذه الاشتراطات من الدول الدائنة.
- ضرورة محاربة مفاهيم الاكتناز لدى أفراد المجتمع والتي تعد من أساليب التسرب في الاقتصاد، وتوعية الجهات التي تملك المال لفوائد المدخرات وتوجيهها نحو شركات وهيئات الاستثمار.
- إن الاقتراض من الجهات الدولية يجب أن يكون موجها فقط للأغراض المنتجة، وتجنب الاقتراض من أجل دعم الموازنات الحكومية فقط، كما أنه يجب توخي الحذر من الاشتراطات المصاحبة المتعلقة بالمعونة المقيدة TIED AID خاصة إذا تم توجيهه لأغراض عسكرية بحتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، نعمة الله نجيب، والبكري، كامل(1982م). *مبادئ الاقتصاد* . (د.ط)، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.(2012م). *أوضاع الاستثمار العربية نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية*. لبنان: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

أليش بوليرج وتيموثي لين. (2002م). تدبر الآثار المالية للمعونة – مواجهة الأزمات، *مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي*، *39*(4)، 29-30.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد. (2008م). *تقرير التجارة والتنمية*، جنيف: مجلس التجارة والتنمية.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد.(2011م). تقرير عن المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، جنيف: مجلس التجارة والتنمية.

ايمان، عطية ناصف؛ علي، عبدالوهاب نجا؛ محمد، عبدالعزيز عجمية. (2006م). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*، الاسكندرية: الدار الجامعية.

البطرين، أحمد.(2004م). *السياسات الدولية في المالية العامة*. (د.ط)، الإسكندرية :الدار الجامعية.

بن العقلا، محمد(1999م)، *مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها*، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

بن داودية، وهيبة.(2005م). *واقع وآفاق تدفق الاستثمار المباشر في دول شمال افريقيا*، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر

بن يايون، أدريانوا.(2002م). *العولمة نقيض التنمية* ، (ترجمة جعفر السوداني) ، بغداد: بيت الحكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك الدولي،(د.ت)، *قاعدة البيانات لإحصاءات الدين الخارجي*،15 أكتوبر 2016، موقع الكتروني: http://data.albankaldawli.org

البنك الدولي. (2005م). تقرير البنك الدولي عن التنمية، واشنطن: البنك الدولي.

البنك الدولي. (2008م). *استراتيجيات النمو المطرد، تقرير النمو والتنمية*، واشنطن: البنك الدولي.

تقرير البنك الدولي،(د.ت)، *تمويل التنمية العالمية إحصاءات الدين الخارجي* على الموقع الرسمي للبنك. تاريخ الطلاع: 15 أكتوبر 2016 موقع إلكتروني: http://data.albankaldawli.org

جابر، إبراهيم سالم.(8 – 9 مايو 2005م). *التمويل الأجنبي، الواقع.. والتحديات* " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الاسلامية، غزة.

جنوحات، فضيلة .(2005م). *إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية*، الجزائر: جامعة الجزائر.

جوليا، بنن ومبرلي، سمث.(2010م). *المساعدات التنوية الرسمية* ، الإمارات العربية المتحدة: ODA، منظة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

الحبيب، فايز.(1994م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*، ط3، السعودية: الرياض للنشر.

حجازي، مازن (2004م). الديون الأردنية، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، ع 71.

الخصاونة ، محمد قاسم.(2010م). *الاستثمار في المناطق الحرة*. ط1، عمان: دار الفكر.

خضر، حسان.(2004م). الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، *مجلة جسر التنمية*، *33*(4)، 45-50

رمزي، زكي. (1987م). *أزمة القروض الدولية*. ط 1، القاهرة: دار المستقبل العربي.

رمزي، زكي.(1966م). *مشكلة الادخار*،(د.ط)، القاهرة: الدار القومية للنشر.

رمزي، زكي.(1998م). *الاحتياطات الدولية*. (د.ط)، القاهرة: دار المستقبل العربي.

رمزي، سلامة.(1990م). *اقتصاديات التنمية*. (د.ط)، الإسكندرية: دار المعارف.

زكي، رمزي.(1991م). *محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث*. ط1، القاهرة: دار العالم الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزهيري، توحيد.(2003م). *التحديات التي تواجه العالم الإسلامي*. (د.ط)، القاهرة: دار الجميل للنشر والتوزيع والإعلام.

الزين، اسماعيل.(2013م). *الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية واثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995م – 2010م)* ، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

السامرائي ،هناء.(2002م). *عبد الغفار الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية* .(د.ط)، بغداد: بيت الحكمة.

سامي، خليل.(1994م). *نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة*. (د.ط)، الكويت: (د.ن).

سلطة النقد. (د.ت)، *التقرير السنوي لسلطة النقد، إحصاءات الدين الخارجي الأعداد 2000-2015*. (د.م): سلطة النقد

سمارة، نادر.(2013م). *المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الازهر، غزة.

شاري، سبيغل .(2007م). *الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية*، (د.م)، الأمم المتحدة.

أبو شرار ، علي عبد الفتاح .(2010م). *الاقتصاد الدولي، النظريات والسياسات*،(د.ط). مصر: دار المسيرة للطباعة والنشر

صبري الخطيب.(2005م) *التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2004 مقارنة مع العام 2003* ، عمان: غرفة التجارة.

صبيح، ماجد. (2008م). *التنمية الاقتصادية*،ط1.فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

صندوق النقد الدولي.(2003م). *مرشد إحصاءات الدين الخارجي*، واشنطن: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد العربي .(2009م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، أبو ظبي: صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي. (2009م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي الأعداد 2000-2010*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

ضمان الاستثمار.(2015م). *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*، الكويت: ضمان الاستثمار

ضمان الاستثمار.(د.ت). *آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011م المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات*، الكويت: ضمان الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عارف، نصر .(2001م) *الأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي، في كتاب المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي :رؤية من منظور عربي واسلامي*. ط1 ، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

العبادي، ميساء، (2001م). *القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية*، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح، فلسطين.

العباس، بلقاسم. (2008م). المساعدات الخارجية من أجل التنمية، *مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت*، 78، 91-112

عبد الغفار، هناء. (2002م).*الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية* ، بغداد : بيت الحكمة.

ابو عجوة، نور. (2011م). *تأثير المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية*،(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة.

أبو عجوة، نور.(2011م). *تأثير المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة

أبو العطا ، رياض صالح.(1998م). *ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي*،ط1. القاهرة: دار النهضة.

عطية، عبد القادر محمد عبد القادر(2003م) ، *اتجاهات حديثة للتنمية*.(د.ط)، ،الإسكندرية: الدار الجامعية.

علي عبد القادر علي.(2009م). مراجعة تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الإقصائية" ، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، 5(2).

عمار ، منى محمد الحسيني.(2006م). *الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري*، كلية التجارة –جامعة الأزهر– تفهنا الأشراف، مصر.

عمر، محمد عبد الحليم .(2003م). *الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر*، (د.م): مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي.

العنتري، سلوى .(2013م). *أداء الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير 2011م المهام العاجلة والاستراتيجية البديلة*.(د.ط) ، مصر: البنك الاهلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العيد ، بيوض .(2011م). *تقيم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة مغرب،تونس،جزائر* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عرفات عباس سطيف، الجزائر.

غنيم ،عثمان محمد ماجدة أبو زنط .(2007م) .*التنمية المستديمة*. (د.ط)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

أبو الفحم ، محمد .(2005م). *محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الفلسطينية*، (د.م)، الإدارة العامة للأبحاث وزارة المالية.

فضيلة جنوحات.(2005م). *إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية*. (د.ط)، الجزائر: جامعة الجزائر.

الفواز، تركي محجم وآخرون.(2008م). *الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 1976-2006*. (د.ط)، الأردن: جامعة البلقاء المملكة الأردنية الهاشمية.

قدي ، عبد المجيد .(2005م). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. (ط3)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

أبو القمصان ، خالد .(9 مايو 2005م). *دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل*" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الاسلامية

ابو قحف ،عبد السلام.(1991م). *اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث*.ط2، الاسكندرية: (د.ن).

كاظم، أسعد جواد؛ حسبن ، مصطفى مهدي؛ عبد الاسدي، يوسف علي.(2008م). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، *مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، (20)*، 5-9

الكواز، أحمد.(2007م). *مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية*، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ، ع 21 ،ص ص 38-40.

أبو ليلى ، زياد محمد عرفات(2005م)، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبو ليلى ، زياد محمد عرفات.(2005م). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

مايكل تانزر وأخرون .(1981م). *من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني- دور الشركات المتعددة الجنسيات*، (ترجمة عفيف الرزاز)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.

محمد، عبد العزيز عبد الله عبد .(2005م). *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية*. ط 1 ، الأردن: دار النفائس.

المركز العربي للتخطيط . (2011م). *مساعدات التنمية الرسمية والأداء الاقتصادي والفقر مع الإشارة للبلدان العربية*، الكويت: المركز العربي للتخطيط

مشروع مارشال.(2009م). *موسوعة المعرفة*، تاريخ الاطلاع: 28 سبتمبر 2011، الموقع الاكتروني http://www.marefa.org/index.php

مطر، محمد.(1999م). *إدارة الاستثمارات، الإطار النظري و التطبيقات العملية*. ط2، الأردن: مؤسسة الوراق.

مفتاح صالح، بن سمية دلال.(2008م). *واقع وتحديات الاستثمار المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر*، بحوث اقتصادية وعربيه، العراق: (د.ن).

مكاوي، محمد. (2001م). *دور المساعدات في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، في كتاب المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي :رؤية من منظور عربي واسلامي*، المركز العلمي للدارسات السياسية، ط1 ، عمان: (د.ن).

منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD .(2010م). *المساعدات التنوية الرسمية قسم التعاون التنموي* ، الامارات العربية المتحدة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منظمة المؤتمر الإسلامي .(2008م). *مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً*، البحرين: منظمة المؤتمر الاسلامي.

ابن منظور ، (2000م). *لسان العرب* ، ج4، نقلا عن قطب مصطفى سانو : الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، ط1، دار النفائس: الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"ضمان".(2002م). *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2011*، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"ضمان.

النابلي ، مصطفى. (2003م). *تحديات وأفاق النمو الاقتصادي طويل الأمد في الدول العربي*، بيروت :مؤسسة دار الفكر العربي.

نصار، عرفات .(2013م). *دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي – حالة بعض الدول العربية*(رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة: جامعة الازهر.

الهيئة العامة للاستعلامات المصرية .(2007م). *تقرير الكتاب السنوي ،الفصل السادس*. 2009م، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولى.(2012م)، *المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العام المالى 2013/2012*. الأردن: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Ekanayake، E. M.(2009) "*The effect of foreign aid on economic growth in developing countries" Bethune-Cookman,* Florida، USA: University of Florida ، ainesville،

Hadhek Zouhaier . Mrad Fatma(2014) "Debt and Economic Growth" *International Journal of Economics and Financial*, *4*(2) 440-448

the European Central Bank .(2010).*The Impact Of High And Growing Government Debt On Economic Growth An Empirical Investigation For The Euro Area* 1 (2010) Working Paper Series No 1237 / August In 2010 All Ecb . Cristina Checherita & Philipp Rother, Rertieved: - 15Jan 2016 from http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx

Murad,N,(2007), *Association Aid to Palestinians That Would Really Help: An Indigenous Call To Implement International Rhetoric For the Sake of Peace With Justice And Sustainable Development* ,Research Paper ,HIPEC ,international peace building

Palestinians Economic Policy Research Institute (MAS), (2005). *Towards a more effective use of international aid to the Palestinian People,* Retrieve10 oct 2016 from http://www.pal-econ.org/index.

The World Bank (2007)*Equity and Development 4 The global coalition against corruption، Poverty، Aid and Corruption*. Policy paper

Peter. H & Others(9-10 october 1998), *Macroeconomic Issues In Foreign Aid، Foreign Aid And Development Conference: Lessons Of Experience And Directions For The Future*، Copenhagen,

Ajwa, N (2011). "*Effect of international aid in achieving economic development in the Palestinian territories*" IUGAZA

Murad,N,(2007*), Association Aid to Palestinians That Would Really Help: An Indigenous Call To Implement International Rhetoric For the Sake of Peace With Justice And Sustainable Development ,Research Paper ,HIPEC ,international peace building* Conference ,Retrieved 17 june 2016 from http://home.hiroshimau.ac.jp/hipec.pdf.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3.1): الاستثمارات الواردة الى الاردن ما بين يناير 2003 و مايو 2015

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	النسبة
1	الامارات	39	59	22,490	15,447	35.5%
2	روسيا	5	5	1,535	10,093	23.2%
3	الولايات المتحدة	48	53	7,815	3,022	7.0%
4	السعودية	9	16	3,103	2,603	6.0%
5	البحرين	7	12	4,614	1,987	4.6%
6	الهند	5	5	1,336	1,528	3.5%
7	مصر	5	9	3,131	1,178	2.7%
8	الكويت	18	25	4,847	1,121	2.6%
9	كوريا الجنوبية	6	10	733	865	2.0%
10	استونيا	1	1	116	750	1.7%
11	فرنسا	15	19	3,120	657	1.5%
12	الصين	6	6	1,737	637	1.5%
13	هولندا	3	3	416	601	1.4%
14	اليابان	2	2	342	520	1.2%
15	المملكة المتحدة	15	15	1,725	408	0.9%
16	قطر	3	3	2,540	359	0.8%
17	استراليا	4	4	527	301	0.7%
18	ايطاليا	4	4	504	290	0.7%
19	اسبانيا	8	8	526	261	0.6%
20	سويسرا	5	6	589	150	0.3%
21	لبان	6	11	722	146	0.3%
22	الدنمارك	3	3	257	142	0.3%
23	تركيا	5	5	737	107	0.2%
24	كندا	3	3	210	82	0.2%
25	سنغافورة	1	1	192	48	0.1%
26	النرويج	2	2	188	39	0.1%
27	المانيا	5	5	220	23	0.1%
28	اليمن	2	2	193	17	0.0%
29	العراق	1	1	61	16	0.0%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	النسبة
30	سلطنة عمان	1	1	212	13	0.0%
	اخرى	8	8	321	49	0.1%
الاجمالي		**245**	**307**	**65,059**	**43,460**	**100%**

المصدر : (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3.2): الاستثمارات الواردة الى مصر ما بين يناير 2003 م ومايو 2015م

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	النسبة
1	الامارات	64	99	44,827	32,378	26.7%
2	قطر	6	9	7,964	14,769	12.2%
3	يونان	7	9	5,359	10,923	9.0%
4	المملكة المتحدة	41	59	9,083	6,968	5.7%
5	الكويت	16	22	17,678	5,771	4.8%
6	الولايات المتحدة	86	102	15,384	5,090	4.2%
7	فرنسا	30	64	6,433	4,921	4.1%
8	الهند	28	31	8,757	4,485	3.7%
9	ألمانيا	23	25	5,908	3,897	3.2%
10	البحرين	4	4	1,058	3,711	3.1%
11	إيطاليا	20	23	5,029	3,254	2.7%
12	كندا	13	15	3,351	3,203	2.6%
13	السعودية	19	41	12,205	2,180	1.8%
14	كرواتيا	1	1	146	2,008	1.7%
15	سويسرا	14	19	4,910	1,835	1.5%
16	اسبانيا	24	27	7,101	1,832	1.5%
17	ايران	2	3	3,864	1,552	1.3%
18	هولندا	5	8	1,579	1,418	1.2%
19	الصين	15	17	4,098	1,029	0.8%
20	كوريا الجنوبية	10	13	7,730	867	0.7%
21	هونغ كونغ	4	6	1,967	842	0.7%
22	تركيا	14	16	4,901	840	0.7%
23	اليابان	12	13	5,306	784	0.6%
24	روسيا	12	12	4,984	677	0.6%
25	تايلاند	5	5	1,669	648	0.5%
26	سنغافورة	6	8	748	538	0.4%
27	استراليا	6	7	1,766	519	0.4%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	النسبة
28	النرويج	4	4	427	482	0.4%
29	جنوب افريقيا	5	5	534	438	0.4%
30	تشيلي	3	3	264	357	0.3%
	اخرى	51	70	10,727	3,063	2.5%
الاجمالي		**550**	**740**	**205,757**	**121,279**	**100%**

المصدر: (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3.3): الاستثمارات الواردة الى فلسطين ما بين يناير 2003م و مايو 2015م

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	النسبة
1	قطر	2	2	2,985	1,050	85.0%
2	الاردن	3	9	149	127	10.3%
3	الولايات المتحدة	2	2	1,008	34	2.8%
4	الامارات	1	1	16	15	1.2%
5	فرنسا	1	1	10	7	0.6%
6	تركيا	1	1	6	2	0.2%
الاجمالي		**10**	**16**	**4,174**	**1,235**	**100%**

المصدر: (مؤسسة ضمان الاستثمار،2015م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (4.1): البيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة العملية

المصدر : World Bank, Global Development Finance, External Debt Report 2015

الدولة	السنة	المساعدات	الدين الخارجي	الإستثمار الأجنبي	GDP
مصر	1995	2,029.90	31.02	759.20	105.87
مصر	1996	2,193.98	29.05	1,360.40	111.15
مصر	1997	2,016.31	26.98	1,675.60	117.25
مصر	1998	1,970.33	27.79	475.90	121.99
مصر	1999	1,625.03	26.27	1,660.60	129.43
مصر	2000	1,371.15	24.91	1,501.40	136.38
مصر	2001	1,308.21	25.76	1,971.20	141.20
مصر	2002	1,318.24	28.23	-30.60	144.55
مصر	2003	1,020.33	28.84	194.50	149.17
مصر	2004	1,556.35	30.55	2,396.30	155.27
مصر	2005	1,036.47	31.11	8,843.80	162.21
مصر	2006	898.74	29.69	9,342.40	173.31
مصر	2007	1,132.78	32.84	8,004.20	185.60
مصر	2008	1,742.32	32.12	1,844.90	198.87
مصر	2009	1,000.03	33.29	6,184.50	208.19
مصر	2010	589.14	34.99	16,827.50	218.89
مصر	2011	416.42	33.69	-11,134.60	222.86
مصر	2012	1,806.75	38.82	4,077.30	227.75
مصر	2013	5,508.16	45.75	7,205.40	232.55
مصر	2014	3,532.17	46.07	3,481.96	237.74
مصر	2015	2,082.84	48.06	5,845.39	247.72
الأردن	1995	539.15	6.62	13.31	12.24
الأردن	1996	506.90	6.45	15.51	12.50
الأردن	1997	472.56	6.14	360.93	12.91
الأردن	1998	412.45	6.50	310.01	13.30
الأردن	1999	433.74	6.71	166.16	13.75
الأردن	2000	552.72	6.18	734.02	14.33
الأردن	2001	449.42	6.63	-10.72	15.09
الأردن	2002	563.15	6.68	-172.50	15.96

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16.63	75.27	7.22	1,325.80	2003	الأردن
18.05	647.95	7.59	603.01	2004	الأردن
19.52	2,297.18	7.53	708.45	2005	الأردن
21.10	3,507.19	7.12	572.57	2006	الأردن
22.83	3,462.48	7.31	640.23	2007	الأردن
24.48	3,399.32	5.13	737.90	2008	الأردن
25.82	1,783.52	5.45	740.37	2009	الأردن
26.43	2,421.41	6.49	951.25	2010	الأردن
27.10	1,767.18	6.32	970.98	2011	الأردن
27.82	1,788.16	6.95	1,157.29	2012	الأردن
28.61	111.46	10.19	1,402.71	2013	الأردن
29.49	1,698.34	25.30	2,699.07	2014	الأردن
30.20	2,499.67	26.50	1,464.86	2015	الأردن
3.88	39.34	0.05	514.11	1995	فلسطين
4.16	112.62	0.18	552.41	1996	فلسطين
5.16	71.81	0.24	613.03	1997	فلسطين
6.49	138.92	0.20	612.57	1998	فلسطين
7.66	83.62	0.15	580.55	1999	فلسطين
6.90	9.51	0.52	684.50	2000	فلسطين
6.45	-66.72	0.56	997.59	2001	فلسطين
6.36	-82.16	0.60	971.61	2002	فلسطين
6.97	-73.73	0.61	1,041.84	2003	فلسطين
7.57	40.80	0.61	1,160.84	2004	فلسطين
8.40	44.94	0.62	1,015.71	2005	فلسطين
8.02	13.69	0.63	1,360.25	2006	فلسطين
7.88	-109.80	1.03	1,717.11	2007	فلسطين
7.20	-64.79	1.03	2,470.08	2008	فلسطين
8.71	119.67	1.09	2,826.68	2009	فلسطين
8.91	-161.12	1.04	2,512.56	2010	فلسطين
9.61	228.21	1.11	2,434.74	2011	فلسطين
11.01	42.01	1.10	2,005.31	2012	فلسطين
10.54	362.51	1.11	2,601.34	2013	فلسطين
10.42	-55.20	1.09	2,486.51	2014	فلسطين
11.71	214.78	1.07	2,817.89	2015	فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dependent Variable: D(Y?,2)

Method: Pooled Least Squares

Date: 07/25/16 Time: 14:46

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Cross-sections included: 3

Total pool (balanced) observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.316545	0.223079	-1.418984	0.1620
D(X1?,1)	-0.000166	0.000308	-0.538503	0.5926
D(X2?,1)	-0.019661	0.094491	-0.208077	0.8360
X3?	0.000260	6.16E-05	4.228106	0.0001
Fixed Effects (Cross)				
_EG--C	-0.381325			
_JOR--C	0.001355			
_PAL--C	0.379970			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.269793	Mean dependent var	0.108073
Adjusted R-squared	0.198204	S.D. dependent var	1.627883

www.manaraa.com

S.E. of regression	1.457656	Akaike info criterion	3.690837
Sum squared resid	108.3628	Schwarz criterion	3.905895
Log likelihood	−99.18885	Hannan−Quinn criter.	3.774416
F−statistic	3.768643	Durbin−Watson stat	1.877672
Prob(F−statistic)	0.005576		

Dependent Variable: D(Y?,2)

Method: Pooled Least Squares

Date: 07/25/16 Time: 14:50

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Cross−sections included: 3

Total pool (balanced) observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
C	−0.333346	0.216393	−1.540465	0.1294
X3?	0.000257	5.97E−05	4.299117	0.0001
Fixed Effects (Cross)				
_EG−−C	−0.370248			
_JOR−−C	−0.005992			
_PAL−−C	0.376240			

Effects Specification

Cross−section fixed (dummy variables)

www.manaraa.com

R-squared	0.261370	Mean dependent var	0.108073
Adjusted R-squared	0.219561	S.D. dependent var	1.627883
S.E. of regression	1.438112	Akaike info criterion	3.632130
Sum squared resid	109.6127	Schwarz criterion	3.775502
Log likelihood	-99.51571	Hannan-Quinn criter.	3.687849
F-statistic	6.251498	Durbin-Watson stat	1.850108
Prob(F-statistic)	0.001030		

Dependent Variable: D(Y?,2)

Method: Pooled Least Squares

Date: 07/25/16 Time: 14:49

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Cross-sections included: 3

Total pool (balanced) observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.117166	0.221226	0.529620	0.5986
D(X1?,1)	-0.000167	0.000305	-0.545610	0.5876
Fixed Effects (Cross)				
_EG--C	0.129408			
_JOR--C	-0.085223			
_PAL--C	-0.044186			

www.manaraa.com

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.009356	Mean dependent var	0.108073
Adjusted R-squared	-0.046718	S.D. dependent var	1.627883
S.E. of regression	1.665474	Akaike info criterion	3.925689
Sum squared resid	147.0117	Schwarz criterion	4.069061
Log likelihood	-107.8821	Hannan-Quinn criter.	3.981408
F-statistic	0.166854	Durbin-Watson stat	2.236475
Prob(F-statistic)	0.918260		

Dependent Variable: D(Y?,2)

Method: Pooled Least Squares

Date: 07/25/16 Time: 14:50

Sample (adjusted): 1997 2015

Included observations: 19 after adjustments

Cross-sections included: 3

Total pool (balanced) observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.097855	0.230516	0.424502	0.6729
D(X2?,1)	0.014575	0.092696	0.157235	0.8757
Fixed Effects (Cross)				
_EG--C	0.135107			

www.manaraa.com

_JOR--C	-0.089691
_PAL--C	-0.045416

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.004256	Mean dependent var	0.108073
Adjusted R-squared	-0.052106	S.D. dependent var	1.627883
S.E. of regression	1.669756	Akaike info criterion	3.930823
Sum squared resid	147.7685	Schwarz criterion	4.074195
Log likelihood	-108.0285	Hannan-Quinn criter.	3.986543
F-statistic	0.075518	Durbin-Watson stat	2.186850
Prob(F-statistic)	0.972915		

www.manaraa.com

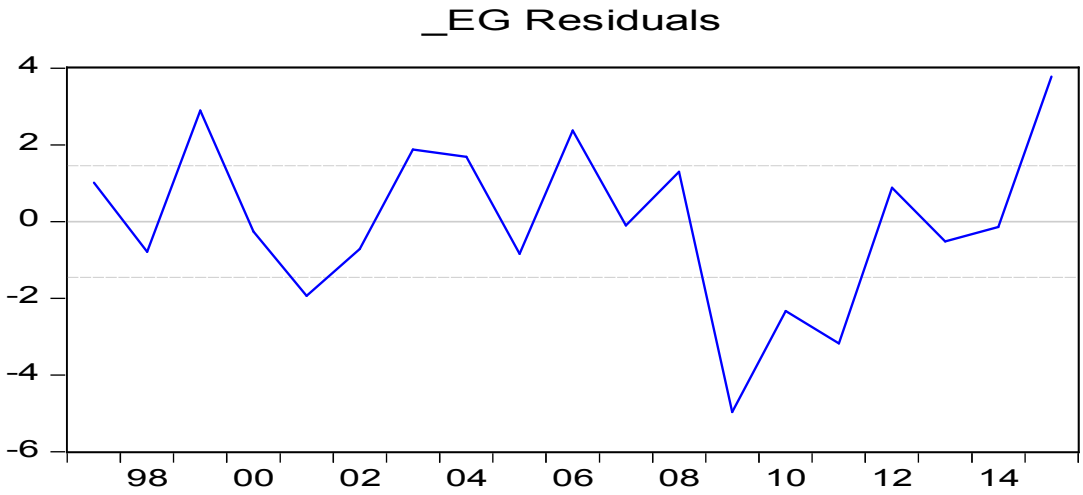

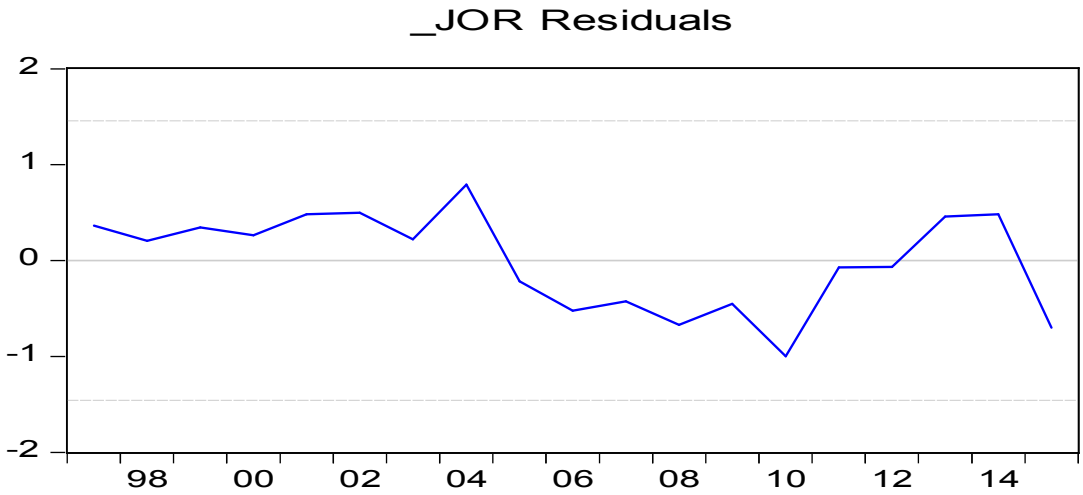

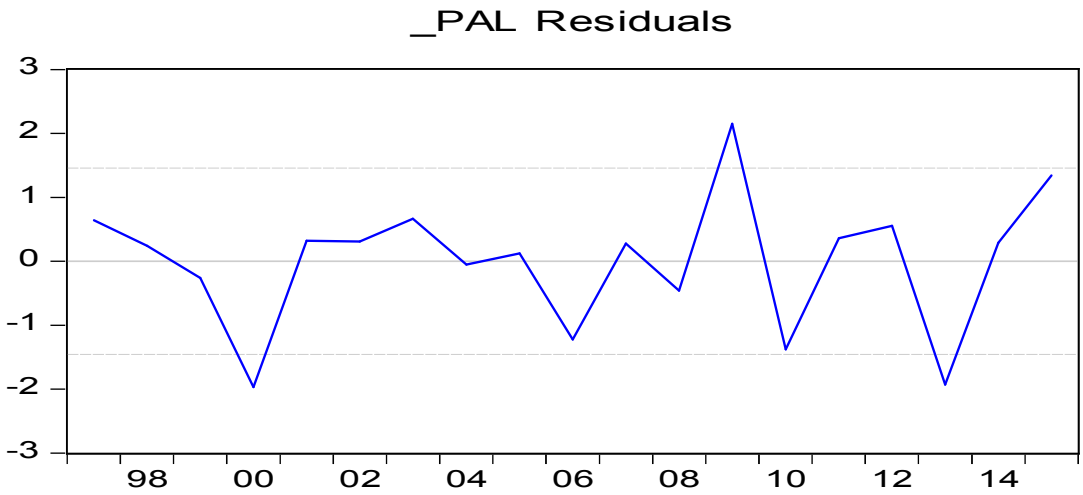

www.manaraa.com